ملفّ من إعداد: مراسلي الآداب

المشاركون
(ألفبائيًا)

- إيّاد عبد الله
- حيدر عيد
- دياب أبو جهجه
- سماح إدريس
- شريف يونس
- عبد الحق لبيض
- عبد الكريم كريبي
- عربي عنداري
- عزيز إدامين
- محمد العوني
- معين ربّاني
- منذر سليمان
- نجية ملاك
- نصري الصايغ
- يوسف فخر الدين

في أقاصي الجنوب التونسيّ، أشعل شابٌّ جسدَه احتجاجًا على ما يتعرّض له من امتهان معيشيّ وبيروقراطيّ، فاشتعلتْ ثورةٌ شارك فيها ملايينُ التونسيين، أطاحت طاغيتها وبطانته الفاسدة، ويبدو أنها تؤسّس لشرعيّة جديدة، ديمقراطيّة ووطنيّة. ولم تلبث الثورة أن عمّت مصر، وخلال ١٨ يومًا مجيدة شهدنا ملايينَ المصريين يُسقطون نظامَ مبارك وبطانته الفاسدةَ بدورها، وهم بصدد تأسيس شرعيّة جديدة، ديمقراطيّةٍ ووطنيّة أيضًا. وانتقلتْ شعلةُ محمد بو عزيزي سريعًا إلى اليمن والبحرين وليبيا، وإلى الجزائر والمغرب وعُمان والأردن والعراق، ولعلّها لن تتوقّف دون أن تعمّ البلدانَ العربيّة.

وأيّاً تكن الثمارُ القريبة لهذه الثورات، فقد كانت في حدّ ذاتها تفجّراتٍ رائعةً للشجاعة والحريّة والكرامة، أثارت إعجابَ العالم، واعتزازَ عموم العرب، وخوفَ ألدّ أعدائهم، فضلاً عن اهتزاز ركب حكّامهم. كما كانت لها آثارٌ إيجابيّةٌ فوريّة على معنويّات المصريين والتونسيين وعموم العرب، وأظهرتْ قدرتَهم على إمساك مصيرهم بأيديهم، وعزمَهم على ذلك.

وكانت قد انقضت عقودٌ من انحدار شامل للعرب جميعًا، وفي كلّ بلد عربيّ على حدة. وبدا أنّ هذا الانحدار لا قعرَ له وليس مُقبلاً على نهاية. وأمسى العربيُّ هو الشرّير العالميّ البديهيّ الذي يستطيع أيٌّ كان أن يقذع في الكلام عليه، ليس متمتّعًا بحصانة فكريّة وأخلاقيّة وقانونيّة فقط، وإنما هو مُطالِبٌ لنفسه أيضًا بشهاداتِ العقلانيّة والتحضّر والحداثة.

لقد فاجأتنا الثوراتُ. لم تطحْ بنخب سلطةٍ مستبدّةٍ وفاسدةٍ فقط، وإنما أطاحت كذلك بنُظُمٍ من التصوّرات والتمثيلات المستقرّة استقرارَ حُكم تلك النُّخب. ترى، كيف حصل أنّ أحدًا لم يتوقّعْ هذه التفجّرات والاحتجاجات الشعبيّة المتنقّلة؟ وماذا يقول ذلك عن تفكيرنا ومعارفنا، نحن عموم المثقّفين والمهتمّين بالشؤون العامّة في بلداننا؟

أنكون قد دخلنا، أخيرًا، زمنَ الثورات الديمقراطيّة العربيّة؟ وإذا صحّ ذلك، فما هي مآلاتُها المحتملة على المديَيْن القريب والأبعد؟ ماذا سيشبه النظامان السياسيان في مصر وتونس بعد شهور من اليوم؟ هل انتهى زمنُ الاعتقال التعسّفيّ والتعذيب والمنافي القسريّة في البلدين؟ وهل ستكون بداية نهاية ذلك الزمن في غيرهما؟ وهل ينتهي زمنُ نهب الثروات الوطنيّة والانضواء الخنوع تحت كنف قوى دوليّة نافذة؟ هل ينتهي زمنُ استخدام الفزّاعة

الإسلاميّة داخليّاً وخارجيّاً؟ وما يُحتمل أن يكون تأثيرُ هذه الثورات في حركات الإسلام السياسيّ، فكريّاً وسياسيّاً؟

كيف نفهم ثوراتٍ بلا قيادات سياسيّة ولا هويّاتٍ إيديولوجيّةٍ محدّدة؟ وما هي أنواعُ الصعوبات السياسيّة التي سوف تواجه، من كلّ بدّ، مجتمعاتِ البلدان التي نجحتْ ثوراتُها؟ وماذا عن وضع قوى الثورة المضادّة؟ والتعثّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة المحتملة؟ والصراعات الاجتماعيّة والسياسيّة المحتملة أيضًا؟ والتغيّرات الثقافيّة والأخلاقيّة والقانونيّة المرغوبة من أجل التطور الديمقراطيّ؟ وما يُحتمل أن يكون تأثيرُها في البلدان العربيّة الأخرى؟ هل يُحتمل أن تَشْهد هذه البلدانُ انتفاضاتٍ شعبيّةً في المدى القريب، أمْ تُبادر إلى إصلاحات مهمّة لاستيعاب الموجة الثوريّة؟ أسنشهد انقسامًا واستقطابًا عربيين بين دول متجدّدة وأخرى محافظة، وربما ضربًا من الحرب العربيّة الباردة الجديدة؟ وما هي العوائق التي تحَول دون ثورات إضافيّة في بلدان عربيّة أخرى؟ وهل يُحتمل أن تكون ثورات أخرى عنيفة وأعلى في الكلفة البشريّة من الثورتين التونسيّة والمصريّة، على ما قد تدلّل الحالُ الليبيّة؟ وما هي العوامل المحدّدة لذلك؟

وأيّة آثار محتملة لهذه الثورات على العلاقات الدوليّة لمصر وتونس؟ هل ستترجَم الثورةُ المصريّةُ بدرجةٍ أعلى من الاستقلاليّة تجاه الولايات المتحدة؟ وما يُحتمل أن تكون حالُ العلاقات المصريّة ـ الإسرائيليّة؟ وهل هناك دروسٌ من الثورات الجارية تُمْكن الاستفادةُ منها فلسطينيّاً؟ وكيف يمكن وصفُ تفاعل القوى الدوليّة مع الثورات المتعاقبة؟ وفي أيّ اتجاه يُحتمل أن تتفاعل مع أيّة ثورات مقبلة بعد أن أخذتها الثورتان التونسيّة والمصريّة على حين غرّة؟

هذه أسئلة، بين كثيراتٍ غيرها، تثيرها الأزمنةُ العربية الراهنة. وعبر الانشغال بها تتطلّع مجلة الآداب إلى تقديم شهاداتٍ شخصيّة ومساهماتٍ فكريّةٍ مفيدة في فهم هذه الثورات، بل إلى ملاقاة هذه التحوّلات وحفز المشاركة فيها وتقديم دروس تُمْكن الاستفادةُ منها من أجل تعمّم الثورة وتجذّرها في بلداننا.

كتب في هذا الملفّ مثقفون وناشطون من بلدان عربيّة عدّة. وتردّد في الكتابة آخرون حرصًا على عدم منع المجلة من دخول أقطارهم. فاقتضى التنويهُ... والأملُ في أن تعمّ الحريةُ كلَّ أقطار الوطن العربيّ.

بيروت ـ دمشق ـ الدار البيضاء

عـــــــــامُ المـــــــواطـــــن

□ معين ربّاني

أثناء ربيع ما يسمّى «ربيع العرب،» تراجعت النشوةُ التي سبق أن وسمتْ شتاءَ العام ٢٠١٠/٢٠١١، لتفسح المجالَ، بشكلٍ متزايد، لمواقفَ متجهّمةٍ تجهّمَ فصل الشتاء. فبالنسبة إلى مَن كان يتوقّع تطوّرًا تصاعديّاً نحو الحريّة، بحيث يتساقط المستبدّون المختالون وتتساقط الأنظمةُ المتحجّرةُ بسهولةٍ وسرعةٍ متزايدتيْن، فإنّ ردّة فعله ستكون الكآبة التي تتلاءم وحجمَ الشراسة المتصاعدة التي استخدمتْها النخبُ الحاكمةُ للبقاء في السلطة. غير أنّه ليس ثمة وجودٌ للتطوّر التصاعديّ في حياة الشعوب، ولا في الحياة نفسها. فلا انتصارات بلا هزائم، والأملُ يكدّره اليأسُ دومًا، والمستقبلُ يهدِّده (بشكلٍ ثابتٍ) ثقلُ الحاضر والماضي معًا على أنّ هذا لا يعني أنّ الانتفاضات العربيّة القادمة ستنتصر بالضرورة، بل يشير فقط إلى أنه سيكون من السذاجة بمكانٍ أن نتوقّعَ إسقاطَ طاغيةٍ عربيّ مرّةً كلّ شهر.

لكنْ أيّاً تكن الحصيلةُ النهائيّة للثورة العربيّة الحاليّة، فإنها بالتأكيد قد غيّرتْ وجهَ المنطقة. فحتّى لو أمضى بن عليّ أيّامَه الباقية في جدّة يلعب الورقَ منفردًا، وحتّى لو كان مبارك آخرَ الزعماء السالكين دربَ مبارك، فإنّ التاريخ العربيّ سوف يسجّل العامَ ٢٠١١ بوصفه «عامَ المواطن»: فهو العامُ الذي أطلق فيه العربُ، من مرّاكش إلى مسقط، عمليّةَ تحويل الدولة العربيّة من إقطاعيةٍ خاصّةٍ إلى ملْكيّةٍ عامّة، فغيّروا بذلك منزلتَهم من محكومين إلى مشاركين في الحكم.

إنّ الجزم بأنّ العرب قد شَرَعوا أخيرًا في المطالبة بملْكيّة الدولة أمرٌ يختلف تمامًا عن الأطروحة السخيفة الزاعمة أنّ العرب اليوم يتخطّوْن إرثًا تاريخيّاً ـ ثقافيّاً أنتج خنوعًا جينيّاً وراثيّاً. فالنصفُ الأخير من القرن العشرين مليء، في حدّ ذاته، بالنماذج التي كان فيها العربُ، فرديّاً أو جماعيّاً، فاعلين في التغيير التحوليّ. ويمكن النظرُ إلى كفاح الجزائريين من أجل الاستقلال، وإلى الانتفاضة الفلسطينيّة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣، كمثالين على ذلك.

على أنّ ثمّة فوارقَ أساسيّةً بين الأمس واليوم. ففي أزمنةٍ خلت، كان مَن ينظّم الناسَ ويعبّئهم قيادةٌ واضحةُ المعالم سعت إلى السيطرة على الدولة، أو ناضلتْ بشكل مستقلّ للخلاص من مظالم معيّنة (محليّة في الغالب). والواقع أنّ الجماهير هي التي رَفعتْ قادةً ما إلى سدّة السلطة، وغالبًا ما فعلتْ ذلك طوعًا لأنّها اعتبرتْهم (وبحقّ أحيانًا) قادرين على مواجهة التحدّيات الوجوديّة، كالاستعمار أو النظام الإقطاعيّ ولكنْ ما إنْ حقّقوا هذا الهدفَ حتى استُبعد «المواطنون» من أيّة مشاركةٍ حقيقيّةٍ في الحياة العامّة، وباتوا لا يُستحضَرون إلاّ بشكل غير دوريّ من أجل تعزيز «شرعيّة» الزعماء في أزمنة المحن أو لدعم أحد هؤلاء في سياق صراعه مع الآخرين.

ومع رسوخ أقدام الدولة القُطْريّة العربيّة أثناء سبعينيّات القرن الماضي وثمانينيّاته، تمّ تحييدُ الجماهير بانتهاج أسلوب العُصا والجزرة (الكهرباء، مثلاً، استُخدمتْ عصًا وجزرةً معًا). ونظرًا إلى أنّ معظمَ الأنظمة العربيّة تمتلك قاعدةَ تأييدٍ شعبيّةً آخذةً في الانحسار، فإنّ بقاءها على قيد الحياة اعتمد على استبعاد الغالبيّة الشعبيّة العظمى من الحياة السياسيّة والمدنيّة. أمّا بالنسبة إلى الحزب السياسيّ، والمؤسّسة العسكريّة، والدوائر الرسميّة ـ وجميعُها لعب في السابق (بصرف النظر عن عدم كفاءته) دورًا في الاندماج الوطنيّ والتطور الشخصيّ ـ فقد استُبدلتْ بأجهزة المخابرات وقوّات الأمن «الخاصّة،» كمؤسّساتٍ لها الأولويّة، أُوكلتْ إليها مهمّةُ تخدير الشعوب، كما عَزّزت الانقساماتِ الداخليّةَ والولاءاتِ الفئويّة وشجّعتْها. وكانت الحصيلة دولاً اعتُبرتْ كلّ عملٍ من أعمال المواطَنة تهديدًا ينبغي تدميرُه وبالنظر إلى أنّ الحكّام المستبدّين اعتمدوا تكريسَ فكرة التعامل مع الدولة على اعتبارها ملكًا خاصّاً لاستهلاكهم الشخصيّ هم وبطانتهم، فإنّ أطروحة «التهديد» صحيحة تمامًا!

هناك وجهةُ نظر يُمْكن إثباتُها، وهي أنّ نجاحَ هذه الظاهرة هو الذي أدّى إلى نهايتها. فلقد رأينا مرّةً بعد مرّة، منذ استشهاد محمد بوعزيزي، أنّ الطغاة قد غرقوا في مُتعهم وراحتهم إلى درجةٍ باتوا معها عاجزين عن إدراك الأخطار المحْدقة بهم وتطبيقِ أبسطِ الإصلاحات الاستباقيّة لإنقاذ أنفسهم ومرّةً بعد مرّة، تصدّوْا بقسوةٍ واحتقار للمطالب المتواضعة نسبيّاً التي كان يمكن الاستجابةُ لها بسهولةٍ من دون أن يؤثّر ذلك في بنية أنظمتهم. وأدّى ذلك التصدّي إلى هبّاتٍ شعبيّةٍ تطالب بإسقاط الأنظمة. وواحدًا تلو الآخر، أنتج الحكّامُ العربُ وقواتُهم الأمنيّة ديناميّاتٍ تمحو بسرعةٍ أيَّ قواسم مشتركةٍ أو إمكانيّة للالتقاء، مؤدّيةً بذلك إلى نتيجتين محتملتين: إمّا النصر وإمّا الدمار. فهذه الأنظمة لم تكتفِ بأن تسحق، وماتزال، المعارضةَ المنظّمة، بالقتل والسجن والنفي، بل فعلت الأمرَ نفسَه مع النشطاء الذين يتمتّعون بمكانة وطنيّة. وكانت الأنظمة من «الكفاءة» في ذلك السحق بحيث لم تَترُكْ أمامها مُحاورين ذوي مصداقيّة للتواصل مع الملايين من المواطنين العاديين المحتشدين كلّ أسبوع في الميادين والساحات يطالبونها بالتنحّي.

حصيلةُ ذلك كلّه صراعٌ على طبيعة الدولة القطْريّة العربيّة وغايتها: هل ستبقى الدولة آليّةً لفرض الخنوع على رعاياها من طرف حكّام فاسدين يخدمون مصالحَ واشنطن وصندوق النقد الدوليّ فقط، أمْ تتحوّل إلى مؤسّسات يختار المواطنون من

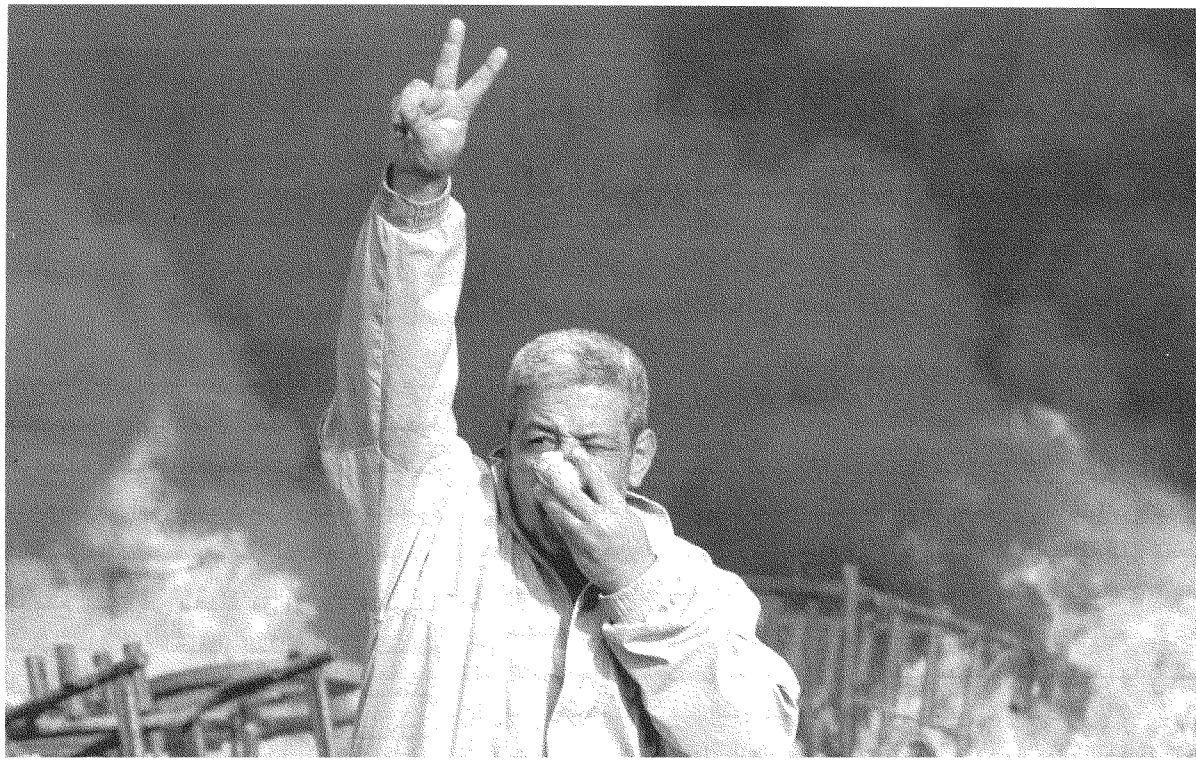

الحكّام يتمتعون بقدرة هائلة على التدمير والخراب ولاسيّما حين يدركون أنّ الستارة قد بدأتْ فعلاً في النزول

خلالها قادتَهم ويضعونهم موضعَ المحاسبة والمساءلة؟ أستبقى الدولة والمواطن خاضعيْن لقوّات أمن خارجةٍ عن القانون وتتمتّع بحصانةٍ شاملةٍ لتفعل ما تريد، أمْ يَخضع الجهازُ الأمنيّ للدولة ولقوانينها؟ أستبقى القوةُ متركّزةً في السلطة التنفيذيّة ـ مع الإبقاء على السلطتين القضائيّة والتشريعيّة «واجهتين» فقط ـ أمْ يفقد عبد الرحمن سوار الذهب «امتيازَه» في وصفه الرئيسَ العربيّ الأوحد الذي تقاعد طوعًا؟

هذه المسائل لا تحلّها الانتخاباتُ وحدها. بل الحقّ أنّ الانتخابات ـ وإنْ حرّةً ونزيهةً ـ قد تطمس المسألةَ الوجوديّة الأهمّ، ألا وهي تأسيسُ دولٍ ترتكز على مبدإ سيادة القانون، المحصّن بدساتيرَ قابلةٍ للتطبيق وتحدّ من دور المؤسّسة الأمنيّة بدلاً من أن تمحو مشاركةَ المواطنين في الحياة العامّة

إنّ أيّاً من هذه المسائل لن يُحلّ بسرعة أو سهولة. وكما شهدنا في مصر وتونس، فإنّ النظام القديم سيحارب بأنيابه وأظافره للاحتفاظ بقوته، ولن يستسلمَ إلاّ تحت ضغط هائل.

لكنْ، على الرغم من أنّ مآل الأمور يبقى غامضًا، ومع تصاعد الجهود الدوليّة والإقليميّة لمنع المزيد من التغيير في الأوضاع العربيّة، فإنّ هناك أرضيّةً كبيرةً للتفاؤل. السبب الأول لهذا التفاؤل هو أنّ التغيير حصل فعلاً في القاهرة، قلبِ العالم العربيّ. السبب الثاني هو أنّ الغرب أثبت عجزَه عن منع مسار التغيير في مصر أو تونس. لكنّ السبب الثالث، وربّما الأهمّ، هو أنّ شعوبَ المنطقة رأت بأمّ أعينها أنّ تغيير الأنظمة أمرٌ ممكن، وأنّ القوة المنبعثة من فوّهات البنادق ليست بلا حدود.

على امتداد المنطقة العربيّة يبدو الحكّامُ مصمّمين على دفع رعاياهم إلى حافّة الهاوية التي تتجاوز نقطةَ اللاعودة، باتجاه النضال من أجل المواطَنة. ففي مصر مثلاً كانت انتخاباتُ ٢٠١٠ النيابيّة من التزوير الصارخ والفاضح بحيث بدت تبريراتُ النظام المفبركةُ عصيّةً على التصديق. الأحرى أنّ مبارك بدا عازمًا على أن يبيّن لمصر أنّ بمقدوره أن يُخْرج مسرحيّةً كاذبةً كاملة، بل أن يدوسَ بقدميْه البلادَ بأكملها على مرأى الجميع وأن يحتفظ ـ في الوقت نفسه ـ بدعم أوروبا والولايات المتحدة التامّ ما دام وفيّاً لهما ولإسرائيل ولقد كان على حقّ، وفهمَ الشعبُ المصريّ جيّدًا أنّ هذه التجربة «الانتخابيّة» كانت لعبة رئاسيّة كسبها جمال مبارك إنّ الجانب الإيجابيّ في المعادلة يتمثّل في أنّ هؤلاء الحكّام يبدون عاجزين عن التعلّم من أخطاء بعضهم بعضًا، كما أنّهم غير قادرين على منع أنفسهم من صبّ الزيت على النار كلّما خمدتْ. أما الجانب المثير للقلق فهو أنهم يتمتّعون بقدرة هائلة على التدمير والخراب، ولاسيّما حين يدركون أنّ الستارة قد بدأتْ فعلاً في النزول. قد تكون الستارة قد توقّفتْ عن الهبوط مرّةً كلّ شهر، ولكنْ سيَكون من الصعب أن نتخيّل أنّ العديد من الباقين على خشبة المسرح سيحتفظون بأدوارهم في السيناريو الجديد الذي يخطّه المواطنُ العربيُّ اليوم.

فلسطين

معين ربّاني

كاتب فلسطينيّ.

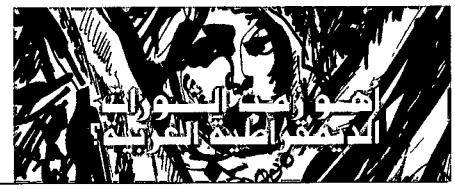

الثورات الديمقراطيّة العربيّة: تفاعلاتُ الراهن وتحدّياتُ المستقبل

□ ندوة من إعداد وتقديم: عبد الحق لبيض. المشاركون: نجية ملاك، محمد العوني، عبد الكريم كريبي، عزيز إدامين

عبد الحقّ لَبْيَض: باسم الآداب أرحّب بالأساتذة المساهمين معنا في هذه الندوة الراصدة للحراك الديمقراطيّ الذي تعيشه شعوبُنا في أفق البحث عن أوضاع مغايرةٍ للقائم.

ما يقع اليوم في العديد من الأقطار العربيّة سابقٌ على كلّ الجهاز النظريّ الذي تنتظم حوله منظومةُ الفكر العربيّ التي كانت، حتى الأمس القريب جدّاً، غارقةً في تحليلاتها الفوقيّة لمسارات الشعوب وتمفصلات بنياتها الذهنيّة. ولقد فَرضتْ علينا ديناميّةُ الشعوب وانتفاضاتُها تحريرَ فكرنا من المقولات الجاهزة، والعملَ بجدّ على استكشاف مفرداتٍ تحليليّةٍ جديدة.

نودّ هنا أن نساهم في وضع أسس مقاربةٍ موضوعيّة، نقديّةٍ، لما يجري في عالمنا العربيّ من ديناميّة احتجاجيّة وثوريّة. وأقترح عليكم محورين:

ـ في الأول نحاول تقديم قراءة في أسباب الثورات الديمقراطيّة العربيّة؛

ـ وفي الثاني نقارب خصوصيّة الحراك الشبابيّ في المغرب (و«حركة شباب ٢٠ فبراير» بشكل محدّد)، والموقف من العرض الإصلاحيّ الذي قدّمه الملكُ في خطاب ٩ مارس.

المحور الأول : قراءة في أسباب الثورات الديمقراطيّة العربيّة

نجية ملاك: إذا كنا نعيش اليوم حالّة زهو تنقلنا من اليأس إلى الأمل المفتوح على المستقبل، فإننا لا ندّعي أننا فهمنا بشكلٍ حاسمٍ ما يعتمل في ساحتنا من أحداث، خاصةً مع حالة ليبيا الآن. ومن الطبيعيّ أن تحاصرنا الأسئلةُ القلقة التي تجعلنا حذرين في تفاؤلنا بهذه اللحظة الفارقة. فهل ثمة مخطّط يسعى، بأساليب وأدوات جديدة، إلى تحقيق الإستراتيجيّة الغربيّة في منطقتنا؛ مخطّط يستجيب رغبةَ الغرب في التخلّص من أنظمةٍ شاخت وترهّلت، فيعمل على تعويضها بأنظمة ديمقراطيّة؟ أمْ أنّ هذه الثورات وليدةُ مخاض داخليّ لم يُلتفتْ إليها بجدّيّة في لحظات الوجع التاريخيّ الدفينة، ففاجأت الأنظمةَ والأحزابَ وفعّاليّاتِ المجتمع المدنيّ ومراكزَ القرار والبحث والدراسات والاستخبارات الغربيّة؟

ولأنّ هذه الثورات الديمقراطية ما زالت في طور التشكّل، فإنّ سؤال النظام السياسيّ الذي سينبثق عنها مازال هو كذلك مبهمًا ومحطّ توجّس. لكنّ ما أستطيع الحسمَ فيه الآن هو أنها لن تفضي إلى أسوإ ممّا كان!

لبيض: ...لكنّ كلّ ثورة، مهما غرقتْ في محلّيّتها، تتأثّر بالمحيط الكونيّ. والعالم، منذ تسعينيّات القرن الفائت، يعيش «عصرَ الثورات الديمقراطيّة،» ولا نعتقد أنّ العالم العربيّ بمنأًى عن التيّارات الديمقراطيّة الجارفة. نضيف إلى ذلك ما عشناه من تحوّلاتٍ عميقة بعد الحرب على العراق واحتلاله، ما أدّى إلى بروز قوى إقليميّةٍ عديدة من خارج المنظومة العربيّة أصبح لها نفوذٌ على مصير قضايانا العربيّة من دون أن تكون لنا أيّةُ إرادة في تدبير المرحلة. أفلا يمكن أن يكون لهذه العوامل وغيرها تأثيرٌ في مساحات التفكير لدى فئات عديدة من شعوبنا العربيّة، التي أتاح لها التعليمُ والانفتاحُ على المنجز الحضاريّ الغربيّ، من خلال استغلالٍ ذكيّ للوسائط المعلوماتيّة، إمكانيّةَ تطوير أنماط سلوكها ورؤاها؟

نجية ملاك: لا يمْكننا تجاهلُ آثار العولمة والتحوّلات الدوليّة في أوضاعنا العربيّة، وما خلّفته من مقاومة لدى الشعوب. فالحالة الدوليّة تتّسم برغبة إخضاع العالم لنوع من التدمير، ولإعادة تشكيله بغاية سيادة الليبراليّة، وجعله منقادًا لاعتبارات السوق عبر آليّات «تيسير الاندماج» في الهندسة الجيوسياسيّة الدوليّة بقيادة أميركا وحلفائها. كلّ ذلك تمّ بسبب تخلّي الدول العربيّة، ومنها المغرب، عن دورها الاستثماريّ والاجتماعيّ كدولةٍ راعية، واعتمادها غير المعقلن على سياسة الخوصصة التي طالت المرفقَ العموميّ وشبه العموميّ، تنفيذًا لتوجيهات المؤسّسات الماليّة العالميّة، وهو ما أدّى إلى تأزيم الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في هذه الدول.

لكنّ ما حُدِث في العالم العربيّ، ويحدث الآن، وقد يحدث في دول جنوبيّة أخرى غير عربيّة، يؤكّد أطروحةَ محدوديّة العولمة في تدمير خصوصيّات الأمم وتميّزها الثقافيّ والتاريخيّ. فهذه الشعوب ملّت صبرَها واستسلامَها، فشكّلتْ صحوةُ تونس الرائعة ثورةَ الانطلاق التي حرّكت الوجدانَ العربيّ؛ كما بيّنتْ ثورةُ مصر الراقية أنّ الجبابرة ـ مهما تجبّروا والتحموا بالمشاريع الأجنبيّة ـ غيرُ قادرين على مواجهة طوفان الجماهير الغاضبة.

محمد العوني: ما يميِّز الثورات هو عنصرُ المفاجأة، وهو ما يجعل منها حدثًا خارج إيقاع الزمن الرتيب والاعتياديّ. والثورة ما سُمّيتْ كذلك إلا لأنها انقلابٌ على أوضاع مرتّبة داخل سيرورةٍ زمنيّةٍ محكمةِ البناء والقواعد. لهذا فإنّ السيرورة الزمنيّة التي كانت تضبط إيقاعَ الواقع العربيّ وَصَمَتْه بالركود والسلبيّة، وعكستْ ذلك على إرادة المواطن العربيّ في تعاطيه مع أوضاعه المأزومة والمحبِطة. فما إنْ قامت هذه الثورات منتفضةً على نسقها الزمنيّ المعتاد حتى أثارت حولها الكثيرَ من التساؤلات والشكوك حول بواعثها وغاياتها ـ وكلّها تبدو مقبولة إلى حدٍّ ما بسبب حجم الصدمة الإيجابيّة التي أحدثتها الثوراتُ المذكورةُ لدى الفاعلين والمتتبّعين وعموم المواطنين العرب.

وإذا كانت سمةُ الثورات هي المفاجأة، فبإمكاننا القول إنّ الجديد في مفاجأة الديناميّة الثوريّة العربيّة هو أنها جاءت **أكثرَ** فجائيّةً. وليس ذلك بسببٍ كامنٍ فيها، وإنما هو كامنٌ في تغيّر مفهوم الزمن في عصرنا الحاليّ، إذ أصبحت الدقيقة تتمتّع بقوّة السحر الخارق في قلب الموازين بفضل تطوّر وسائط الاتصال وتطوّر تثمين الزمن بقدْره الماليّ والنفعيّ.

إننا نعيش اليوم، بفضل التطوّرات الثوريّة العربيّة المتسارعة، صناعةَ التاريخ أمام أعيننا. فقد عاشت بلدانٌ من العالم، في الفترة الأخيرة، حالاتٍ مشابهة، لكنها ليست مماثلةً لهذا الوضع: فقد تابعنا الاحتلالَ في العراق عبر القنوات الفضائيّة، لكنها لم تكن تشبه متابعتنا اليوم لما يحدث من ديناميكيّة ثوريّة في بعض البلدان العربيّة؛ وعشنا الحربَ في البلقان، والثورةَ في جورجيا وأوكرانيا، لكنْ ليس بالإيقاع ذاته ولا الصيغة نفسها. ففي الحالة الثوريّة العربيّة التقت عدّةُ عوامل مرتبطة بواسطة الاتصال أساسًا، ما جعل من صناعة التاريخ عمليّةً أقربَ ما تكون إلى «الفرجة» ومتابعة المسلسلات اليوميّة. فالناس منذ ثورتيْ تونس ومصر يتابعون الأحداث، وقد تَركّز في أذهانهم نوعٌ من السيناريو الموحّد الذي يبدأ ليتفرّع إلى أحداثٍ تبدو متماثلةً، في انتظار لحظة انفجار العقدة المؤدّية إلى الخاتمة المتوقّعة، كما يحدث في الأفلام العربيّة الكلاسيكيّة. وهذا المعطى الإعلاميّ المتميّز لأحداث الديناميّة الثوريّة العربيّة أعطاها سمةً زمنيّةً سريعةً وكأنّها هي كذلك تَخْضع لزمنيّةٍ تلفّيها عبر الوسائط المعلوماتيّة والإعلاميّة!

لكنْ علينا ألا نضخّم خصوصيّة تميّز هذه الديناميّة. ذلك لأنّ الثورة في النهاية تقع عندما يحصل ذلك المنعطفُ التاريخيُّ الذي تكون من مسؤوليّاته الجوهريّة والفوريّة قلبُ الوضع السابق، وجعلُ الماضي ضئيلاً داخل دائرة الاتجاه نحو المستقبل. وأعتقد أنّ هذا هو ما تسعى الثوراتُ العربيّة الديمقراطيّة إلى صنعه.

لبيض: عندما تذكر، يا أخ محمد، عبارة «دائرة الاتجاه نحو المستقبل،» فأنت تضع أصبعك على المشكل القائم الآن. فغياب التأطير الفكريّ والإيديولوجيّ لحركات الاحتجاج الشعبيّ العربيّ يَطرح معضلةَ مستقبل هذه الحركات، خصوصًا وأنّها تكتفي بتأسيس فعلها الاحتجاجيّ على مبدإ تحطيم بنيان نظام سياسيّ من دون أن تطرح بديلاً سياسيّاً آخر. فهل سيشكّل هذا الغيابُ أحدَ معوِّقات الفعل الثوريّ العربيّ، والحدّ من امتداداته الشعبيّة مستقبلاً، أو الحدّ من فعّاليّته في مستويات التغيير الهيكليّ لجوهر الأنظمة وقواعد بنيانها العتيدة؟

العوني: المؤكّد أنّ المنطقة العربيّة دَخلتْ سيرورةَ الانتقال نحو الديمقراطيّة. أما كيف ستتبلور هذه السيرورة، فذلك ما لا يمْكننا حسمُ الإجابة عليه لمعرفتنا أنّ التاريخ لا يسير في مساراتٍ مستقيمةٍ وواضحة. ما هو واضحٌ اليوم هو أنّ هذه الثورات تسعى إلى تقديم إجاباتٍ ضمنيّةٍ تؤكّد أنّ وضع العالم العربيّ لم يعد يستقيم مع الاتجاه العامّ في العالم نحو التقدّم وإقامة التوازن بين المصالح داخل المجتمعات.

قلت إنّ المنطقة العربيّة دخلتْ سيرورةَ الانتقال نحو الديمقراطيّة. وهذا يعني أنها لا يمكنها أن تنتمي إلى الموجة الثالثة للديمقراطيّة التي وقعتْ في أميركا الجنوبيّة، ولا إلى الموجة الثانية التي كانت قد وقعتْ في أوروبا الشرقيّة. فما نعيشه في العالم العربيّ هو نوعٌ من الانتقال إلى وضع جديد، نتمنّى ألاّ تطول مدّتُه كثيرًا: إنه وضعُ الانتقال **نحو الديمقراطيّة**، لا وضعُ الانتقال الديمقراطيّ. ونتمنّى أن تتحقّق شروطُ الفعل المتجذّر والمرتبط بالبرامج والأبعاد الحقيقيّة والفعّالة التي تجعل من اختصار الزمن مسألةً ممكنةً لصالح ديناميّة التغيير ولتقليص كلفته.

عبد الكريم كريبي: ما حصل في العالم العربيّ يثْبت عكسَ مضمون المقولة الشهيرة التي تقول بـ «تفاؤل الإرادة وتشاؤم العقل»؛ فالتحليل الهادئ كان يؤكّد أنّ الأوضاع لن تظلّ على حالها، لكنّ الإرادة هي التي كانت تعيش حالاتٍ من الإحباط والتشاؤم.

هناك مجموعة من الأسباب كانت وراء انطلاق شرارة الثورات الديمقراطيّة، من بينها:

١) الشروط الداخليّة، ممثّلةً في الضغط الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ. ٢) تنوّع الفئات المساهمة في هذه الديناميّة الثورية. فلقد بدأت الديناميّة بفئة الشباب، لكنْ ما لبثتْ أن احتضنتها فئاتٌ أخرى أكسبتْها المناعة والصمود والمواجهة. إنّ النقطة المفصليّة في نجاح الثورة على بن عليّ في تونس (والنجاح هنا نسبيّ لأنّ

الحالة الثوريّة هناك ما زالت مستمرّة) هي لحظةُ التحاق النقابة بصفوف المحتجّين، بالرغم من كلّ ما يمكن أن يقال عن النقابة وماضيها مع النظام أو عن موقفها المبدئي الأوّل من ثورة شباب تونس. ٣) النضج الذي أبداه الإسلاميون في البلدان التي تفجّرتْ فيها الديناميّةُ الثوريّة، إذ فكّكوا مقولة «الفزّاعة الإسلاميّة» من كلّ محتوياتها، وتعاملوا بذكاء كبير مع حيثيّات الوضع الثوريّ، بحيث ظلّوا في خدمة تلك الديناميّة ولم يعمدوا إلى الركوب عليها، وهو ما أسقط مقولة «ترقّب» الجماعات الإسلاميّة للحظة الانفلات قصد تحقيق أحلامهم في الاستيلاء على الحكم. ٤) الآليّات الحقوقيّة التي طوّرتها البشريّة، والتي لم تعد تسمح بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من دون محاسبة الجلّادين وجرّهم إلى محكمة الجنايات الدوليّة. هذا العامل لعب دورًا كبيرًا في حماية المنتفضين في تونس ومصر. ٥) نهاية الثنائيّة القطبيّة التي لم تعد تسمح لأنظمة معيّنة بتجاوز المحظورات من أجل تحقيق غايات هذا القطب أو ذاك. ولحسن حظّنا، كذلك، أننا لم نعد نعيش في حالة قوة الأحاديّة القطبيّة بفضل بروز الصين قوةً اقتصاديّةً بدأت تملك صوتًا سياسيّاً فعّالاً، وبفضل عودة روسيا وصعود بعض المراكز كالبرازيل والهند.

عندما أذكر هذه العوامل الخارجيّة فإنّني لا أدّعي أنّ «الغرب» هو الذي حرّك الثوراتِ العربيّة كما حدث، مثلاً، في جورجيا؛ لكنني أدّعي أنه يسايرها ويتدخّل فيها بحكم مصالحه الإستراتيجيّة. وهذا هو مبعثُ الخوف؛ فقد استخلصت القوى الغربيّةُ الدروسَ ممّا جرى في تونس ومصر، وستبذل جهدَها للالتفاف على ما سيحصل في دولٍ عربيّةٍ أخرى.

عزيز إدامين: إنّ الإجابة عن سؤال «أكان متوقّعًا ما حدث في العالم العربيّ؟» يستوجب العودةَ إلى الإنتاجات المعرفيّة والتنظيريّة عن المنطقة، وقد وصل جميعُها إلى مستوى القول بأنّ الشعوب العربيّة بلغتْ درجةً من «استعذاب الاستعباد» بما يَصْعُب معه إحداثُ طفرةٍ نحو الديمقراطيّة. وهذا المحدِّد النظريّ مرتبط بعوامل تاريخيّة وثقافيّة ودينيّة. لكنّ ما يقع الآن عندنا يؤكّد أنّ ثمة قواسمَ مشتركةً بين هذه الشعوب، والاختلافُ هو حول ما إذا كانت هذه القواسم مرتبطةً بأسس معيّنة (دينيّة وعرقيّة ولغويّة وإثنيّة) أمْ بواقع الاستبداد الذي ولّد هذه الانفجارات. شخصيّاً أميلُ نحو الطرح الثاني الذي يشير إلى أنّ القاسم المشترك مرتبطٌ بالعيش تحت نمط الاستبداد المتلوّن بتلويناتٍ متعدّدة، منها الدينُ والحزبُ الواحد والنظامُ البوليسيّ والتهديدُ الخارجيّ.

هل تمْكن تسميةُ ما يقع الآن في العالم العربيّ من تحوّلاتٍ ديناميّةٍ بـ «موجة الديمقراطيّة» ارتباطًا بالموجة الثالثة من الديمقراطيّة التي عاشتها البرتغالُ وإسبانيا وتدحرجتْ ككرة الثلج نحو عوالم أميركا اللاتينيّة؟ هل هي «موجة رابعة» أمْ مجرد امتداد للثالثة؟ في رأيي أنّ «تسونامي الديمقراطيّة العربيّة» هو في العمق رغبةٌ في تدمير بنى الأنظمة الديكتاتوريّة دونما تفكير عميق في **البدائل** المتمثّلة في أنظمة ديمقراطيّة قائمة على مفاهيم واضحة الأهداف. ما نعيشه الآن هو خريفُ الاستبداد العربيّ، ولم نصل بعدُ إلى أن نحيا ربيعَ الديمقراطيّة العربيّة. وهذا الخريف لا بدّ أن يطول العديدَ من الأقطار العربيّة لأنْ لا حدود له ولا تحكّم في انسيابه؛ فالكلّ مستهدَف، ويبقى الاختلافُ في خصوصيّة كلّ مجتمع على حدة: فما وقع في تونس ومصر يمكن اعتبارُه انقلابًا عسكريّاً بقفّازات مدنيّة، على اعتبار أنّ دورَ الجيش كان حاسمًا فيهما؛ في حين أنّ تجربتيْ ليبيا واليمن تقدّمان لنا دروسًا جديدةً لا نعرف إلى الآن مآلاتها؛ وسيقدّم المغربُ، لا محالة، دروسًا جديدةً أخرى في هذا المضمار باعتبار أنه سيشكّل الاستثناءَ الوحيدَ الذي قد يقْدم على إصلاحاتٍ سياسيّة عميقة ويحقّق انتقالاً إلى الديمقراطيّة بلا إراقةِ دماء.

مستوى آخر لتفسير ما يقع في المنطقة العربيّة من ديناميّة ثوريّة يرتبط بطبيعة الوسائط المؤسّساتيّة، كالمجتمع المدنيّ والأحزاب السياسيّة. فهل تشكّل حركاتُ الشباب بديلاً للأحزاب؟ لا أعتقد أنّ هناك مَن يرفع هذا الشعار، وإنْ كانت تلك الحركات تتجاوز منطقَ الأحزاب وركائزَ تفكيرها: فهي تنطلق من مطالب اجتماعيّة وخدماتيّة محدّدة، لتتحوّل تدريجيّاً إلى مطالب سياسيّة واقتصاديّة ودستوريّة، معبّرةً عن نفسها كقدرةٍ حشدٍ ذاتِ ميكانيزمات تطوير ذاتيّ سريعٍ باعتبار التحامها بصوت الشارع الذي يفكّر بإيقاع سريع مرتبطٍ بالحاجة الذاتيّة والجماعيّة ـ وهذا ما يميّزه من الأحزاب والنقابات التي تحرّك فكرَها مفاهيمُ «التكتيك» السياسيّ و«المناورات» السياسيّة وتغليب معايير الربح والخسارة في أيّ مبادرة سياسيّة. من هذا المنطلق نقول إنّه لا مجال للبحث عن أنساق مشتركة بين مختلف الديناميّات الثوريّة في مصر وتونس والمغرب واليمن وليبيا وسوريا؛ فكلّ حركة شبابيّة تنطلق من ديناميّة تحرّكها **الذاتيّ**، وتبدأ من خلالها في امتلاك آليّات تطويرها الذاتيّ انطلاقًا من إفرازات الميدان.

السؤال الكبير الذي يُطرح هو: هل كلّ العالم العربيّ «سيُبتلى» بما يجري من ديناميّة ثوريّة في بعض البلدان العربيّة؟ هناك من يقول إنّ بعض المجتمعات يستحيل أن تكون فيها ديمقراطيّة بسبب غياب التعليم المتطوّر وهشاشة الطبقة الوسطى وضعف بنيات الأحزاب السياسية. غير أنّ ما يحدث الآن يؤكّد، في رأينا، أنْ لا استثناء في النجاة من طوفان تسونامي الديمقراطيّات العربيّة.

لبيض: إنّ عنف الديناميّة المنسابة اليوم في واقعنا العربيّ يجعل من «قراءة الخلفيّات» قراءةً ملتبسةً وخائنةً أحيانًا. فقد ذهب بعضُ الأبحاث الإستراتيجيّة إلى ردّ الاحتجاجات العربيّة إلى أسباب، منها: ١) تسريبات ويكيليكس التي اعتبرها البعضُ الشرارةَ التي أشعلت الثوراتِ العربيّةَ بعد ما كشفته من خبايا الأنظمة العربيّة وفسادها ومناوراتها الفاضحة. ٢) تسريبات الاستخبارات الأميركيّة إلى وكالة رويترز عن مكامن المخاطر السياسيّة في الدول العربية. ٣)

ما وقع في تونس ومصر يمكن اعتبارُه انقلابًا عسكريّاً بقفّازات مدنيّة، على اعتبار أنّ دور الجيش كان حاسمًا.

تصريحات وزيرة الخارجيّة الأميركيّة هيلاري كلينتون، حول الحريّات، وبخاصةٍ حول الإنترنيت. ٤) تولّي «وكالة التنمية الأميركيّة» مسؤوليّة تمويل بعض التدوين العربيّ والمنظّمات المشرفة عليه. ألا يمكن أن تكون هذه العواملُ مؤشّرًا على أنّ ما وقع في العالم العربيّ لم يكن محضَ صدفة أو مجرّد رد فعل تلقائيّ على وضع عامّ، بقدْر ما هو محكومٌ بأسباب وجوده المهيّأة من قبل، حتى من دون أن يدرك ذلك هؤلاء الشبابُ الذين اندفعوا إلى ميادين الحريّة والكرامة للتعبير عن مواقفهم من أنظمةٍ سامتْهم سوءَ العذاب؟ ألسنا أمام إستراتيجيّة غربيّة قرّرتْ سلخَ جلد الأنظمة القديمة التي باتت غيرَ قادرة على ضمان مصالح القوى الغربيّة، وتعويضَها بأنظمةٍ تغيّرُ الديكورَ السياسيّ من دون أن تفرّط في ثوابته؟

نجية ملاك: السؤال عمّا إذا كانت الاحتجاجات عفويّة أم مفبركة يبدو لي مشروعًا. فقد نجد مؤشّرات جليّة على الطرح الذي يقول إنّها مهيّأة من طرف مصالح خارجيّة. والوضع في ليبيا يدفعنا إلى التساؤل: هل نحن أمام تجريب مخطّط التقسيم الذي سمعنا عنه منذ سنوات كأداةٍ لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسيّة للوطن العربيّ؟ هل نحن أمام مؤامرة إعادة تشكيل المنطقة؟ ثم لاحظوا التعليقات السريعة والتدخّلات البرقيّة للإدارة الأميركيّة تعليقًا على أحداث درعا وعددٍ من المحافظات السوريّة، والتقاعس الملحوظ في حسم الموقف في اليمن، بل وإصرار أميركا على الاحتفاظ بأشقّاء الرئيس علي عبد الله صالح وأبنائه في مراكزهم الأمنيّة خدمةً للمشروع الأميركيّ في المنطقة في إطار «الحرب على الإرهاب.» إنّ مثل هذه المواقف يجعلنا نخاف أن تذهب هذه الديناميّة القويّة نحو تنفيذ هذه المخطّطات

أما الطرح الثاني الذي يعيد عواملَ التفجّر إلى الداخل فهو كذلك يحمل مؤشّرات دالّة عليه. فالأوضاع التي يعيشها الإنسانُ العربيّ، ناهيك بالعولمة وإكراهاتها في المنطقة، لا يمكن إلاّ أن تسفر عن مثل هذه النتائج

أعترف أمام هذا السؤال بالعجز عن الحسم، وإنْ كنتُ أميل إلى أنه مهما قيل عن الدوافع فإنّ ما يحدث في العالم العربيّ من ديناميّة لا يمكن إلاّ أن يتمخّض عنه واقعٌ أفضل بكثير من الواقع السابق لقد أدرك المواطنُ العربيّ أنه قادر على صياغة إرادته وتوجيهها نحو الغايات التي تخدمه، وأدرك كذلك أنّ إصراره على طلب الحقوق لا يمكن إلا أن يسفر عن نتائج إيجابيّة. وأكثر من هذا وذاك، فإنّ الإنسان العربيّ حدّد بوصلته، ويَصعب أن توجد قوةٌ اليوم قادرةٌ على الالتفاف على إرادته وثورته.

محمد العوني: لا أؤمن بفكرة المؤامرة التي لَمّح إليها الأخ لَبْيض في أسئلته، ولا أنّ ثمّة أيادي خفيّة وراء ما جرى ويجري في العالم العربيّ. والدليل على ذلك أنّ هذه الثورات طاولتْ، أوّلَ ما طاولتْ، أنظمةً **موالية** للغرب وخادمةً لمشروعه الإمبرياليّ في المنطقة. فهل يُعقل أن تضحّي أميركا بحسني مبارك، حامي أمن إسرائيل وخادم البيت الأبيض في الشرق الأوسط؟ وكيف تتجرّأ أنظمةُ الغرب، وعلى رأسها أميركا، على إحداث إرباكٍ في العديد من المناطق العربيّة في لحظة زمنيّة متقاربة

جداً وهي التي تُرعدها فزّاعةُ الحركات الأصوليّة الإسلاميّة وتعتقد أنّ أيّ فراغ في المشهد السياسيّ العربيّ مهيّأ لأن يُملأ بهذه الحركات؟

يجب الإيمانُ بأنّ ثمّة شروطًا اختمرتْ فأنتجتْ ديناميّةً ثوريّةً مطالبةً بالتغيير. فالشعوب المنتفضة في وجوه أنظمتها وعت حجمَ الفارق الذي يفصلها عمّا يقع في بقاع أخرى في العالم، خصوصًا أنها استغلّت تفاعلَها الواسع مع مساحات الشبكات الاجتماعيّة من أجل التطلّع إلى بناء جسم ديمقراطيّ يستجيب تطلّعات الشعوب.

الدليل الثاني على محلّيّة صنع الثورات العربيّة يتمثّل في أنها لا تقودها طبقةٌ معيّنة قد نتفق على أنّ برنامجها السياسيّ يرتبط بمصالح أجندات خارجيّة، بل قادها شبابُ الطبقات الوسطى الذين يعيشون أوضاعًا سياسيّةً واجتماعيّةً محبِطة. فمكّنهم وضعُهم التعليميّ المتقدّم، وحيازتُهم الوسائطَ المعلوماتيّة، وحميّتُهم، وما شهدوه من وقائع احتلال العراق وبشاعةِ الاحتلال الصهيونيّ؛ ومراقبتُهم لظلم تعامل الغرب مع مصالح الشعوب العربيّة، من أن ينتفضوا وأن يكون انتفاضُهم فعلاً ذاتيّاً وداخليّاً خالصًا.

لكنْ عندما نقول بغياب الأيادي الخفيّة وراء كلّ ما يجري في العالم العربيّ اليوم، فذلك لا يعني أننا نبرّئها ممّا يحدث الآن من تطوّرات في هذا العالم أو ممّا سيحدث لاحقًا. وإلاّ فكيف نفسّر مسارعةَ أميركا إبّان ثورة مصر إلى الدفع بورقة البرادعي، مرشّحِها إلى الانتخابات الرئاسيّة؟ وكيف نفسّر الحميّة الفرنسيّة والبريطانيّة التي تَطْبع تدخّلهما في شؤون ليبيا، مقابلَ تراجع الموقف الأميركيّ؟ ألا يدلّ هذا على نوع من التخطيط الإستراتيجيّ المبرمَج، والتوزيع المحْكم للأدوار، في عمليّة تدبير مرحلةِ ما بعد الثورات الديمقراطيّة العربيّة من قِبل القوى الغربيّة المتحكّمة في القرار الدوليّ؟

ومع ذلك فإنّ التدخل الأجنبيّ في ما يجري في العالم العربيّ لا يمْكنه أن يعدّل الانعطافات التاريخيّة الكبرى. فمسيرة التغيير الثوريّ اليوم في مصر ماضية في تحقيق أهدافها بالرغم من كلّ الضغوط الخارجية، وذلك بفضل يقظة الشباب العربيّ. وهذا ما سيقع في اليمن وليبيا والعديد من البلدان العربيّة التي بدأتْ تنفجر فيها الأوضاعُ الاحتجاجيّةُ المشروعة.

لبيض: لكنّ انحسار المد الثوريّ في البحرين وسلطنة عمان قد يشير إلى وجود أجندة إقليميّة ودوليّة لن تسمح بأن يطاول التغييرُ هذين البلدين، في وقتٍ سُمح فيه لقوًى أخرى بالاستمرار في خلق شروط ثورتها. لكنْ هل يمكن إرجاعُ انحسار ذلك المدّ إلى نوع الخبرة الاجتماعيّة التي يمتلكها شعبا البحرين وعُمان مقارنةً، مثلاً، بالخبرة الاجتماعيّة في مصر أو تونس أو اليمن حيث هناك رصيدٌ تاريخيٌّ من العمل السياسيّ سَمَحَ بالدفع بالديناميّة الثوريّة إلى مداها الأبعد؟

عزيز إدامين: إنّ اعتبار ما يقع في المنطقة فعلاً ذاتيّاً خالصًا، أو تدخّلاً أجنبيّاً مباشرًا، كلاهما استخفافٌ بالعقل.

عندما طُرح مشروعُ «الشرق الكبير أو الجديد» في عهد بوش الابن، جابهتْه الأنظمةُ والشعوبُ على حدّ سواء. فهل ما نعيشه في عالمنا العربيّ اليوم من ديناميّة ثوريّة هو شكلٌ آخر من أشكال تصريف مشروع بوش الابن المتعلّق بالشرق الأوسط الكبير... بصيغة مدنيّة؟

لا ندّعي أننا نملك إجابات شافية على هذا السؤال؛ فنحن ما نزال نعيش في صلب المخاض. لكنْ نتحسّس مؤشّراتٍ أعقبتْ مشروعَ «الشرق الأوسط الكبير» وتتمثّل في سياسات تمويليّة مدعّمة من الإدارة الأميركيّة (عبر «الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة») والاتحاد الأوروبيّ من أجل تكوين «وسائط اجتماعية» أو «إعلام بديل.» أتساءل: هل النيّة آنذاك كانت معقودةً على إنتاج الوضع الراهن من خلال كلّ هذا الدعم؟ ألم تكن لهذه الجهات أهدافٌ محدّدةٌ وراء هذا الاستثمار الماليّ الضخم؟ وفي الوقت نفسه أتساءل عن دور المجتمع المدنيّ العربيّ وعلاقته بمصادر التمويل الخارجيّ؛ إذ قُدّمتْ تحويلاتٌ سخيّةٌ لكثيرٍ من هيئات المجتمع المدنيّ في إطار تكوين رؤية حول مشروع «نموذجيّ» للدولة الجديدة، التي هي «دولة المؤسّسات وحقوق الإنسان...»

أما تسريباتُ ويكيليكس فساهمتْ لا محالة في تأسيس فضاء عموميّ للنقاش النقديّ للأنظمة وللرؤساء. ويمكن أن نضيف عاملاً آخر كان له دورُ الحسم في كلّ ما يجري، ونعني به الشبكات الاجتماعيّة التي آلت إليها قيادةُ هذا النقاش العميق في غياب المجتمع المدنيّ أو المجتمع السياسيّ المخوّل له تقليديّاً قيادة مثل هذا النقاشات.

أخْلص إلى أنّ ما وقع ويقع في عالمنا العربيّ من ديناميّات احتجاجيّة لا تُسقط عنه فكرةَ «اليد الخفيّة.» لكنّ المقصود ليس اليد الخفيّة المتحكّمة، وإنّما اليد الخفيّة كما سمّاها آدم سميث، أي التي تؤسّس للقوانين وتنسحب إلى الخلف تاركةً الفرصةَ للديناميّة بأن تطوّر ذاتَها بذاتها وتفرز بعد ذلك ما ينسجم مع إمكاناتها الذاتيّة الاجتماعيّة. والتحدّي الكبير اليوم هو كيف يمكن أن يحافظ الشبابُ على استقلال قدراتهم الوطنيّة والسياديّة؟ ذلك لأنّ اليد الخفيّة لا بدّ أن تتدخّل اليوم من أجل تنظيم الأمور وتوجيهها ربمّا نحو سياقاتٍ لم تولدْ هذه الديناميّةُ بغاية خدمتها. خوفنا اليوم هو أنّ الغرب ليس مراهقًا سياسيّاً بل لا بدّ أنّ له استراتيجيّاته البعيدة المدى التي لا نستطيع مواجهتَها لأننا لا نمتلك التصوّرات الإستراتيجيّة الكبرى وإنما نكتفي عادةً باللعب بالتكتيكات الآنيّة المحكومة بإكراهات اللحظة.

العوني: صحيح أنّ أميركا وحلفاءها الدول الغربيّة بذلتْ مجهودات كبيرة في مجال التكوين المرتبط بالإعلام الإلكترونيّ والتكنولوجيا الحديثة، لكنّ من الغباء الاعتقاد أنها فعلتْ ذلك لتضرب حلفاءها المستبدّين بقدر سعيها إلى ترسيخ الثقافة الليبراليّة ضدّاً على الثقافة الإسلاميّة الأصوليّة. غير أنّ السحر انقلب على الساحر، وصار الشبابُ المستلهِمُ للثقافة الليبراليّة ملتحمًا بالحركات الإسلاميّة في الشارع لمواجهة نظام الاستبداد!

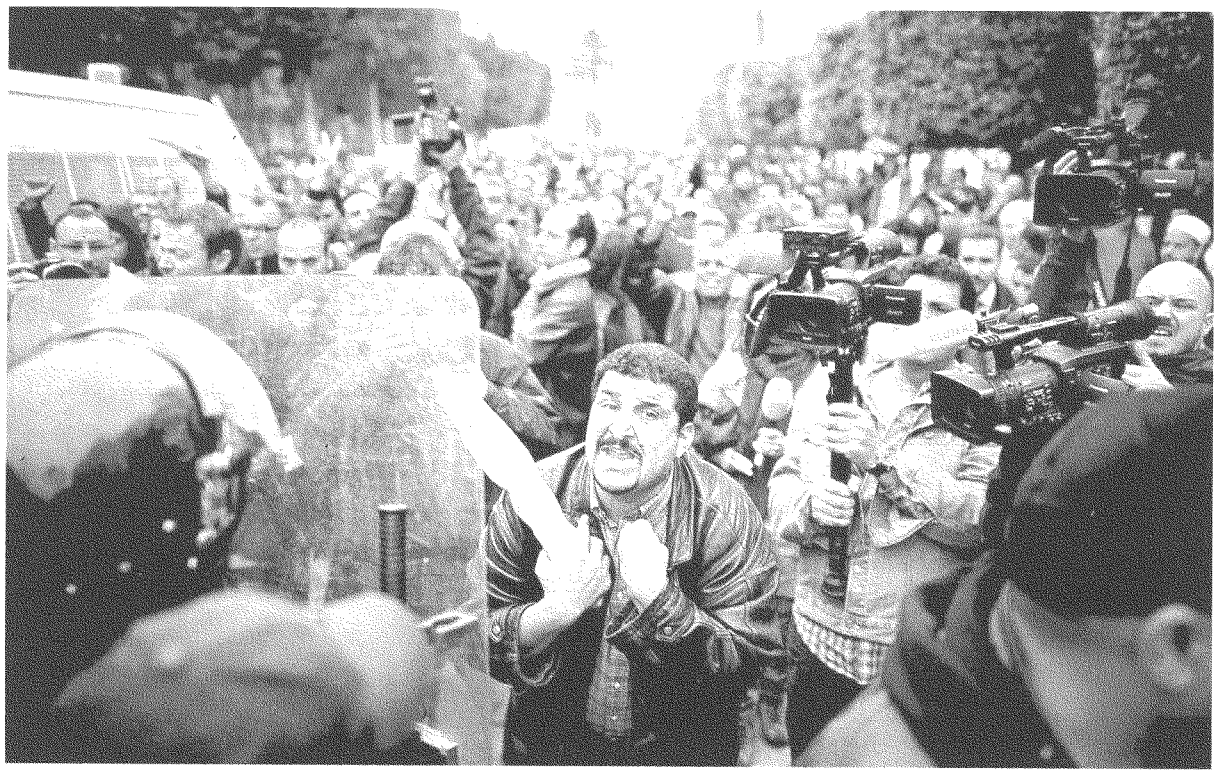

الادّعاء أنّ ما يجري من تحوّل نحو الديمقراطيّة في العالم العربيّ مصنوعٌ في دوائر القرار الأميركيّ استخفافٌ بحجم التضحيات التي قدّمتها شعوبُنا.

ثم إنّ الادّعاء أنّ ما يجري من تحوّل نحو الديمقراطيّة في العالم العربيّ مصنوعٌ في دوائر القرار الأميركيّ والغربيّ هو استخفافٌ بحجم التضحيات التي قدّمتها شعوبُ تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والأردن... فنحن أمام ديناميّة ذاتيّة أصيلة منبعثة من عمق المجتمعات العربيّة. ويمكن التصريحُ بأنّ الغرب اليوم أخطأ في ما استثمره من ميزانيّاتٍ من أجل هدفٍ لم يتحقّقْ، بل جاء بعكس المطلوب.

كريبي: أتفق مع الأخ العوني على أنّ ثوراتنا عربيّة المنبع والغاية. لكنْ لديّ تعقيبان على سؤالين طرحهما الأخ لبيض. الأول: إذا أردنا أن نربط ما حدث في تونس بواقعة تسريبات ويكيليكس، فإنّها لم تقل أشياءَ أكثرَ خطورةً ممّا قالته عن أنظمةٍ عربيّةٍ أخرى لم تتحرّكْ فيها حتى الآن بواعثُ الثورة! أما الثاني فمرتبط بمشروع «الفوضى الخلّاقة» الذي أسّستْ له إدارةُ بوش، فانهزم وانقبر، والفريق الذي كان يقوده حَزَم حقائبَه ورحل؛ وفكرةُ «دمقرطة الشعوب» التي طرحها بوش الابن جاءت بحركة «حماس» إلى الحكم في فلسطين!

لقد كانت هناك محاولاتٌ للتأثير في مسار إعادة تشكيل الواقع السياسيّ العربيّ، لكنها لم تنجح. وجاءت الثوراتُ الديمقراطيّة العربيّة لتعلن عن نفسها بديلاً ذاتيّاً من واقع عانتْه المجتمعاتُ العربيّة عقودًا طويلة؛ وجاءت لتعيد السيادة المنهوبة إلى الشعوب، ضاربةً مصالحَ الإستراتيجيّة الغربيّة القائمة على سلب هذه الشعوب إرادةَ الفعل والقرار.

أما بالنسبة إلى سؤالك عن عُمان والبحرين، فإنّ انحسار المدّ الثوريّ فيهما يزيح، هو الآخر، فكرةَ المؤامرة والعامل الخارجيّ، ويُبرز أهميّةَ ضعف التراكم النضالي الداخليّ. فشعب عُمان لم يَعرف العديدَ من الخبرات النضاليّة، التي تُعتبر ثورةُ ظفار الماركسيّة اللينينيّة أهمَّها. وفي البحرين استطاعت الحركة الاحتجاجيّة، بفضل التقاليد التنظيميّة للحوزة الشيعيّة، أن تَبرز زمنًا كاد أن يمتدّ لولا تدخّل الغرب والقوى الإقليميّة التي رفضت التململَ الشعبيّ في هذه المنطقة؛ فلو سقطت البحرين فستسقط معها منطقةُ الأحساء، وتتبعها الكويتُ، لنعود مرةً أخرى إلى دائرة الخليج الفارسيّ الذي يُرْعد دولَ الخليج ويهدّد المصالحَ الأميركيّة والغرب

المحور الثاني: خصوصية الحراك الشعبي في المغرب: حركة ٢٠ فبراير وخطاب مارس الملكي

لبيض: في هذا المحور سنحاول مناقشة خصوصية الحراك الاجتماعي المغربيّ، منطلقين من تشخيص حالة «حركة ٢٠ فبراير» باعتبارها حركة شبابيّة منفصلة عن أيّ تيّار أو شعارات حزبيّة. فما هو برنامجها السياسي والاجتماعيّ؟ وما هو سقف مطالبها؟ وما هي عناصر التميّز فيها؟

عزيز إدامين: لفهم حركة ٢٠ فبراير يجب أن ننطلق من البداية. وهذه البداية تمثّلتْ في أنّ مجموعة من الشباب طرحوا موضوعات للنقاش على صفحات الفايسبوك، وإذا بهم يصلون إلى مستوى السؤال الكبير: لماذا لا نطرح أنفسَنا مبادرةً للتغيير في غياب إرادة حقيقيّة للتغيير لدى النظام والأحزاب السياسيّة؟ وهكذا تحوّل المطلبُ الافتراضيّ إلى مطلب واقعيّ تجسّد في نزول هؤلاء الشباب إلى المجال العامّ للتعبير عن إرادتهم في التغيير. طبعًا كانت قد سبقت هذه الحركةَ تجاربُ أخرى كـ «حركة موت الحكومة،» غير أنّ جديد حركة ٢٠ فبراير هو أنّها لم تخرج بلونٍ حزبيّ، وإنْ كان لبعض أفرادها انتماءاتُهم الحزبيّة وتصوّراتُهم السياسيّة. ما وقع، إذن، هو تجاوزُ الحزبيّة، والرقيّ نحو بناء مشروع مشترك.

تسلّحت حركة ٢٠ فبراير بسلاح وحيد، هو سلاح التظاهر والاحتجاج السلميَيْن من أجل التغيير، وذلك في ثلاثة مستويات: الديمقراطيّة والحريّة والكرامة. وهذه هي دعائمُ المشروع المجتمعيّ القائم على الآليّات الآتية: الملكيّة البرلمانيّة التي يسود فيها الملكُ ولا يحكم، والفصلُ بين السلطة والثروة، وانتهاجُ سياساتٍ للحدّ من البطالة والتفقير واقتصاد الريع وغيرها من المظاهر الاجتماعيّة السلبيّة.

كان نزولُ الحركة إلى الشارع في ٢٠ فبراير محطّةً أساسيّةً لإثبات الذات، ولتشكيل قوة حشدٍ للمطالبين بالتغيير وبالعدل وبالديمقراطيّة في هذه المحطّة بالذات كان تعاملُ الأمن المغربيّ مع الحركة ذكيّاً؛ فقد تركها تعبّر بالسلميّة عن مطالبها. لكنّ هذا التعامل سيتغيّر في ١٣ مارس، إذ سيفقد الأمنُ صوابَه، وسيواجه الوقفةَ الاحتجاجيّة بالعنف. وفي محطّة ٢٠ مارس ستنتقل الحركة من فصل إثبات الذات إلى فصل تأكيد الاستمراريّة والامتداد، وبخاصةٍ إذا علمنا أنّ الخطاب الملكيّ الذي ألقي في ٩ مارس كان قد وضع العديد من علامات الاستفهام على مصير الحركة وديناميّتها: فلقد قلنا في مظاهرات ٢٠ مارس إنّ سقف مطالبنا مازال أعلى ممّا قُدّم في الخطاب من برنامج إصلاحيّ.

أما المتعاملون مع حركة ٢٠ فبراير من طرف الهيئات السياسيّة والنقابيّة والحقوقيّة، فثلاث فئات: ١) فئة التزمت الصمت إلى ما بعد تاريخ ٢٠ فبراير لتبادر إلى مباركة الحركة على مبادرتها؛ وهذا أمر طبيعيّ لأنّ الأحزاب تراهن على مبدإ الكسب والخسارة في التكتيك السياسيّ. ٢) فئة تريد الوصول إلى الشارع من أجل الاحتجاج واحتلال الفضاء العموميّ والتعبير فقط. ٣) فئة تعمل اليوم داخل حركة ٢٠ فبراير وتفرز حجم التناقضات التي تعيش داخلها ـ وهو تناقض حيويّ واجب مادامت هذه الحركة منفتحةً وخاليةَ الذهن من الحسابات التكتيكيّة الضيّقة.

محمد العوني: هناك خصوصيّات للحركة الشبابيّة في المغرب تميّزها من باقي الحركات الشبابية العربية: ١) أنّ أغلب عناصر حركة ٢٠ فبراير منتمون إلى الأحزاب الديمقراطيّة المعارضة، ما جعل الالتحامَ بين الطرفين تلقائيّاً وسريعًا؛ فما إنْ أعلنت الحركة عن نفسها حتى وجدتْ أذرع أحزاب المعارضة مفتوحة لها لصيانتها ومرافقتها. ٢) أنّ الإطار كان مهيّأ قبل ولادة الحركة بفضل النقاش العامّ المديد على صفحات الوسائط الاجتماعيّة، وموضوعُه الإصلاح. ٣) أنّ علاقات الانفتاح السياسيّ التي أُعلن عنها منذ أواخر القرن الراحل، ومخاضات الإصلاح السياسيّ، دفعتْ حركة ٢٠ فبراير إلى إستراتيجية «الاحتجاج المتقطع،» بحيث نجدنا أمام مسيراتٍ مرةً في كلّ شهر (يتجاوب النظامُ مع جزء من مطالبها).

كريبي: لا شكّ في أنّ هناك قواسمَ مشتركة بين كلّ الحركات الثوريّة العربيّة، وأهمّها التغيير. لكنّ التغيير الذي يُطرح في المغرب غير ما يُطرح في سوريا أو لبنان أو اليمن مثلاً. فالتغيير المطروح في المغرب له عنوانٌ واضح، هو «الملكيّة البرلمانيّة،» لأننا نعاني احتكارَ الملك كلَّ السلطات. ولا أرى أمامي عنوانًا آخر في الشارع أهمّ وأسمى من هذا العنوان، وكان التركيز عليه منذ البيانات الأولى لحركة ٢٠ فبراير.

حركة ٢٠ فبراير حركة ذات برنامج سياسيّ ليبراليّ. لكنّ هذا لا يعني أنّها تقدّم شيكًا على بياض لليبراليّة الغربيّة، بل هي ذاتُ مطالب اجتماعيّة رمزُها الأكبر هو الشهيد محمد البوعزيزي، الذي دفعتْه أوضاعُه الاجتماعيّة في تونس إلى أن يفجّر ذاته، فيفجّرَ من خلالها واقعًا غارقًا في إحباطاته وفساده وقمعه لرغبات التغيير.

أما الوسيلة التي وظّفها الشبابُ المغربيّ في حركتهم الاحتجاجيّة فهي تتماثل مع الوسيلة التي اعتمدتها كلُّ الحركات الشبابيّة العربيّة، ونعني بها وسائلَ الاتصال الإلكترونيّ، التي كانت هي المبتدأ ليأتي الخبرُ في ميادين النضال. لكنْ ما قد يميّز حركة الاحتجاج المغربيّة هو أنها وجدتْ بسرعةٍ مجموعةَ دعم ممثّلةً في الهيئات الحزبيّة والنقابيّة والحقوقيّة والنسائيّة، التي انتظمتْ أخيرًا في إطار «المجلس الوطنيّ لدعم حركة ٢٠ فبراير.»

لبيض: حزبكم، «حزب الأمّة،» يَدعم حركةَ ٢٠ فبراير. فما هو موقفكم، بالمناسبة، من البرنامج الإصلاحيّ الذي قدّمه الملك محمد السادس في خطاب ٩ مارس؟

كريبي: لا يمكننا أن نرهن الإصلاحَ للنظريّة الدستوريّة، بل لا بدّ أن ندمج هذه الأخيرة في نظريّةٍ أكبر، هي نظريّة الدولة. نحن، كحزب، نريد دولة ديمقراطيّة ومدنيّة: ديمقراطيّة ليس بالمعنى العدديّ، وإنما بمعنى إيمانها برأي الأغلبيّة التي تَحفظ للأقليّة حقوقَها؛ ومدنيّة عملاً بشعار «لا قداسة مع المسؤوليّة ولا مسؤوليّة من دون محاسبة.»

تسلّحت حركة ٢٠ فبراير بسلاح وحيد، هو سلاح التظاهر والاحتجاج السلميّيْن من أجل التغيير، وذلك في ثلاثة مستويات: الديمقراطيّة والحريّة والكرامة

ركّز خطابُ الملك في ٩ مارس على مجموعة من الثوابت.

١) الإسلام. فقد جاء الخطاب ليذكّر بعبارة «الإسلام دينُ الدولة المغربيّة.» وسؤالُنا هو: هل الإسلام دينُ الدولة بمضمونه الكلاميّ اللاهوتيّ، أم التشريعيّ، أم القيميّ والأخلاقيّ؟ فالملك، في الممارسة، يَقمع الصوفيّة ويشجّع الوهّابيّة؛ وبعد أحداث ١١ أيلول يقمع الوهّابيّة ويشجّع الطُرقيّة!

٢) إمارة المؤمنين، التي ورد ذكرُها في الخطاب من دون تحديدٍ أو تلميحٍ إلى تغييرٍ ما. قد يسأل أحدُ القرّاء عن المانعِ من الاحتفاظ بهذه المؤسّسة؟ أليست ملكة بريطانيا هي رئيسة الكنيسة الأنكليكانيّة؟ لكني أجيبه أنّ الملكة لا تتدخّل في قرارٍ اتخذه رئيسُ الوزراء، في حين تدخّل الملكُ في الثمانينيّات، متلحّفًا رداءَ الملك اللاهوتيّ مجسّدًا في أمير المؤمنين، ليمنعَ حزبًا من الانسحاب من البرلمان، وذلك حين خاطبه قائلاً: «دستوريّاً من حقّكم أن تنسحبوا من البرلمان، لكنني كأمير للمؤمنين أصفكم بأنكم خارجون عن الجماعة والملّة!» ها هنا تكمن خطورةُ مؤسّسة أمير المؤمنين، وذلك حين تصير دستورًا فوق الدستور وسلطةً لاهوتيّةً لا رادّ لقدرها ولذلك فإننا، في حزب الأمّة، نقول بحصرها في المجال الدينيّ فقط؛ فإنْ أرادت أن تدخل المجالَ السياسيّ فينبغي أن تدخله كقيمةٍ تشجِّع على التقدّم والديمقراطيّة لا أن تكبحهما.

٣) النظام الملكيّ، وقد وردتْ هذه العبارة من دون تحديد يَرفع عنها الغموضَ الذي تلبّسها لسنوات. كنا ننتظر أن تأتي العبارة بصيغة «النظام الملكيّ البرلمانيّ،» حيث الملك يَمْلك ولا يَحْكم، ولا أقول يسود ولا يَحْكم لإيماننا بأنّ السيادة هي للشعب لا لأحد غيره.

٤) «الخيار الديمقراطيّ.» يقول الملك في خطابه. «إنّ الخيار الديمقراطيّ هو الضامن القويّ والأساس المتين لتوافق تاريخيّ يشكّل ميثاقًا جديدًا بين العرش والشعب.» شخصيّاً، أفزع من كلمة «ميثاق» لأنها تحمل معنيين: فإما أن تكون بمعنى العهد، وبالتالي فهي عهد دينيّ سماويّ، وهذا خطير جدّاً؛ وإما أن تكون بمعنى اتفاق أو توافق بين إرادة الشعب والملك في ترسيخ مبادئ الديمقراطيّة. ولأننا في المغرب نعيش تحت سلطة دستور ذي نفحة لاهوتيّة، فالأكيد أنّ المقصود بالميثاق هو العهد كما هو واضح في الفكر اللاهوتيّ. أما نحن فنرى أنّ الخيار الديمقراطيّ يجب أن يكون الضامن القويّ والأساس لبناء دولة الحقّ والقانون، لا لتشكيل ميثاق جديد بين العرش والشعب.

بناءً على هذه الملاحظات نقول إنّ الخطاب الملكيّ لم يحمل جديدًا يستجيب تطلّعاتِ الجماهير المغربيّة في ساحات الاحتجاج والمطالبة بالتغيير. فقد راوح مكانَه، ليتحوّل إلى مجرد حالة التفاف هادئة على مطالب حركة ٢٠ فبراير. وأشدّ ما نخافه هو هرولةُ الأحزاب التي ما تزال محكومةً بآليّات التفكير ما قبل ٢٠ فبراير.

نجية ملاك: الحركة الشبابيّة المغربيّة تعاطت بنوع من الإيجابيّة مع مضمون الخطاب الملكيّ، واعتبره الشبابُ منطلقًا للإصلاح. والأوساط السياسيّة والنقابيّة لم يكن لديها، في الواقع، سقف إصلاحيّ أعلى ممّا قدّمه الملك، بدليل المقترحات والملاحظات التي تقدّم بها العديدُ من الأحزاب. وشخصيّاً أتفق مع الأخ عزيز (ومع حركة ٢٠ فبراير التي يمثّلها في هذه الندوة) الذي أشار إلى أنّ الخطاب الملكيّ يشكّل خطوةً لفتح المجال أمام الحديث عن رفع سقف مطالبنا، الذي كان منخفضًا قبل ٢٠ فبراير. فأن تبادر شخصيّاتٌ حزبيّة إلى مناقشة صلاحيّات الملك وضرورة تقليصها، فهذا في حدّ ذاته معطًى إيجابيّ يحرّرنا من حاجز الخوف ويجعلنا قادرين على طرح كلّ القضايا على مشرحة النقاش بعيدًا عن الخطوط الحمراء السابقة، ومتجاوزين لغة القداسة التي كانت تلفّ بعض الموضوعات. نحن، اليوم، أخي كريبي، أمام خيارين: إمّا أن نرفض مقترحات الملك، والبديلُ ساعتها هو الشارع، ولكنْ أين الشارع الآن؟ وهل يقدر على تدبير مرحلة الاحتجاج إلى مداها الأقصى؟ وإمّا أن نقْبل المقترحات الملكيّة ونتخذَ منها منطلقًا للمفاوضة والمناورة.

كريبي: لا أظنّ أنّ ما جاء في الخطاب الملكيّ يمثّل سقفَ توقّعات حركة ٢٠ فبراير، ومن خلالها توقّعات الشعب المغربيّ. ثم يجب أن نعترف بأنّ الخطاب الملكيّ، ومقترحاتِ الإصلاح التي تضمّنها على محدوديّتها، جاءت تحت ضغط الديناميّة الثوريّة في العالم العربيّ. وعلينا أن نستفيد من هذه اللحظة التاريخيّة من أجل تحقيق مكتسبات عديدة.

لبيض: خاتمة كلام كريبي تجعلني أستعجل السؤال حول آفاق الثورات العربيّة. فنحن في بدايات الحراك، ورهانُنا كلّه على الزمن، وإنْ كنّا نلاحظ استعجالاً لجني ثمار ثورات ما زالت في مهدها تستشرف زمنها القادم. كلّ ثورة تقاس بقوة القائمين عليها وبقدرتهم على تدبير تفاصيلها بذكاء حتى لا تخرج عن سرودها الكبرى. فهل الثورات العربيّة اليوم قادرة على صيانة مكتسباتها واستثمار تضحياتها من أجل إحداث التغيير الضروريّ؟

نجية ملاك: ما قيل في هذه الندوة منذ بدايتها يكاد يتفق على أنّ هذه الثورات ما زالت في بداياتها وتبحث عن شكل يحتويها ويعلن عن ماهيّتها. إنها ثورات انطلقتْ من مبدإ تغيير القائم، من دون أن يكون لها برنامجٌ بديل واضح. هنا تمسّ الحاجةُ إلى تطعيمها بسند فكريّ يجعلها قادرةً على نقل المجتمعات العربيّة إلى الحالة الديمقراطيّة الحقّة. وعلى المثقف العربيّ اليوم أن يساهم في وضع برنامج لتحقيق النهضة الديمقراطيّة الشاملة، وصياغة الرؤية المستقبليّة القوميّة الإنسانيّة المرتبطة بحركات الشباب وبفعّاليّات المجتمع المدنيّ والسياسيّ ومن دون هذا السند الفكريّ ستظلّ ثوراتنا بلا روح، وستجد مَنْ يلتفّ عليها ويسرقها ويحوّلها إلى مجرد لحظة انتشاء رومانسيّ ما تلبث الأمورُ بعدها أن تعود إلى سابق عهدها ـ وهذا ما لا نتمنّاه لها أبدًا.

لبيض: أتمنّى أن نكون قد خطونا خطوةً في رحلة المسافات الطويلة نحو بناء تصور فكريّ لثوراتنا الديمقراطيّة العربيّة، ونعِد بمواصلة العمل في هذا المجال دعمًا لإرادة الشعوب العربيّة في تغيير مصائرها وتبديل وقائعها. أشكركم باسم مجلة الآداب، **التي كثيرًا ما حلم مؤسِّسها الدكتور سهيل إدريس ببزوغ شمس الحريّة والكرامة والديمقراطيّة في ظلام القهر والاستبداد العربيين. وها نحن اليوم نستأنف رحلةَ البحث عن الذات كما بشّر بها في نهاية روايته الرائعة، الحيّ اللاتينيّ.**

الدار البيضاء

عبد الحق لبيض

مراسل الآداب في المغرب وقد عُقدت الندوة في مقرّ الحزب الاشتراكيّ الموحّد المعارض. وبالمناسبة، نتقدّم بالشكر إلى الإخوة المناضلين في الحزب على تفضّلهم بالمساهمة في إنجاح هذه الندوة، ونَشكر بالخصوص الأستاذ محمد العوني على حسن تعاونه الدائم مع المجلة

عزيز إدامين

ناشط في حركة ٢٠ فبراير

كريبي عبد الكريم

عضو الأمانة العامّة لحزب الأمّة

محمد العوني

منسّق المجلس الوطنيّ لدعم حركة ٢٠ فبراير

نجية ملاك

فاعلة سياسيّة ونقابيّة.

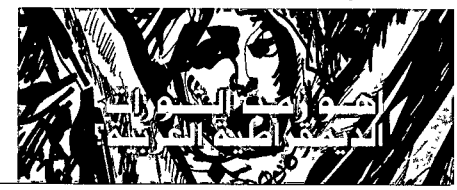

تأمّلات في الزمن الثوريّ العربيّ

□ منذر سليمان

مقدمة

قبل ثورتيْ مصر وتونس لم يكن مطروحًا على جدول أعمال معظم الحركات السياسيّة العربيّة المنظّمة (أمرخّصةً كانت أمْ محظورة) قضايا التغيير والإصلاح من خارج نطاق أسوار الأنظمة العربيّة القائمة. ولذلك أتقنتْ هذه الحركاتُ المرواحةَ في موقع الاعتراض، أو التنديد، أو المطالبة بتعديل بعض الإجراءات والتوجّهات الرسميّة. لم يكن يخطر في ذهن قادتها، أو المثقفين الدائرين في فلكها، أو المستقلين عنها، أنّ الاوضاع ناضجةٌ لإحداث التغيير الجذريّ والدعوة أو السعي إليه.

على أنّ غفلة أولئك القادة والمثقفين لا تنحصر في العجز والمراوحة في المكان، أو التخاذل والرضوخ للتعايش مع أنظمةٍ مستبدّةٍ وفاسدةٍ وتابعة، بل تجاوزوا ذلك كلّه أحيانًا إلى حدّ الجلوس في أحضان هذه الأخيرة، فقبلوا غالبًا بموقع الديكور التجميليّ لمساوئ الأنظمة مقابل رشوة الترخيص بالعمل او الانخراط المحدود في مؤسّسات الدولة.

أفكار مسبّقة وافتراضات تستحقّ المساءلة

يبدو أنّ هناك دليلاً افتراضيّاً غيرَ مكتوب كان يتّبعه معظمُ المعنيّين بشؤون التغيير والثورة والإصلاح في الوطن العربيّ، وأبرزُ ما يحويه:

١ ـ أنّه لا بدّ من قائدٍ ملهِمٍ لأيّ ثورة، يتمتّع بمواصفاتٍ شخصيّةٍ جذّابة (كاريزما) يكون لها مفعولُ السحر على الجماهير لتحريكها.

٢ ـ أنّه لا بدّ من وجود حزب سياسيّ منظّم يتولّى لعب دور الطليعة الثوريّة المنظّمة، القادرةِ على تفعيل دورها وجذبِ عضويّةٍ إليها في كافّة القطاعات الإنتاجيّة والمهنيّة، يؤدّي إلى تأثيرها في النقابات والاتحادات والهيئات القائمة أو التي يتمّ السعيُ إلى تشكيلها.

٣ ـ أنّ آليّة التغيير وآفاقه مسدودة، وقد تتوفّر فقط حين تُقْدم طليعةٌ عسكريّةٌ سريّةٌ داخل القوات المسلّحة على التحضير لانقلابٍ على النظام وتكون قادرةً على تجاوز المغريات التي يعْرضها هذا النظامُ عليها لضمان ولائها له، أو تتفلّت من الرقابة الصارمة للأجهزة الأمنيّة.

٤ ـ أنّه لم يعد بالإمكان تحدّي الأنظمة الاستبداديّة بهدف إسقاطها لأنّها تفنّنتْ في توفير الحماية لنفسها من خلال الأجهزة الأمنيّة التي أنشأتها، كالحرس الجمهوريّ/الملكيّ/الأميريّ، علاوة على أجهزة الشرطة والأمن المركزيّ والمباحث والبوليس السرّيّ والقوّات الخاصّة مضافةً إلى القوّات المسلّحة النظاميّة. وهذا التورّم المفرط للأجهزة الأمنيّة، مقرونًا بإجراءات قوانين الطوارئ في معظم الدول العربيّة، وبممارسة أقصى درجات القمع والعنف ضدّ معارضي النظام، أدّى إلى سيادة منطق الجزع والتخاذل والرضوخ للأمر الواقع. فكأنّ التغيير أضحى من المستحيلات أمام القوى التي يمكن أن تَنْشده.

٥ ـ مقولةُ «ضرورة ان تتصالح الأنظمةُ مع شعوبها.» ويعني ذلك عمليّاً بقاء «قوى المعارضة» في موقع «مناشدة» الأنظمة بهدف الضغط عليها لإدخال بعض الإصلاحات، بما فيها الشكليّة

٦ ـ القبولُ بمنطق أنّ مخاطر الانقسامات العرقيّة والطائفيّة والمذهبيّة، بل القبليّة أيضًا في العديد من الأقطار العربيّة، تَفْرض الحذرَ من طروحات التغيير، خشية الانسياق وراء مخطّطات خارجيّة (صهيونيّة وأميركيّة) لإحداث المزيد من التشرذم على امتداد الوطن العربيّ. وهكذا تحوّلتْ تلك العقباتُ الموضوعيّة، التي يمكن تجاوزُها، إلى مبرّراتٍ تجمِّد المبادراتِ الثوريّة.

٧ ـ أنّه ساد لدى بعض النخب العربيّة، وبخاصّةٍ الليبراليّة، منطقٌ روّجتْه الولاياتُ المتحدة والقوى الغربيّة عن «فزّاعة» المدّ الإسلاميّ الراديكاليّ «الإرهابيّ،» أو عن «العجز الديموقراطيّ» (Democracy Deficit) كلّما أشيرَ إلى احتمالات التغيير في الوطن العربيّ. وتكثّف هذا المنطقُ بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واشتدّت التحذيراتُ من أن تقود أيُّ عمليّةٍ ديموقراطيّةٍ وإصلاحيّة تشهد انتخاباتٍ حرّةً ونزيهةً إلى سيطرة المتطرّفين الإسلاميين على الحكم. هذا المنطق يستند إلى خطيئة مغرضة تهدف إلى تكريس عجز الشعوب العربيّة والإسلاميّة، وكأنّ هذه تعاني خللاً جينيّاً يمنعها من ممارسة الديموقراطيّة أو السعي إليها.

٨ ـ اعتبارُ المطالب ذات البعد الاقتصاديّ والمعيشيّ هي المحرّكَ شبهَ الحصريّ لأيّ تحرّك جماهيريّ احتجاجيّ، وخصوصًا ما يتعلّق بالآتي. الحدّ الأدنى للأجور، غلاء السلع الأساسية، تفشّي البطالة، انتشار الفساد على نطاق

واسع. وقد تقترن أحيانًا بمطالب ذات صلة بالحريّات العامّة، وبالاعتراض على القمع والاعتقالات التعسفيّة

٩ ـ إعطاءُ الأولويّة للنشاط الاحتجاجيّ الجماهيريّ في العاصمة. ولذلك نادرًا ما تجري التحرّكات بالتوازي مع مدن رئيسة أخرى، لأنّ المطلوب هو إحداثُ ضجّة إعلاميّة وسياسيّة تبدو فيها العاصمةُ المسرحَ الأساسَ للتأثير

هذه المسلّمات التسع كانت قائمةً حتى انبلاج الثورتين التونسيّة والمصريّة، وما تلاهما من انتفاضات وتحرّكات جماهيريّة واسعة في العديد من الأقطار العربيّة الاخرى (خصوصًا ليبيا واليمن). وعلى الرغم من مشروعية العديد من جوانب هذه المسلّمات، فإنّ التطوّرات جاءت لتؤكّد قصورَها عن الإحاطة بما جرى، لا بل تجاوزها في حقل الاختبار الميدانيّ بوصفها الشروطَ الضروريّة الوحيدة أو المرتكزاتِ المؤشِّرةَ نحو المسار الطبيعيّ للتغيير في الوطن العربيّ.

فقد جاءت التطوّراتُ الميدانية للثورتين، بعمقها وسرعتها، لتؤكّد أنّ التغيير الثوريّ لا ينتظم وفق تقديراتٍ وتصوّراتٍ تجري في الغرف المغلقة، ولا يبرِّر عدمَ رفع سقف المطالب الشعبيّة باتجاه السعي إلى التغيير الثوريّ الشامل وطرح شعار «إسقاط النظام.»

أوهام جديدة يتوجّب الحذرُ من تكريسها

مع انتصار المراحل الأولى والحاسمة من الثورتين بإسقاط رأسيْ بن عليّ ومبارك، شاعت لدى أوساط إعلاميّة وفكريّة وسياسيّة عديدة مقولةٌ تصفهما بأنهما ثورتا فايس بوك وتويتر وإنترنيت وشبكات «تواصل اجتماعيّ.» كما أَطلق البعضُ على كلّ منهما أوصافًا من قبيل «ثورة الشباب» أو «ثورة الطبقات الوسطى.»

بالطبع لا يجوز إنكارُ الدور الطليعيّ والبارز للشباب، ولحركة المدوِّنين على الشبكة المعلوماتيّة، في التنظيم وشجاعة الإقدام والمبادرة إلى تحدّي النظام. ولكنْ من الخطأ أن نقع في أوهام الاستنتاج أنها فعلاً ثوراتُ إنترنت! وإنْ عدنا إلى الإحصاءات المتداولة في العامين الأخيرين، ٢٠٠٩ و٢٠١٠، حول نسبة مستخدمي الإنترنت في تونس ومصر، لوجدناها بمعدل ٣٣٪ في تونس و٢١٪ في مصر على وجه التقريب من مجمل السكّان. وإنْ أخذنا في الاعتبار أنّ نسبة القادرين على الاستخدام المتمرِّس والوافي لشبكة الإنترنت ولأبعادها المتنوّعة، بما هو أبعد من البريد الإلكترونيّ وحده، لا تتجاوز نصفَ هاتين النسبتين، أدركنا حجمَ المغالطة التي نقع فيها بأن نَنْسب الثورتين اللتين اشتركتْ فيهما كلُّ قطاعات المجتمع إلى مستخدمي الإنترنت فقط. لا شكّ في أنّ الإنترنت واستخداماتها المتنوّعة ساهمتْ في التحفيز والتنظيم والدعاية والتواصل، لكنّها لم «تَصْنع» الثورة.

...ولا هما ثورتا فضائيّات

وهمٌ آخر قد يترسّخ في الأذهان، مفادُه أنّ الثورتين فضائيّتان، ولاسيّما بعد الدور البارز والمتميّز للقنوات الفضائيّة في نقل أحداثهما وتطوراتهما بصورة مباشرة وحيّة. وذهب البعض إلى تقدير الدور الخاصّ الذي لعبته قناة الجزيرة، وإلى اعتبار الثورتين من صنعها، وإلى أننا نعيش في «عصر الجزيرة.»

بالطبع لا يجوز إغفالُ اهميّة القنوات الفضائيّة أو التقليل من دورها الحيويّ في نقل أحداث الثورة وتأمين التواصل السريع مع مجرياتها، الأمر الذي ساعد في صياغة المزاج الجماهيريّ الجمعيّ من حولها. ولكنْ يبقى الإعلامُ الوسيلةَ التي تعكس الحراكَ الجماهيريّ، ولا تصنعه.

الصمغ اللاصق للحراك الثوريّ في تونس ومصر

يخطئ كثيرًا مَن يروِّج فكرةَ غياب الشعارات الوطنيّة والقوميّة عن حراك الثورتين لأنه بذلك يقع في فخّ الفهم الميكانيكيّ، بل السطحيّ، لتفسير أسباب الطوفان الجماهيريّ الذي انساب إلى الشوارع والميادين في البلدين بصورة مستدامة وغير مسبوقة. ويكمن الفهمُ الميكانيكيّ في محاولة إسقاط تجارب سابقة للحراك الجماهيريّ العربيّ الاحتجاجيّ خلال مراحل العدوان الصهيونيّ أو الأميركيّ على أجزاء في الوطن العربيّ، حيث تُرفع تلقائيّاً شعاراتٌ مثل «الموت لإسرائيل والموت لإميركا،» على الحراكات الثوريّة الأخيرة؛ وكأنّ رفع مثل هذه الشعارات وحدها يَكْفل تأكيدَ «عداء» الجماهير للحلف الأميركيّ ـ الصهيونيّ.

صحيح أنّ شعاراتٍ رئيسةً ثلاثة رُفعتْ في مستهلّ الحراك الشعبيّ في تونس ومصر، وتمحورتْ حول الخبز والحريّة والكرامة الإنسانيّة، قبل ان يتصدّرها شعارُ «الشعب يريد إسقاط النظام.» لكنْ لندقّقْ قليلاً مثلاً في شعار «الكرامة الإنسانيّة» من دون أن ننسى شعارَ «الشعب يريد إسقاط النظام،» ولنحاولْ قراءةَ معانيهما في الحالة العربيّة، وبخاصةٍ حالتا نظاميْ مبارك وبن عليّ. فالحقّ أننا لا يمْكننا فصلُ الكرامة الإنسانيّة عن الكرامة الوطنيّة والقوميّة في حالتنا العربيّة تحديدًا؛ ذلك لأنّ المهانة التي يعانيها المواطنُ العربيّ بحثًا عن لقمة عيشٍ أو فرصة عملٍ أو سكنٍ لائقٍ لأسرته أو تعليمٍ لأولاده، أو المهانة التي يشعر بها لدى تعاطيه مع بيروقراطيّة حكوميّة ينخرها الفساد، يماثلها ويمتزج معها هوانٌ يمسّ كرامتَه الوطنيّةَ والقوميّةَ تحت نير حكمٍ استبداديٍّ يصادر حريّتَه ويكتم أنفاسَه ويَقتل أحلامَه ويسلبه أيَّ شعور بالعنفوان الوطنيّ والقوميّ نتيجةً لدور ذلك الحكم الوكيل التابع والخادم الذليل المطيع للمشيئة الأميركيّة والصهيونيّة

وفي حالة النظامين التونسيّ والمصريّ تحديدًا، لم يتورّعْ بن عليّ ومبارك عن الانغماس في التآمر على الشعوب العربيّة، وعن قيامهما بأدوارٍ قذرةٍ وبلا خجل

التغيير الثوريّ لا ينتظم وفق تقديراتٍ تجري في الغرف المغلقة، ولا يبرِّر عدمَ رفع سقف المطالب الشعبيّة باتّجاه السعي إلى التغيير الثوريّ الشامل وطرح شعار «إسقاط النظام»

ضدّ شعبنا في فلسطين ولبنان والعراق وضدّ قواه المقاومة (على سبيل المثال لا الحصر). وشكّل تواطؤ نظام مبارك في شنّ الحرب العدوانيّة على غزّة، ومن ثم مشاركته في حصارها، ذروةً في الغدر والتآمر.

يحاول بعضُ المغرضين أو المنزعجين من انتصار الثورتين إخفاءَ تذمّرهم بعد التحاقهم متأخّرين بتأييدهما. ويتبجّحون بغياب الهتافات والشعارات المؤيّدة لفلسطين عن الصدارة، وكأنّ شعار إسقاط الأنظمة الوكيلة للحلف الأميركيّ ـ الصهيونيّ لا يشكّل أبلغَ الهتافات وأصدقَ المواقف المناصرة لفلسطين وللقضايا الوطنيّة والقوميّة العربيّة، أو كأنّه ليس بلاغًا صارخًا على التحرّر من التبعيّة والخنوع. وفي الحالة المصريّة تحديدًا، حملتْ رياحُ الثورة تطلّعاتِ الشعب المصريّ إلى استعادة الكرامة، وجسّدتْ توقَهم إلى عودة مصر قوةً إقليميّةً وازنةً بعد تقزيمها وتهميشها المديدين من قبل مبارك ونظامه الخانع. يكفي أن نتذكّر العبارة التي تردّدتْ على كلّ شفة ولسان في مصر بفعل الثورة: «أفخر بأنّي مصريّ أو مصريّة» لقد استردّ المواطنُ شعورَه بالعزّة والكرامة، وهلّل للإطاحة بمن سلبه ذلك الشعورَ الإنسانيَّ النبيل. وذلك تعبيرٌ عن استعادة مصر لقرارها الوطنيّ والقوميّ بعدما فقدته بتقييدِها باتفاقيّات كامب ديڤيد، وبسلخِها عن عروبتها، وبخسارتها لثقلها في إدارة الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ. إنّه التعبير الأوفى عن الاستجابة لوجدان الشعب المصريّ، المجسِّد للوجدان العربيّ الجمعيّ.

قد ينجح المحلّلون والخبراء في تقديم تفسيرات متنوّعة للعنصر الحاسم والمحرّك للثورتين. فيركّز بعضُهم على الأسباب الاقتصاديّة والمعيشيّة والبطالة والفساد؛ ويركّز آخرون على الاستبداد والظلم وتزوير الانتخابات. والحقّ أنّه لا يمْكن عاقلاً إلاّ أن يعترفَ بجدوى هذه العوامل مجتمعةً، لكنني أعتقد أنّ القوة الحاسمة، التي كانت بمثابة الصمغ اللاصق لكافّة الأسباب المذكورة آنفًا، هي توقُ الجماهير إلى تحرير إرادتها واستعادة الشعور بالكرامة الإنسانيّة والوطنيّة والقوميّة المهدورة ـ وهو شعورٌ عابرٌ للتصنيفات الطبقيّة والعرقيّة والجيليّة. وعندما نُقرّ بهذه الحقيقة فلن نَغْفل عن الاعتراف بأنّ الشعارات «التقليديّة» المؤشِّرة على القضايا الوطنيّة والقوميّة لم تكن فعلاً غائبةً عن جوهر الحراك الجماهيريّ، وإنْ تمّ التعبيرُ عنها بأشكالٍ رمزيّةٍ مكثّفة ومضمرة من خلال صدارة شعار الكرامة الإنسانيّة الشاملة.

مسألة التغيير والعنف الثوريّ

لم يلحقْ بمنطق العنف الثوريّ والكفاح المسلح تشويهٌ وتسفيهٌ يفوقان ما لحق به في العقود الأخيرة على يد فصائل فلسطينيّة كانت تحمل لواءه ثم انخرطتْ في اتفاقيّات أوسلو نتيجةً منطقيّةً لتبنّي شعار «الحلّ المرحليّ.» والحقّ أنّ القضيّة

الفلسطينيّة كانت، ولا تزال، أعدلَ قضيّة عالميّة تبرِّر الكفاحَ المسلّحَ ضدّ أطول وأقسى احتلال استيطانيّ عرفته الشعوبُ في التاريخ المعاصر. وكان العنفُ الثوريّ، ولا يزال، وسيلةً مشروعةً ضدّ المحتل الخارجيّ، أو ضدّ الطاغية الداخليّ عندما يلجأ إلى إبادة شعبه وإبادة معارضيه، على الرغم من أنّ مشروعيّة العنف الثوريّ في نظر «المجتمع الدوليّ» المهووس بـ «الإرهاب» مرتبطةٌ بحقّ الشعوب في الدفاع عن النفس ولا يحظى ذلك العنف باعترافه إلا عند انتصاره. وفي المقابل، ساد منطقُ احتكار العنف (بلا حدود أو ضوابط) من قِبل القوى المهيمنة على النظام الدوليّ أو من قِبل السلطات الحاكمة، ويشرعَنُ عنفُها على الرغم من انتهاكه القانونَ الدوليّ والأعرافَ الإنسانيّة.

لقد أشرتُ إلى التجربة الفلسطينيّة لأنّ مجملَ الوضع العربيّ لن يستقيم أفقُه النضاليّ ما لم تعد شعلةُ العنف الثوريّ تضيء من جديدٍ دروبَ النضال، وتصون التضحياتِ الجسيمةَ التي قدّمها الشعبُ الفلسطينيُّ والساحاتُ العربيّةُ التي تقاوم الاحتلالَ الأميركيَّ المباشر ووكلاءه الإقليميين، بدءًا من العراق وانتهاءً بكلّ المحميّات الأميركيّة ـ العربيّة وأرى علاقةً وثيقةً بين المقاومات العربيّة المسلّحة، والحراكِ النضاليّ السلميّ العربيّ الذي بدأه الشعبُ التونسيُّ البطل. وجميعُ هذه النضالات تشكّل روافدَ لحركة تحرّر عربيّة متجدّدة.

سيصوغ كلُّ قطر عربيّ أسلوبَه الخاصَّ في تحقيق أهدافه. لكنْ لا يجوز أن يغيبَ عن الصورة أنّه في كلّ الحالات ـ لا في الحالة الليبيّة الراهنة وحدها التي فَرض نظامُ القذّافي الدمويّ تحوّلَها إلى انتفاضةٍ مسلّحةٍ تدافع عن الشعب الليبيّ وتعمل على محاصرة آخر معاقل النظام لإسقاطه ـ لا بدّ من الأخذ في الحسبان أن تتهيّأ الطلائعُ الثوريّةُ لإمكانيّة استخدام العنف الثوريّ. يتوجّب دائمًا الاستعدادُ الكفؤ لتشكيل وحدات سريّة مدرّبة ومتمرّسة تكون بمثابة قوة احتياطيّة للتدخّل في اللحظة المناسبة لحماية التحرك الجماهيريّ السلميّ من بطش الأنظمة المجرمة. بكلام آخر، على كلّ الشعوب العربيّة التوّاقة إلى الحريّة والكرامة أن تُعدّ كتائبَ الحماية لثورتها، والتدخّل الميدانيّ الضروريّ والمحدود عند الضرورة، ثم الانسحاب السريع لدى ردع أدوات الإجرام عن الإيغال في تنفيذ مخطّط الثورة المضادّة.

ملاحظات أخيرة حول التراكم النضاليّ

لاستكمال المشهد الثوريّ العربيّ الذي فجّرته ثورتا تونس ومصر، لا بدّ من الأخذ في الاعتبار وجودَ ظروفٍ موضوعيّةٍ مساندةٍ لعبتْ أدوارًا ممهِّدةً وحافزةً، شكّلتْ جميعُها تراكمًا في الوعي الجماهيريّ المتجدّد بكسر حاجز الخوف وتصليب عزم الشعوب العربيّة. ومنها: ١) نجاح المقاومة العراقيّة في إفشال مشروع الاحتلال المباشر والهيمنة على العراق. ٢) انتفاضتا الشعب الفلسطينيّ في العقد الماضي. ٣) انتصار المقاومة اللبنانيّة وطرد الاحتلال الصهيونيّ عن معظم الأراضي اللبنانيّة عام ٢٠٠٠، وصمودها مجدّدًا وانتصارها على عدوان تمّوز ٢٠٠٦. ٤) صمود الشعب الفلسطينيّ ومقاومته في غزّة ضدّ العدوان الصهيونيّ في ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، واستمراره في تحدّي الاحتلال والحصار. ٥) الانتفاضات العمّاليّة والشعبيّة المختلفة منذ عام ٢٠٠٥، وبخاصةٍ في مصر وتونس. ٦) تسريبات ويكيليكس للتقارير الديبلوماسيّة الأميركيّة، وقد زادت في تعرية أنظمة التبعيّة العربيّة ورموزها. ٧) تنامي مزاج جماهيريّ غاضب على مشاريع التوريث (في مصر واليمن وليبيا وتونس...).

لا شكّ في أنّ ثورات الشعوب العربيّة حقّقتْ في أسابيع ما كان يُعتقد أنه يحتاج إلى سنين وعقود. انه الزمن الثوريّ الجديد لشعوبنا التي صمّمتْ على دحرِ الاستبداد والاحتلال وزرعِ الأمل في نهضةٍ عربيّةٍ جديدة.

بيروت ـ واشنطن

منذر سليمان

كاتب عربيّ من لبنان (وقد كَتَبَ المقالةَ قبل تطوّر الأحداث خارج تونس ومصر واليمن، فاقتضى التنويه ـ الآداب).

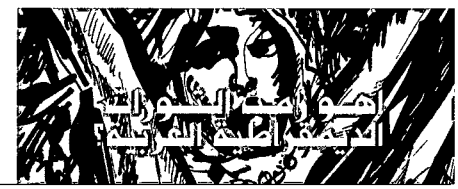

الطريق إلى لبنان العلمانيّ: مشقّة التغيير

□ نصري الصايغ

I ـ من بو عزيزي إلى برنارد لويس

لم يعد ممكنًا التعبيرُ عن يقينيّاتٍ رست عليها ثقافةُ اليأس من إمكانيّة التغيير. الاستنقاعُ العربيّ الرسميّ، والتكتّمُ الشديد على ما يخلّفه قمعُ الأنظمة في طباع الجماعات وسلوكِها، والإيحاءُ بأنّ لدى الجماهير العربيّة «فضيلةَ» اعتيادِ معاقرة الظلم والمذلّة والكبت والحرمان والفقر، أفضت إلى قناعاتٍ تداولتْها أقلامٌ كثيرة. ومفادُ هذه القناعات أنّ العرب «استثناء،» وأنّ التغيير ليس من حظوظهم أو خطوطهم مقارنةً بتغييرٍ حصل في أوروبا الشرقيّة بعد سقوط جدار برلين والإمبراطوريّة السوفياتيّة، وبتغييرٍ اختمر عقودًا ونَضَجَ أنظمةً ديموقراطيّة برلمانيّة في دول أميركا اللاتينيّة بعد عقودٍ من الاستبداد والاستلاب والقهر والحمايات الأميركيّة.

هذه اليقينيّاتُ سقطتْ لحظةَ تداعي نظام بن عليّ في تونس، وسقطتْ معها نظريّةُ برنارد لويس التي أشاعها بعد دراسته لحملة نابليون بونابرت على مصر، حيث خلص إلى نتيجةٍ مفادُها أنّ العرب عاجزون عن صدّ قوة أجنبيّة تحتلّ أرضهم، وأنهم بحاجة إلى قوة أجنبيّة أخرى تساعدهم على طرد المحتلّ.

غير أنّ الشرارة التي انطلقتْ من تونس سرعان ما انتقلتْ إلى بلاد عربيّة ظنّت أنظمتُها السياسيّة أنّها ممتنعةٌ عن التغيير، ومنيعة إزاءه. والغريب والمدهش معًا أنّ سرعة الحراك بدت غير مسبوقة في التاريخ الحديث. انتقلت الانتفاضات من تونس إلى مصر فاليمن والبحرين وليبيا والمغرب والجزائر والعراق والسعودية وسوريا، من دون اعتبارٍ للخصوصيّة التي يختصّ بها كلُّ بلد عربيّ. بدت الانتفاضات عابرةً للخصوصيّات، ومتخطيّةً للتوقّعات. هكذا استبعد كثيرون، لدى مقارنة نظاميْ تونس ومصر، إمكانيّةَ انتقال الانتفاضة إلى بلدانٍ أخرى، بسبب ما تشهده هذه الأخيرةُ من حريّات إعلاميّة (مضبوطة) وحريّاتٍ سياسيّة (مسيطَر عليها) واتفاقاتٍ دوليّة خطيرة واستراتيجيّة (سيتفاني معسكرُ أميركا في الدفاع عنها). وتبيّن أنّ هذا المنطق منطقيّ جداً، ولكنّه لا يمتّ إلى منطقٍ سرّيّ علينا يسير وفق مقوّماتٍ جديدة وحدودٍ جديدة، يؤْمن بالفعّاليّة النضاليّة، ولا يتوقّف عند أبواب سياقات منطقيّة مغلقة. سقط المنطق الذي كان سائدًا إذًا، وانتصر منطقٌ جديد، وفق آليّات نضالٍ مبتكرة، جاءت من الهاجس الاجتماعيّ أساسًا، وانتشرتْ بعدها في المتن الشعبيّ.

خلّعتْ ثورةُ ٢٥ يناير الأبوابَ، فرأت النظامَ عاريًا من كلّ قوّة و«خصوصيّة» مانعة. سقط مبارك، وكان ذلك إيذانًا بعصرِ الثورة الديموقراطيّة العربيّة، التي تأخّرتْ كثيرًا، وتتجسّد الآن سريعًا في دولتين على الأقلّ، ومسارُها أسرعُ في معظم الدول العربيّة.

II ـ هل يصل التغييرُ إلى لبنان؟

التغيير الذي اندلع في بلاد الاستبداد، هل تصل شرارتُه إلى بلد الاستبداد الطائفيّ؟

الجزمُ بالنفي بات هرطقةً سياسيّة. فأن يقال «إنّ ظروف لبنان مختلفة» لم يعد قولاً يرجِّح انعدامَ التغيير والتأكيد على «خصوصيّات» بلدٍ ما لا يعني أنّ المسارات المقبلة ستتوقّف عند هذه الخصوصيّات؛ فالواقع أشدّ التصاقًا بالحركة، منه بالمفهوم والنظريّة.

وعليه، فإنّ الجماهيريّة الليبيّة، والقسمة البحرينيّة، والقبليّة اليمنيّة، والجغرافيا البشريّة السوريّة، والطوائفيّة اللبنانيّة، لا بدّ من أخذها على محمل التجاوز، لا على محمل العجز. فالحراك التغييريّ العربيّ لم يتوقّفْ عند هذه الخصوصيّات، بل اصطدم بها اصطدامًا عنيفًا. والنتائج قيد التحقّق بألمٍ وتضحيةٍ ودماء؛ فليس كلُّ تغيير مصحوبًا بـ «الياسمين» التونسيّ الدامي.

طلائعُ الحراك التغييريّ وصلتْ إلى لبنان، رافعةً شعارًا خاصّاً به: «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفيّ.» الحراك العربيّ اقتصر، في معظمه، على مطلب «الشعب يريد إسقاط النظام» او «إصلاح النظام.» أما لبنان فقد اختصّ بالطائفيّة، التي هي المقامُ السياسيُّ لزعماء لبنان واستبدادِهم وفسادِهم وقهرِهم وتبعيّتِهم وتوريثهم وبلطجيّتهم؛ وصكوك براءة لهم لخياناتٍ متبادلةٍ، آخرُها «أبطال» ويكيليكس وفرسان فيلتمان

III ـ مسار قديم توقّف عند السير

تُوضح البداياتُ اللبنانيّة للتأسيس الطائفيّ الازدواجيّةَ بين الطائفيّة المرفوضة، وبين ضرورة الأخذ بها في الحياة السياسيّة؛ بين ضرورة بناء دولة علمانيّة

ومدنيّة، وبين أفضليّة بناء دولةٍ تتقاسمها الطوائفُ موقّتًا لبلوغ الدولة المدنيّة في ما بعد. وتُظهر لنا مداولاتُ مجلس النوّاب عام ١٩٢٦ التناقضَ بين تيّارين نيابيّين: تيّار يقرّ بأن الطائفيّة مرض وضدّ الوطن وتقتضي محاربتُها وإقصاؤها عن النظام السياسي وموادّ الدستور، وتيّار يقرّ بأنها كذلك، إنما علينا أن نشفى من هذا المرض قبل استبعاده من النظام والدستور التيّار الأول يرفض إقرارَ النصوص وفقًا لما في النفوس، فيما الثاني يؤكّد أنّ إزالتها من النفوس سابقةٌ على إلغائها من النصوص.

فعندما تُليت المادة ٩٥ من الدستور لمناقشتها في المجلس النيابيّ عام ١٩٢٦، نصّت على ما يأتي «بصورةٍ مؤقّتة، وعملاً بالمادّة الأولى من صكّ الانتداب، والتماسًا للعدل والوفاق، تمثَّل الطوائفُ بصورة عادلة في الوظائف العامّة وتشكيل الوزارة، دون أن يَؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة.»[١]

إبّان النقاش، قال النائب پترو طراد. «لا وطنيّة إلا إذا أُخذت الطائفيّة؛ ولكنْ ما لا يكون اليوم يكون في الغد؛ وقد وُضعت المادّة لتأمين اللبنانيين كلّهم دفعًا للخلاف.» فردّ النائب صبحي حيدر. «إمّا أن يكون مبدأ الطائفيّة مبدأً صحيحًا مفيدًا فنقرّه، وإمّا أن يكون باطلاً فنحذفه منذ الآن. أمّا مراعاةُ الطوائف بهذه الصورة، فلا نريدها » وأيّد النائب إميل ثابت رأيَ حيدر لاعتقاده «أنْ لا وحدة وطنيّة طالما يوجد طائفيّة.» أمّا حليم دمّوس فوقف بين ما يحتقره ويقْبله برغم حقارته «أنا أحتقر الطائفيّة، ولكنْ يجب التشبّثُ بها لأنّي لا أريد أن تتمزّق الوحدة . عندما ترسلون صغارَكم إلى المدارس، تنشأ معهم الطائفيّة. نحن نريد أن نؤلّف حديقةً من غرسات معوّجة، نريد أن نجمع فئةً من الناس مسمَّمةَ الأفكار ضدّ بعضها [بعضًا].»[٢]

لم يقتنع عدد من النوّاب بمنطق عزل الطائفيّة عن السياسة والدستور. وتصدّى إبراهيم المنذر، في محاولة أخيرة لمنطق «لا بدّ من الطائفيّة على الرغم من الاحتقار الذي تستحقّه،» فردّ على دمّوس: «زميلي يحتقر الروحَ الطائفيّة ولكنه يتشبّث بها إنّ هذه الروحيّة مضرّة، وهي التي تقتلنا، ومع ذلك نَرْجع إليها ونضعها في دستورنا... فلنحاذرْ أن نكرّس في دستورنا مبدأً لم تتبنّه أمّةٌ من الأمم... فلنطبّقْها كلّنا في توزيع الوظائف، ولكنْ فلنتجنّبْ ذكرَها في الدستور.» ووافق النائب زوين على ما قاله المنذر، وكان من المعارضين الشرسين لذكر الطائفيّة: «نعم، إنّ الروح الطائفيّة موجودة. إنّها العلّة التي نشكو منها والتي تقتلنا إنّها السبب في قتل أبناء وطننا بعضهم بعضًا. الروح الطائفيّة هي السبب بوجود الانتداب... إنّ السيّد دمّوس يقول إنّ وضعنا لا شبيه له في أوروبا. إنّ هذا القول غير صحيح. إنّ أوروبا قد عانت هذه العلّة، ولأجل الخلاص منها بذلت المالَ والدماء. . لماذا نحْفر الخنادقَ ونضع فيها البنادق؟ .. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الكفاءة فقط.»[٣]

عندما طُرحت المادّة على التصويت، خالفها ٦ نوّاب وأيّدها ١٦ نائبًا. على أنّ الاعتبارات التي أثيرت لرفض الطائفيّة جديرةٌ بالتذكير: أ ـ أنّها مرضٌ قاتل، وتَحفر الخنادقَ بين اللبنانيين. ب ـ أنها تتناقض مع الوطنيّة. ج ـ أنّها تناقض الكفاءة، وبالتالي لا عدل طائفيّاً بل ظلمٌ وطنيّ. د ـ أنّها دعوةٌ إلى تدخّل القوى الخارجيّة (فبسببها كان الانتدابُ واستمرّ). هـ ـ أنّ إدخالها إلى النصّ الدستوري ولو موقّتًا أمر لا يجوز لأنّ عدم تحديد الوقت قد يبقيها مئةَ سنةٍ (حيدر).

كان من المفترض وضعُ خطّة لإلغاء الطائفيّة بعد إعلان الدستور مباشرةً، أيْ في العام ١٩٢٦ تحديدًا. وكان من المتوقّع أن يبدأ ذلك مع العهد الاستقلاليّ، ومع الحكومة الأولى، «ما دام الدستورُ لا يأخذ بقاعدة التمثيل الطائفيّ إلاّ في صورة موقّتة والتماسًا للعدل بين الطوائف » وكان من المنتظر أن ينفّذ المجلسُ النيابيُّ هذا الإلغاء، ما دامت البياناتُ الوزاريّة قد حافظتْ على مطلب إلغاء الطائفيّة، ولم يسقطْ هذا المطلبُ إلا بعد سقوط فلسطين.

من المفيد التذكيرُ بأنّ الوعي الديموقراطيّ لدى النُّخَب في أزمنة الانتداب، ثم في أزمنة الاستقلال، كان على سويّة وطنيّة. وما جاء على لسان النائب خليل أبو جودة يُفْصح عن رؤية للواقع والحلّ معًا. فهو يقول في جلسةٍ عُقدتْ في ١٩٣٨/١١/١٠: «في البلدان الخاضعة للنظام البرلمانيّ، يكون شعار كلّ حزب من أحزاب المجلس برنامجًا اجتماعيّاً أو اقتصاديّاً؛ فإذا ما تسلّم أحدُ الأحزاب الحكمَ، فإنما يتسلّمه لكي يطبّق برنامجَه المعروف... إنّ أحد أسباب إفلاس المبادئ الحكوميّة إنّما هو القضيّة الطائفيّة. وأمام هذا الإفلاس وهذا العجز، أصبح الاستياءُ عامّاً ويكاد يصبح مشروعًا...»

لماذا لم يقم المعنيّون بالإلغاء بوظيفتهم؟

لقد حالت الطائفيّةُ دون إلغائها على أيدي الطائفيين. والطائفيون في لبنان يتخرّجون من خنادق طائفيّة، ويَحْضرون إلى الدولة بعدّتهم الطائفيّة، ويفضّلون تمثيلَ طوائفهم (وهو تمثيلٌ يسوء) على أن يكونوا ممثِّلين لسياسات (وهو تمثيل دونه صعوباتٌ كثيرة).

ومع أنّ النظام تحوّل بفعل الممارسة إلى طائفيٍّ برمّته، فلم تتوقّف الطوائفيّاتُ من الشكوى: الشيعة يشْكون قلّةَ تمثيلهم، والدروزُ غبنَهم، والكاثوليكُ غيابَهم،

١ ـ **الدستور اللبنانيّ**، طبعة ١٩٩٥، ص ٧٨ (المادّة ألغيتْ واستُبدلتْ بأخرى بعد اتفاق الطائف)

٢ ـ أحمد زين، **محاضر مناقشات الدستور اللبنانيّ وتعديلاته (١٩٧٦ ـ ٢٠٠٤)**، ص ٧٥

٣ ـ المرجع السابق، ص ٧٦

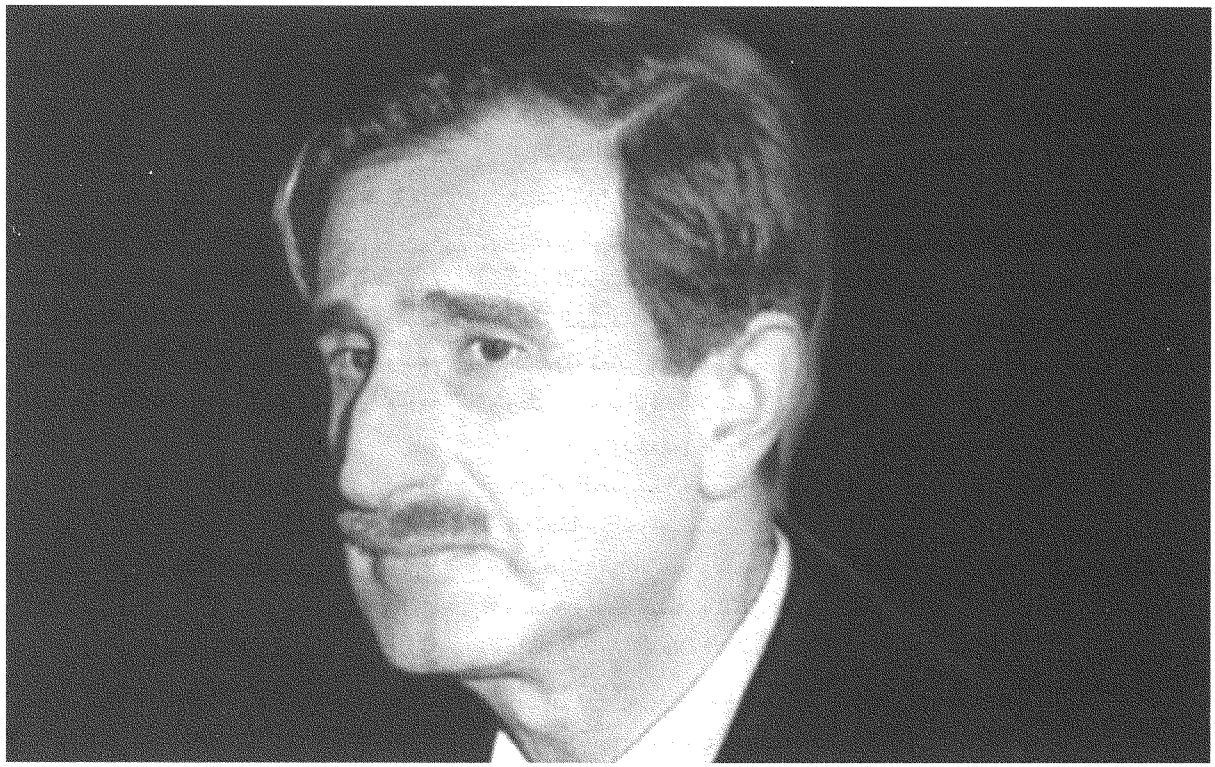

تقدّمت «الحركة الوطنيّة» (بقيادة كمال جنبلاط) بوثيقة سياسيّة تطالب بإلغاء الطائفيّة وقانون انتخابي خارج القيد الطائفي، تمهيدًا لإقامة الدولة العلمانيّة

والسُّنّةُ عدمَ مشاركتهم، والموارنةُ خوفَهم من الأكثريّات. وعليه، فقد كانت مطالبُ الإسلام السياسيّ، في أحيانٍ كثيرة، هي إلغاءَ الطائفيّة السياسيّة، أو المشاركةَ المتوازنةَ في النظام الطائفيّ عبر حصصٍ مضافة. والأسهل أفضل للطوائف، فيما كان الأفضلُ للوطن يبدو صعبًا لغياب القوى السياسيّة المدنيّة والعلمانيّة عن ساحة النضال من أجل الإلغاء.

على أنّ عددًا غفيرًا من المنظّرين، وقد يكونون على صواب نسبيّ، رأى أنّ الطائفية والكيان اللبنانيّ صنوان، بحيث يفضي إلغاءُ الأولى إلى إلغاء الثاني: «إنّ كلّ محاولة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة، أو إلغاء قاعدة التمثيل الطوائفيّ، ستصطدم بهذا الجدار الذي تشكّله البنيةُ الطوائفيّة للمجتمع اللبنانيّ. إنّها كالجبل لا تتزحزح، ولا تهزّها الزلازلُ أو الأعاصير ولا أحد يجرؤ على المساس بها كأنها من المحرَّمات... إنها البنية التي صنعت النظام، وصنعت البلدَ أيضًا والدولةَ والجمهوريّة، لا العكس.»[1]

وهكذا تكلّست الدولةُ بعدما أُغلق البابُ على التعديل، وما تجرّأ أحدٌ على المساس بهذا الإلغاء... وإنْ كان التجرّؤ على تعديل الحصص قد حصل، مخلِّفًا وراءه أكثرَ من ١٢٠ ألف قتيل وعشراتِ آلاف الجرحى ومئاتِ آلاف المهجَّرين والمخطوفين إبّان حروب الإخوة الأعداء بين عاميْ ١٩٧٥ و١٩٩٠.

IV ـ الخروج على القاعدة... بالقوة

اختلال الصيغة كان يهدّد الانتظامَ الطائفيّ. والصيغة التي رست على ميثاق وطنيّ يقول بـ «لا شرق ولا غرب،» و«لا وحدة مع سوريا ولا حماية أجنبيّة،» لم تكن قادرةً على الصمود في وجه أعاصير عربيّة وإقليميّة طحنتْ أنظمةً وقلبتْ موازين. فالصيغة التي تبنّاها لبنان عشيّةَ استقلاله كانت تتطلّب «ستاتوكو» إقليميّاً، ولكنْ كيف لستاتوكو أن يصمد وقد قامت دولةٌ عنصريّةٌ على منطق الاحتلال وطردِ السكان في فلسطين؟ وكيف لا تتأثّر الصيغة وقد هُزمت جيوشُ مصر وسوريا والأردن ولبنان وسواها؟ وكيف يستقرّ وضع الصيغة مع توافد اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، «كضيوفٍ في التصريحات،» وكخدم وعمّال في نظامه الرأسماليّ، وكبعبعٍ يقلقل النسبَ الطائفيّة الحسّاسة لكلّ تعدادٍ أو تناسل؟

اختلّت الصيغة مع قدوم مشروع آيزينهاور وظهور ملامح حلف بغداد، وتعرّضتْ لصدمةٍ عنيفةٍ استقرّت في مصالحة على قاعدة المشاركة الإسلاميّة الخجولة في السلطة، وإلغاء الأحلاف الخارجيّة ولكنّ حرب حزيران قَصمت الصيغة، وأنبتت الحلفَ الثلاثيّ المسيحيّ، والحراكَ الإسلاميّ الفلسطينيّ

١ ـ جوزيف أبو خليل، **لبنان... لماذا؟ مشروع وطن لم يتحقّق بعد** (بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر)، ص ٦٩ ـ ٧٠

العروبي، فانفجرت الصيغة، وتبعثرتْ في الخنادق والمتاريس، وانتعشت الطوائفيّاتُ التي أصبحتْ حاكمة ومتحكّمة في الشارع والقرار والأحلاف.

في هذه المرحلة، تأسّست الحركة الوطنيّة من أحزاب وقوًى وطنيّة وتقدّميّة (شيوعيّة، تقدّميّة اشتراكيّة، قوميّة عربيّة، قوميّة سوريّة، ناصريين، مستقلّين، بقيادة كمال جنبلاط) وقدّمتْ **وثيقة سياسيّة**، وحاولتْ نصرتها بقوتها الذاتيّة، وبدعم لوجيستيّ وتنسيق عسكريّ مع فصائل المقاومة الفلسطينيّة.

نصّت **الوثيقة السياسيّة** على ما يأتي: «إنّ اختيار الأحزاب والقوى الوطنيّة والتقدميّة الإصلاحَ الديموقراطيّ للنظام السياسيّ مدخلاً أوّلَ لطرح برنامجها تُمْليه، في الواقع، الأولويّةُ التي تحتلّها هذه القضيّةُ في المرحلة الراهنة من تطوّر البلاد... إنّ الطائفيّة السياسيّة، بما ترسيه من امتيازاتٍ متعاكسةٍ مع المصالح الحقيقيّة للأكثريّة الساحقة من الشعب اللبنانيّ، هي السمةُ الرئيسيّةُ لنظامنا السياسيّ المتخلّف. وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية الموروثة، يؤدّي النظامُ السياسيّ اللبنانيّ وظيفتَه في: حماية الامتيازات الاقتصاديّة والثقافيّة المهيمنة، وتكريسِ عزلة لبنان عن المنطقة العربيّة، وتسليطِ طبقةٍ من الإقطاع السياسيّ عاجزةٍ عن تقديم الحلول الفعليّة للمشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الناجمة عن تطوّر لبنان.»[1]

هذا البرنامج كان قد وُلد إبّان الصدام المسلّح في لبنان. فرأت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» أنّ باستطاعتها إلغاءَ النظام الطائفيّ بالقوّة المسلّحة، بعدما لجأت السلطة اللبنانية مرارًا إلى استعمال القوة الأمنية لإلغاء الحراك الديموقراطيّ المطلبيّ المتصاعد ـ وهو حراكٌ كان قد بلغ أوجَهُ في مواجهات معمل غندور، وفي محاولة كسر احتكار الثروة السمكيّة البحريّة عبر مظاهرة مطلبيّة/سياسيّة (في صيدا) سقط فيها النائب معروف سعد شهيدًا. لهذا، جاءت **الوثيقة** لتَطرح نهجًا للصراع السياسيّ الديموقراطيّ قائمًا على الاحتكام إلى الإرادة الشعبيّة، وذلك كي لا تنفجر الأزمةُ اللبنانيّة بشكلٍ يتحوّل معه الصراعُ الاجتماعيّ ـ السياسيّ الطبيعيّ والمشروع إلى اقتتال داخليّ متكرّر. وعليه، فإنّ تحديث النظام السياسيّ هو أساسُ كلّ حراكٍ مطلبيّ، كي لا ينجرَّ هذا الحراكُ إلى فتنٍ طائفيّةٍ في الشارع.

النقطة الأولى في **الوثيقة** ركّزتْ على إلغاء الطائفيّة السياسيّة: «إنّ الأحزاب والقوى الوطنيّة والتقدّميّة تؤْمن أنّ الحلّ الديموقراطيّ العلمانيّ، المتمثّلَ في إلغاء الأساس الطائفيّ للنظام اللبنانيّ أصلاً، هو الاختيارُ الوحيدُ المنسجمُ مع تطلّع الجماهير اللبنانيّة إلى نظام وطنيّ ديموقراطيّ متقدّم. لذا، فإنّ الأحزاب التقدميّة تعتبر إلغاءَ الطائفيّة من النصوص الدستوريّة والتشريعيّة والنظاميّة، وعلى صعيد الواقع الاجتماعيّ السياسيّ، واحدًا من الأهداف الرئيسيّة الملحّة لنضالها... وذلك من أجل الوصول إلى العلمنة الكاملة للنظام السياسيّ وإزالة كلِّ أثرٍ للصيغة الطائفيّة في مختلف مجالات الحياة اللبنانيّة.»[2] ونصّت **الوثيقة**، كإجراء عمليّ، على إلغاء الطائفيّة السياسيّة في مجمل التمثيل الشعبيّ، وفي الإدارة والقضاء والجيش، وذلك عبر «جعل لبنان كلّه دائرةً وطنيّةً واحدةً، والأخذِ بنظام التمثيل النسبيّ، وتخفيضِ سنّ الاقتراع إلى ثمانية عشر عامًا، واعتمادِ البطاقة الانتخابيّة...»[3]

غير أنّ هذه **الوثيقة** أُسقطتْ بالقوّة العسكريّة، وأُقفل البابُ أمام الإصلاحات الديموقراطيّة بعد مقتل كمال جنبلاط، وتحوّل الصراع في لبنان صراعًا عبثيّاً مدمِّرًا. ولم يكن لهذه المحاولة الوطنيّة أن تنجح للأسباب الآتية:

أ ـ احتضانُ الساحة الإسلاميّة، بجماهيرها وقياداتها، لمسار الحركة الوطنيّة، ما جعل مطلبَ «إلغاء الطائفيّة السياسيّة» مطلبًا إسلاميّاً ترفضه القوى المسيحيّة. ومعلوم أنّ مطلب إلغاء الطائفيّة السياسيّة استقرّ، بعد الاستقلال، في الأطراف الإسلاميّة التي كانت تتعرّض لإحراج القوى المسيحيّة وابتزازها. فقد واجهتْ هذه الأخيرة إلغاءَ الطائفيّة السياسيّة بالخوف الأقلّويّ، رافعةً مطلبَ «العلمنة الشاملة» الذي يَجْفل منه الشارعُ الإسلاميّ.

ب ـ تداخلُ المطالب الإصلاحيّة للحركة الوطنيّة بالدفاع عن المقاومة الفلسطينيّة في لبنان. وقد أدّى هذا التداخلُ إلى درجةٍ فَقَدَتْ معها الحركةُ الوطنيّةُ استقلاليّتها، وبات البعدُ الفلسطينيُّ في نضالها أشدَّ حضورًا من الواجب الإصلاحيّ.

ج ـ تحوّلُ لبنان إلى خنادقَ يتواجه فيه الفلسطينيُّ، بقيادة منظّمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، مع الأحزاب المسيحيّة، ما جعل المطلبَ الوطنيّ محذوفًا إزاء الصراع «الأشمل»: بين الوطنيّ الطائفيّ، والقوميّ الفلسطينيّ.

د ـ رفضُ السلطات السوريّة أن يكون الحسمُ العسكريُّ أداةً للتغيير في لبنان، وربطُ هذا الرفض باحتواء المنظّمات الفلسطينية وإدخالِها بيتَ الطاعة العربيّ.

على أن ما خلّفته **الوثيقة** وظلّ على قيد الحياة في معظم أوراق الحوار التي قُدِّمتْ قبل «اتفاق الطائف» وعشيّته، كان استمرارَ المطالبة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وبقانونٍ انتخابيٍّ خارج القيد الطائفيّ، تمهيدًا لإقامة الدولة العلمانيّة الديموقراطيّة.

---

١ ـ **الوثائق الأساسيّة للمشاريع التقسيميّة**، إعداد وتقديم عادل جميل أمين (بيروت: إصدار الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ، ١٩٧٧)، ص ٧٨

٢ ـ المرجع السابق، ص ٨٤

٣ ـ المرجع السابق، ص ٨٥.

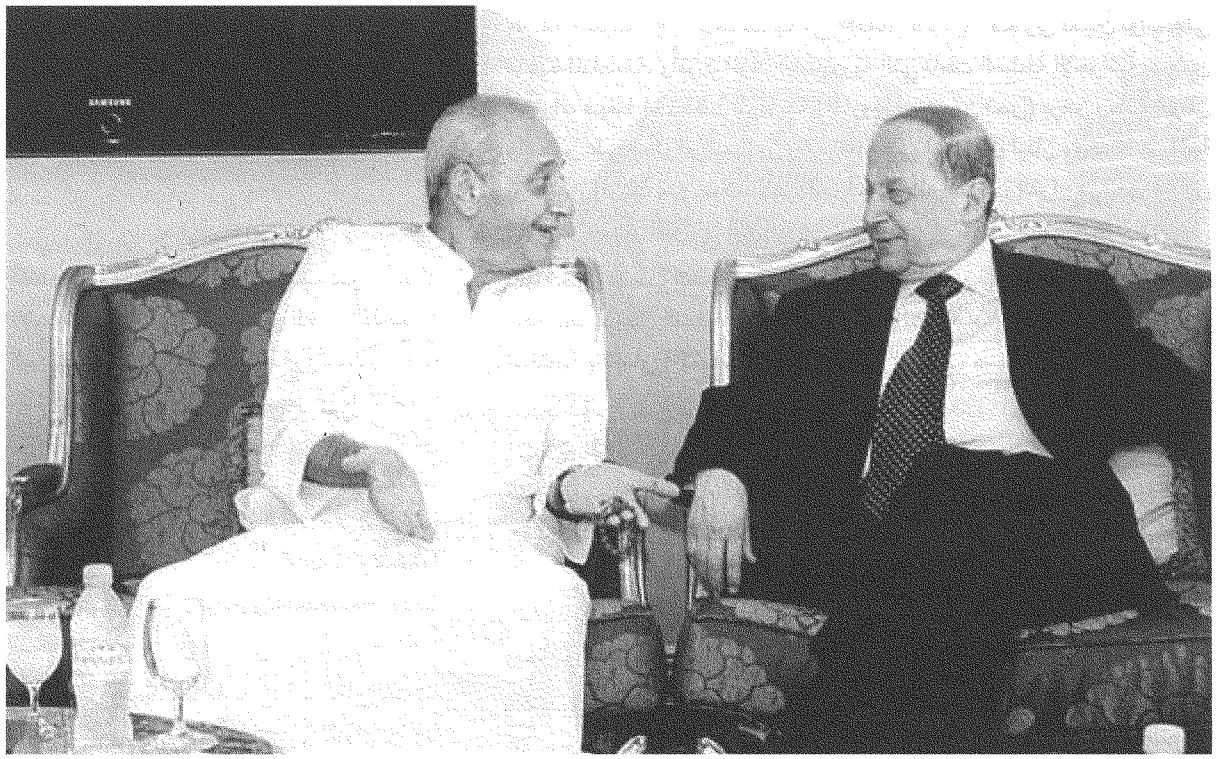

عندما بادر نبيه برّي إلى التذكير ثمّ التلويح بضرورة إنشاء «الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة،» ثارت ثائرةُ القوى المسيحيّة

تشبّث الطرفُ المسيحيّ بعدم جواز إلغاء الطائفيّة السياسيّة، احترامًا للتعدّد، وتطمينًا للأقليّات، وحرصًا على الامتيازات. أما الطرف الإسلاميّ فقد سكت عن ذلك لأنه رأى في التطبيق المنحاز إلى الطائفيّة غبنًا لاحقًا بالمسلمين، وطَرَحَ في المقابل مطلبَ «المشاركة.» على أنّ هذا العنوان كان يرث شعارَ «إلغاء الطائفيّة السياسيّة»: فهو يوفّر مكاسبَ للمسلمين داخل السلطة، ويعيد التوازنَ إلى النظام الطائفيّ عبر إلغاء سيطرة الطائفة المسيحيّة على مفاصل الدولة وسلطة القرار.

كان «مؤتمر الحوار الوطنيّ» في لوزان (١٤/٣/١٩٨٤) مناسبةً للمبارزة الطائفية. فرشيد كرامي اعترف بأنّ لبنان بلدٌ تعدّديٌّ مركّب من طوائف، وأنّ الحلّ هو «العدالة والمساواة والمشاركة والتعاون لكي يشعر كلّ فرد بأنّ حقّه مصون» (وهذا الاعتراف تجديدٌ لما كان قد طلبه من المبعوث الفرنسيّ موريس كوف دومرڤيل عام ١٩٧٥: «توفير الضمانات اللازمة لكلّ طائفةٍ من الطوائف التي يتألّف منها لبنان، وهي جميعُها أقليات»[١]). وكرّر صائب سلام موقفَ كرامي في لوزان: «إنّ لبنان، بما فيه من وجود إسلاميّ ـ مسيحيّ، لا يقوم إلا على تعاون الفريقين بتكامل وتساوٍ.» ومع ذلك، فقد تقرّر في مؤتمر لوزان «إلغاءُ الطائفيّة السياسيّة» استجابةً لأوراقٍ كثيرةٍ قدّمها إلى المؤتمر زعماء مسلمون. والغريب المبهم هو كيف يمْكن أن تقدِّم قياداتٌ إسلاميّة الشيءَ وعكسَه: العدلَ الطائفيّ وإلغاءَ الطائفية؟! هذا يذكّر بالازدواجيّة التي حَكمتْ مناقشات المادة ٩٥ دستور عام ١٩٢٦: الطائفيّة محتقَرة ولكنّها ضروريّة. وعليه، فإن الحلّ الكسول الذي اعتُمد يقوم على الإقرار بالواقع وترتيبِه وفق موازين القوى (وهو ما أشير إليه بـ «الموقّت»)، والعمل في الوقت نفسه «على إلغاء الطائفيّة السياسيّة» ولو بعد ١٠٠ سنة.

V ـ آخر المطاف الطائفيّ... في الطائف

ماذا يعني التغييرُ في لبنان؟

يعني: إسقاطَ النظام الطائفيّ، الذي يزداد رسوخًا ومتانة. يعني: التصدّي لنظام فاشل مغلق، ولكنه قويّ وشرس. يعني أيضًا: إيجادَ خارطة طريق لبلوغ هذا الهدف. ويعني أكثر: من سينجح في إيجاد كتلة قويّة منفتحة متماسكة، قادرة على انتزاع هذا الحق في التغيير من قوى طائفيّة مستبدّة أيّدت الاستنقاعَ... ولا قبضة هواء!

في ظنّي أنّ إسقاط النظام الطائفيّ مُقَرٌّ دستوريّاً، وإلزاميٌّ. وفي ظنّي أيضًا أنّ الطريق إلى إسقاط النظام تمرّ بشعار «طبّقوا الدستور» لجهة: أ ـ إنشاء الهيئة

١ ـ أنطوان مسرّة، مجلة **الواقع**، نوفمبر ١٩٨٤.

الوطنيّة العليا. ب ـ إقرار قانون انتخابيّ خارج القيد الطائفيّ. ج ـ إنشاء مجلس شيوخ يضمّ ممثّلي العائلات الروحيّة.

أولاً ـ نصّت المادة ٩٥ المعدّلة بالقانون الدستوريّ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١ على ما يأتي: «على مجلس النوّاب المنتخَب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتّخاذُ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفيّة السياسيّة وفق خطّةٍ مرحليّة، وتشكيلُ هيئة وطنيّة برئاسة رئيس الجمهوريّة تضمّ ـ بالإضافة إلى رئيس مجلس النوّاب ورئيس مجلس الوزراء ـ شخصيّاتٍ سياسيّةً وفكريّةً واجتماعيّة.» أما مهمّة هذه الهيئة فهي «دراسةُ واقتراحُ الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفيّة، وتقديمُها إلى مجلسَي النوّاب والوزراء، ومتابعةُ تنفيذ الخطة المرحليّة.»

يُستفاد من هذه المادة ما يأتي: أ ـ إلغاء الطائفيّة واجب دستوريّاً. ب ـ على مجلس النوّاب واجبُ تشكيل الهيئة. ج ـ على الهيئة التكفّلُ بإلغاء الطائفيّة (لا الطائفيّة السياسيّة فقط). د ـ يَلْزم أن يشْرع مجلسُ النوّاب في ذلك بعد أول مجلس نوّاب منتخبٍ على أساس المناصفة.

ويُستفاد من عدم تطبيق هذه المادة أنّ المجلس لم يقم بواجبه، المحدَّد زمنيّاً، بأوّل مجلس مناصفة، أيْ منذ العام ١٩٩٢، مخالفًا لنصّ دستوريّ. كما يستفاد أنّ عدمَ إقرار هذه المادة، يُسقط الشرعيّةَ عن السلطات والمجالس التي نشأتْ بعد نهاية أول مجلس، أيْ بعد العام ١٩٩٦. وهذا ما تمْكن ترجمتُه بشعار واقعيّ. **الحكومات مغتصِبة سلطة، والمجالس مزوَّرة لإرادة اللبنانيين المنعتقة من التمثيل الطائفيّ!**

لماذا لم تتمّ الاستجابةُ لمنطوق المادة ٩٥ من الدستور؟

أولاً: جرت أولُ انتخابات بعد اتفاق الطائف بطريقةٍ عجائبيّةٍ ومفاجئة. فقد قاطعتْها غالبيّةُ القوى المسيحيّة، ولم تتجاوزْ نسبةُ المقترعين في بعض المناطق المسيحيّة الخمسةَ في المائة (جبيْل نموذجًا).

ثانيًا طَعنتْ بشرعيّة المجلس النيابيّ قوًى وازنةٌ مسيحيّاً، ما جعل اتفاقَ الطائف يعْرج ويسير بقدم واحدة. ذلك لأنّ المرحلة الانتقاليّة كانت تفترض، وفق منطق الازدواجيّة في المعالجة، طمأنةَ الطوائف إلى حصصها في الاتفاق الجديد: فجرى تعيينُ نوّاب على قاعدة المناصفة، وأُقرّتِ الموادُّ الدستوريّة التي ناطت السلطةَ الإجرائيّةَ بمجلس الوزراء، فيما احتفظتْ للرئاسة (المارونيّة من دون نصّ) برمز وحدة الوطن والسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، ونُزعتْ منه صلاحيّاتٍ كانت تجعل منه صاحبَ القرار في حلّ مجلس النوّاب وإصدارِ القوانين الخ.

ثالثًا: جرى سحبُ السلاح من الميليشيات مقابلَ ترضية أمراء الحرب الطائفيين بحصصٍ داخل السلطة الإجرائيّة والإدارات العامّة والصناديق والمجالس المختصّة بالإنفاق (الإنماء والإعمار، مجلس الجنوب، صندوق المهجّرين).

عندما بادر رئيسُ مجلس النوّاب نبيه برّي إلى التذكير ثمّ التلويح بضرورة إنشاء «الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة،» ثارت ثائرةُ القوى المسيحيّة، واعتُبر التلويحُ تهديدًا وافتئاتًا، فأُقفل الملفُّ. ومن هذا السلوك يمْكن توقُّعُ ما سيحصل مرتين: ١) حين رفضت القوى المسيحيّة، ممثّلةً في الجنرال ميشال عون، الاقتراحَ الذي تقدّم به برّي في العام ٢٠١٠؛ و٢) ما سيحصل إبّان الحراك الشبابيّ الحاليّ، حيث سيتفرّج المعنيّون على الظاهرة ويسْخرون منها ويحاولون استيعابَها واستتباعَها لهم.

وكنتيجةٍ لهذا السياق، فإنّ الحقيقة الناصِعة التي لا بدّ من التأكد منها هي أنّ التاريخ اللبنانيّ الحديث، منذ التأسيس إلى لحظة الهاوية الراهنة، برهن على أنّ مهمّة القوى الطائفيّة هي ترسيخُ الطائفيّة وتعميمُها ونشرُها ورعايةُ انتشارها، لا إلغاؤها أبدًا؛ فهذه القوى مضادّة للتغيير بعناد وشراسة، وتحسب خسائرَها إذا تضاءلت الطائفيّة، فكيف إذا زالت؟!

VI ـ الخوف والتخويف الكاذبان

التجارة بالمخاوف في مجتمع أقلّيّات تجارةٌ مربحة. عندما ترفع شعار «أنا خائف منك،» وجب العملُ على تبديد المخاوف عبر إعطاء المزيد من الضمانات والامتيازات للجماعات «الخائفة» من قِبل الجماعات «المخيفة.» والخائف في لبنان هو الأقلّيّات المسيحيّة، والمخيف هو المدّ الإسلاميّ بفروعه المعتدلة والمتطرّفة، المسالمة والمجاهدة. وغالبًا ما تكون الضماناتُ المقترحة مزيدًا من الطائفيّة والحصص والامتيازات. وقد بالغ اللبنانيون في ذلك، بحيث لم يعد هناك ما يمكن أن يُعطى لأحد، لأنّ الدولة توزّعتْ برمّتها، وبكامل مؤسّساتها، على الطوائف، بل على زعماء الطوائف، ومع ذلك لم تخفّ المخاوفُ أبدًا. وانتقلتْ عدوى الخوف من المسيحيّ إلى كلٍّ من السنّيّ والشيعيّ والدرزيّ.

عالج اتفاقُ الطائف المخاوفَ بموضوعيّة التزم بعزل الطائفيّة عن الإدارة والقضاء والجيش في المرحلة الانتقاليّة، تمهيدًا لعزلها سياسيّاً عبر إقرار قانون انتخابيّ خارج القيد الطائفيّ. فقد نصّت المادّة ٢٢ من الدستور على الآتي: «مع انتخاب أوّل مجلس نوّاب على أساس وطنيّ لاطائفيّ، يُستحدث مجلسٌ للشيوخ تتمثّل فيه العائلاتُ الروحيّة وتنحصر صلاحيّاتُه في القضايا المصيريّة.» إنّ المكان اللائق بالعائلات الروحيّة، للبحث في هواجسها ومخاوفها إزاء الكيان ونظام الحكم وسواها، ليس مجلسَ النوّاب، المنتخَبَ عبر قانون علمانيّ غير طائفيّ؛ وليس في الإدارة (حيث المحاصصة)؛ بل المكان المجدي، الذي يوفّر على اللبنانيين حروبًا ونزاعات، هو مجلسُ الشيوخ، لأنّ حضور الطوائفيّات في السلطات الإجرائيّة والاشتراعيّة والإداريّة والقضائيّة والأمنيّة هو مثارُ نزاع دائم يقود إلى صراع

لن يجد شعار «إسقاط النظام الطائفي ورموزه» تأييدًا في صفوف المعسكرين الطائفيين، إنّما قد يؤثّر في أطرافٍ هشّةٍ منهما.

وعنف. فتجربة «الضمانات الطائفيّة» لم تنجح، لا عندما كان المسيحيون قابضين على هرم السلطة، ولا عندما تصدّر السنّةُ هرمَ السلطة الإجرائيّة، ولا عندما تبوّأ الشيعةُ سلطةَ الشارع وعكسوها في قرارات السلطة الإجرائيّة. الضمانات تجربة فاشلة، غير أنّ إزالة المخاوف تُوجب إيجاد طرقٍ جديدةٍ. اقترح اتفاقُ الطائف أحدَها، وهو مجلسُ الشيوخ.

تتخوّف القوى المسيحيّة، بعد تنامي الديموغرافيا الإسلاميّة على حساب التعداد المسيحيّ، من أن يَؤول إلغاءُ الطائفيّة السياسيّة إلى غلبة الأكثريّة العدديّة الإسلاميّة، في مجتمع ذي بنيةٍ طائفيّةٍ تاريخيّاً ومصالحَ مشبوكةٍ بسياقات نفوذٍ طائفيّ متنام، مع شعاراتٍ أطاحت لبنانَ الواحدَ مرارًا وجعلتْه ممرّاً للقوى العربيّة والإقليميّة والدوليّة، بكلّ أعتدة السلام وعتاد الحروب.

إنّ المخاوف من الغلبة العدديّة يمكن إلغاؤها من خلال إقرار قانون انتخابيّ وطنيّ لاطائفيّ، ضمن أرضيّة واسعة تَعتبر لبنانَ كلَّه دائرةً انتخابيّةً واحدة (تَحْضر فيها الشرائحُ كافّةً من كلّ المناطق ومن مختلف التلوينات) على قاعدة النسبيّة، وضمن لائحةٍ مقفلة. وفي عمليّة افتراضيّة مستحيلة، يمكن التأكّدُ حسابيّاً أنّ مثل هذا القانون لا يمكن أن يَنْصر العددَ الطائفيَّ على أعداد طائفيّة أخرى؛ ذلك لأنّ اللائحة المقفلة، والنسبيّة، وإلغاء الطائفيّة في القانون، تمنع أيَّ طغيانٍ لأيّ فريق مهما كان حجمُه.

لا خوف على أيّ طائفة من الإلغاء إذا أُقِرَّ القانونُ المقترح. هذا مع العلم أنّ الانتخابات ستكون على أساس وطنيّ لاطائفيّ. ثم إنّ مقتضيات الديموقراطيّة الحقيقيّة تمنع منعًا باتّاً أيَّ تمثيل أو إيحاء أو تفويض على قاعدة طائفيّة؛ فالنصّ الدستوريّ يفرض إلغاءَ الطائفيّة، لا الطائفيّة السياسيّة فقط. وهذا ما يرشّح قيامَ ورشةٍ ثقافيّة دستوريّة إعلاميّة قادرةٍ على التعاطي مع العصر اللبنانيّ الجديد، القاضي بعلمنة التعليم والتربية والإعلام، واعتبارِ الطائفيّة جريمةً، واعتبارِ الطائفة قيمةً روحيّةً وحضاريّةً وتاريخيّةً ومصدرَ إثراءٍ لا إفقارٍ وطنيّ.

VII ـ مشقّة الإلغاء

لكلّ تغيير اختمارٌ ومخاضٌ وبدء. تونس ومصر نموذجان خاصّان. الدول العربيّة الأخرى نماذج لم تكتملْ بعد، ومخاضُها صعب، واندلاعُها داوٍ ودامٍ، ولمّا تنتهِ بعدُ فصولُها الأولى. ولعلّ لبنان يحتفظ بما لديه من مناعةٍ وتصلّبٍ يجعلان التغييرَ صعبًا، أو ليس في المتناول القريب.

في تونس ومصر، عيّنتْ قوى الثورة الهدفَ، رأسَ النظام والنظام معًا، ثم زحفتْ في الشوارع واحتلّت الساحات. ولدى الاصطدام بالنظام، انهار الرأسُ وتبدّد أتباعُه، وانتقل البلدانِ من مرحلة الدكتاتوريّة إلى مرحلة بناء الديموقراطيّة بكافّة الوسائل الجديدة.

انهار النظامان في تونس ومصر لأنّ أدوات الدفاع عنهما كانت هشّة، برغم السطوة والعنف والسيطرة التي عُرفتْ بها الأجهزةُ الأمنيّة القابضة على مفاصل الحياة العامّة والخاصّة، وبرغم سياساتها الإقصائيّة والتدميريّة لقوى التغيير العريقة والكلاسيكيّة والشبابيّة.

الأجهزة الأمنيّة ذاتُ طابع ارتزاقيّ مافيوزيّ. لا عقيدةَ سياسيّةً لأجهزةٍ تقوم وظيفتُها على حراسة الاستبداد، وتأمينِ سبل الفساد والإفساد، وترويع الأهالي، ومنعِ الحريّات العامّة. يصحّ أن يُطلق على أجهزة الأمن الاستبداديّة في تونس ومصر لقبُ «كلاب حراسة» برتبٍ رخيصةٍ ومبتذلة، لا جهدٌ فيها ولا نضالٌ، بل تزلّفٌ وتبعيّةٌ ودونيّة. والرابطة الوظيفيّة (بقذارة يوميّاتها) لا ترقى إلى الرابطة السياسيّة، الحاملةِ لمشروعٍ وطنيٍّ ذي قيمٍ وطموحات؛ ولا تشبه الرابطةَ الدينيّة والطائفيّة والإثنيّة في مجتمع متعدّد ومنقسم ونزاعيّ. وعليه، فإنّ اصطدام الجماهير بهذه السلطة الأمنيّة سهل نسبيّاً: فقد تبعثرت القوى الأمنيّة التونسيّة بعد منازلات تشبه المناوشات بين شباب الثورة وعناصر الأمن المدجّجة بالزعرنة والبلطجة؛ وحصل الأمرُ نفسُه مع قوى الأمن المركزيّ في مصر. ليست لكلاب الحراسة قضيّة، ولذلك تصرّفتْ كالمرتزقة ولاذت بالفرار.

أما المجتمعات المنقسمة، كالبحرين (طائفيّاً) وليبيا (جهويّاً وقبليّاً) واليمن (قبليّاً وجهويّاً)، فقد اصطنعتْ لنفسها أجهزةَ أمنٍ قويّةً، بعصبويّة مذهبيّة أو قبليّة، تُدافع عن النظام وعن طائفته ومذهبه وقبيلته. وتتحصّن هذه الأجهزة برابطة ارتزاق، مشفوعةٍ برابطة استعداءٍ للخصوم الطائفيين والمذهبيين، وبقدرةٍ هائلةٍ على التوجّس، أخذًا في الاعتبار أنّ كلّ مَنْ ليس من المذهب عينه عدوّ محتمل. هذه القوى الأمنيّة (المعقدنة طائفيّاً) تدافع عن النظام لأنه يخصّها، لأنه يشكّل حاضنةَ انتماءٍ ومصلحة، ولا يمكن اعتبارُها مؤلّفةً من مرتزقة، إذ إنّ انخراطها الانتمائيّ يَفرض عليها خوضَ معركة، هي معركتُها بالذات، دفاعًا عن النظام. وعندها، تمتلئ الساحات بالدماء. وعندها كذلك، ينحو التغييرُ منحى الثورة، وينزلق إلى شفير الفتنة، وقرب هاوية الحروب الأهليّة.

لبنان لا ينتمي إلى هاتين المجموعتين. هو بلد بنظام خاصّ. فشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» لا يدلّ على رأس، إذا سقط انهار النظام. النظامُ موزّع بين مراكز قوى طائفيّة. ولعلّ رأسَ النظام، رئيسَ الجمهوريّة، هو الأضعف، ولا يمكن التصويبُ عليه؛ فهو رئيسٌ شكليّ، فيما الرئاسة الفعليّة معقودة لستة زعماء طائفيين يتولّوْن حراسةَ النظام الطائفيّ ويجيّشون «ميليشياتِهم» المسلّحة وغير المسلّحة لمنع التغيير.

تتألف قوى النظام اللبنانيّ من الآتي: أ) تيّار المستقبل، ذو الأغلبيّة السنيّة، بقيادة سعد الدين الحريري. ب) التيّار الوطنيّ الحرّ، ذو الأغلبيّة المسيحيّة، بقيادة الجنرال ميشال عون. ج) حزب القوّات اللبنانيّة، ذو الحضور المسيحيّ المنظّم، بقيادة سمير جعجع. د) الحزب التقدّميّ الاشتراكيّ، ذو الحضور الدرزيّ البحت، بقيادة وليد جنبلاط. هـ) حركة أمل، ذات الجماهير الشيعيّة، بقيادة نبيه بري. و) حزب الله، ذو الأغلبيّة الشيعيّة الكاسحة، بقيادة السيّد حسن نصر الله. وهذه القوى ورثتْ قوًى وزعاماتٍ سياسيّة تأسّس حضورُها في المجتمع انطلاقًا من تحشيد الولاءات الطائفيّة وتنظيمِها وتوظيفِها في مشاريع القبض على الدولة. فقبل هذا الزمن، عرف لبنانُ قياداتٍ سنّيّة وشيعيّة ومارونيّة ودرزيّة تعاملتْ مع النظام الطائفيّ انطلاقًا من كونه النظامَ الذي يناسب مصالحَها، لا مصالحَ الدولة والشعب. وهذه التركة الثقيلة رست الآن على حضورٍ طاغٍ للطوائفيّة في الدولة، بحيث غيّرت المعادلةَ القديمة، التي كان من المفترض أن تكون الدولةُ فيها راعيةً للطوائف ولتوازناتها الرجراجة، إلى معادلةٍ جديدةٍ، أصبحت فيها **الطوائفُ راعيةً للدولة وقائدةً لها** في متعرّجات السياسة الداخليّة والإقليميّة غير المتوازنة... والخطيرة.

هذه القوى الطائفيّة هي من المتانة والقوة بحيث تستطيع احتلالَ المساحات اللبنانيّة كافّةً بواسطة «جماهيرها» المطيعةِ لها والمنافحةِ من أجلها والمستعدّة للتضحية بالمال والدماء دفاعًا عن قياداتها. ومع ذلك، فقد رفع الحراكُ الشبابيّ الراهن شعارَ «الشعب يريد إسقاطَ النظام ورموزه...» أيْ كلّ هؤلاء. فهل هذا مستحيل؟

مشقّةُ التغيير تبدأ من لحظة التحديد، ومن القدرة على جعل هذا الشعار قابلاً للتأييد. لن يجد هذا الشعارُ راهنًا تأييدًا في صفوف المعسكريْن الطائفييْن، ٨ و١٤ آذار، إنما قد يؤثّر في أطرافٍ هشّةٍ منهما. وأولُ الغيث يكون باستعمال لغةٍ مقْنعةٍ لجماهير الحراك الشبابيّ، يفهمها جمهورُ العلمانيين واليساريين والديموقراطيين، وتُلْزم القوى الطائفيّةَ بالإصغاء إليها.

القوة في الشارع هي القولُ الفصلُ هنا، شرطَ أن تتّجه إلى هذه القوى الطائفيّة بالذات لإلزامها بتطبيق الدستور، وإلاّ فهي سلطة مغتصِبة وغير شرعيّة ومرتكِبة لجريمة خرق الدستور؛ هذا الدستور الذي أمر بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وتغييرِ النظام الطائفيّ، والدخولِ في الدول العصريّة الديموقراطيّة العادلة. من دون القوّة، ستتفرّج القوى الطائفيّة على المظاهرات والمسيرات وكأنّها فضيلةٌ من فضائل النظام الحرّ، ولا شيء أكثر من ذلك!

VIII ـ البحث عن لحظة الاندلاع

لم يحدث التغييرُ في تونس من خلال تراكم العناصر الموضوعيّة والأسباب السياسيّة والعوامل الاقتصاديّة فقط. لم يحدث الانتقالُ من حال الكمون إلى وضعيّة التعبير بسبب القمع وحده، ولا الاستبداد معه، ولا الظلم فقط. لم تندلع الثورةُ برغم الفساد والبطالة وانسداد الأفق والتفاوت الطبقيّ، وبرغم الوعي

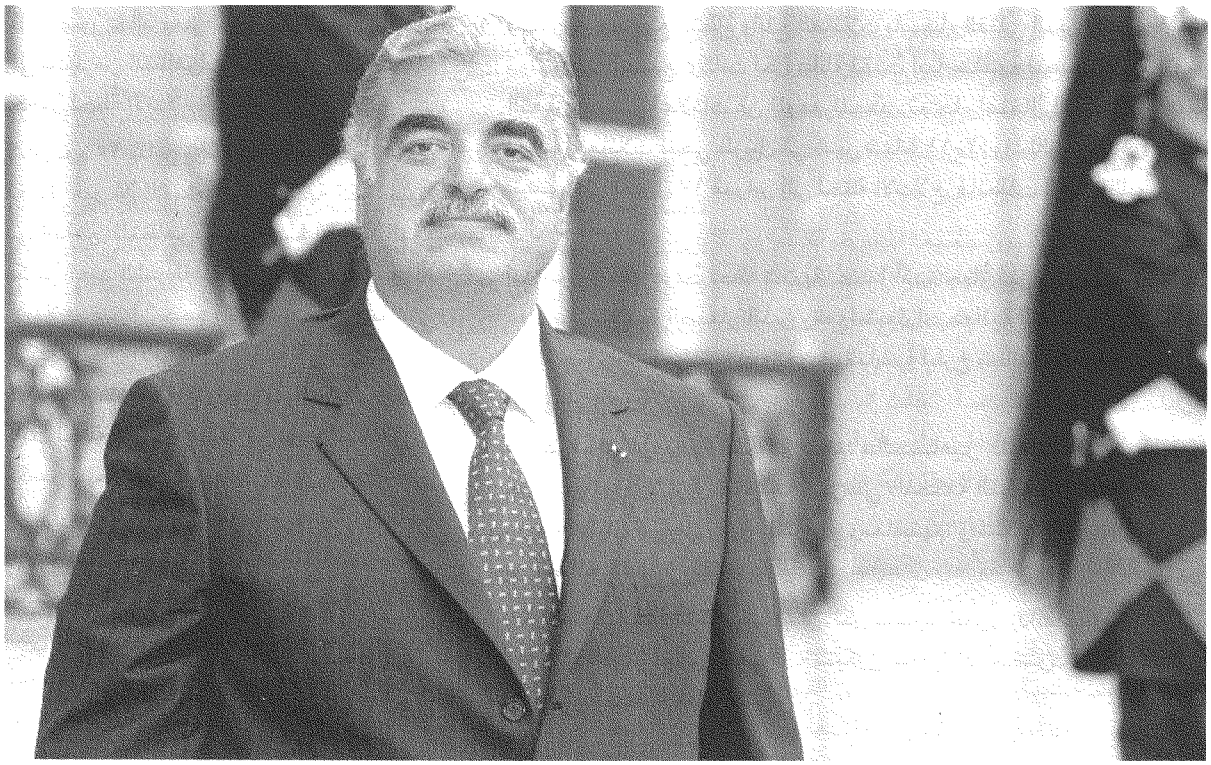

إلياس الهراوي دفع إلى مجلس الوزراء بقانون مدنيّ اختياريّ للأحوال الشخصيّة ونال أكثريّة ٢٣ وزيرًا؛ غير أنّ رفيق الحريري استودع مشروعَ القانون أدراجَ مجلس الوزراء، وقام بتحريض رجال الدين

السياسيّ والثقافة الديموقراطيّة وانتشار التعليم وتوفّر وسائط الاتصال الجماهيريّة. حدث الاندلاعُ عندما أشعل بوعزيزي جسدَه، فانتقلت الشرارةُ في بيئةٍ حاضنةٍ للغضب والقهر، ومسّت عائلةً منتشرةَ الفروع في مدينة سيدي بوزيد وبلداتها، وبلغتْ مواقعَ مدينيّةً مؤهّلةً للاندفاع بعد الاندلاع وليست للبنان، بعدُ، لحظةُ الاندلاع، وطقسُ الشرارة الأولى.

مدينة سيدي بوزيد شبهُ مدينةٍ في الصحراء. تعيش على بؤس الرعي، وتضجّ بمحرِّضات الوعي، لتوفّر التعليم وانعدام العمل. إنّها مدينةٌ قاسيةُ الملامح، لا يَنبت فيها غيرُ الغبار، ولا تَعرف موردًا غيرَ ما تدرّه القطعانُ الكثيرة، ولا عمل فيها إلاّ ما تيسّر من عشوائيّات اقتصاد السوق في أطرافه النائية.

عائلة بوعزيزي متراصّة، كأنّها في ريفٍ جافّ. تربّتْ أجيالُها على مقاومة الاستعمار؛ فأعلى نسبةٍ من المقاومين هي من المنطقة المحرومة هذه، ونسبةُ شهدائها الذين سقطوا في معركة الاستقلال تفوق أعدادَ الشهداء في مناطق تونس الأخرى. وهي مدينةٌ دخلها الوعيُ مع التعليم وثقافة العولمة البنّاءة: حقوق الإنسان، الديموقراطيّة، العدالة، الكرامة، الحريّة.

في لحظة يأسٍ شخصيّ، وانسدادِ أفقٍ فرديّ، ومذلّةٍ مهينةٍ، انتفض بوعزيزي على وجوده. لا طاقةَ له على القبول، بعدما رُفض وجودُه الذي رتّبه كيفما كان ليظلّ على قيد الحياة. اقتيدت عربتُه إلى الأَسْر، وعاد وحيدًا عاريًا ليواجه قضيّةً وجوديّة. قال خلص، لا مكان لي. أشعل النارَ، فالتهبتْ سيدي بوزيد، وسقط منها الشهداء. ثم انتقلتْ إلى قرى المنطقة، وظلّت أيّامًا تدفع ثمنَ لحظة الاندلاع إلى أن تحوّل الفعلُ الشخصيُّ، الذي قام به فردٌ بشكل انفراديّ، إلى فعل احتضانٍ وانتشار، وصل مدينةَ القصرين (الصحراويّة كذلك)، فانضمّت إلى المقاومة السلميّة، وسقط منها شهداء. في هذا الوقت كانت تونس العاصمةُ تسمع وتغضب ولا تتحرّك. وبعد عشرة أيّام، بلغتْ شعلةُ بوعزيزي مدينةَ صفاقس، حيث للطبقة الوسطى حضورٌ فعّال، وللاتحادات العمّاليّة والسياسيّة تاريخٌ، وحيث للمدينة أواصرُ اتصالٍ سريعٍ بالمدن المدينيّة عندها انطلق الشعار: «الشعب يريد إسقاطَ النظام.» وبعد أيّام، سقط.

وصل الاندلاعُ إلى مصر بطريقةٍ أخرى. الذين أحرقوا أجسادَهم نقمةً ويأسًا وغضبًا، تعبيرًا عن البؤس الشاهق الذي بلغتْه أحوالُ مصر، في السياسة والانتخابات والتزوير والفساد والسرقة والبلطجة والاحتقار، لم يفتتحوا لحظةَ الاندلاع الكبير التي حصلتْ في ٢٥ يناير. فقبل هذه اللحظة كانت قد كُتبتْ سيرةُ قتل خالد سعيد، بعد تعذيبه على أيدي الشرطة بطريقةٍ وحشيّة. كانت الكأس قد امتلأتْ، وفُتح الكلامُ على سراديب التعذيب. انتشرتْ صورةُ خالد سعيد بعد مقتله، وعليها آثارُ الضرب والتعذيب. وتحوّلت الحادثةُ إلى قضيّة رأي عامّ، فتكوّنت مجموعاتٌ على الفايسبوك تندّد بالجريمة، وأبرزُها مجموعة «كلّنا خالد سعيد.» وكثرت النقاشاتُ حول الجرائم الوحشيّة في مصر، كما

نُقلتْ صورُ خالد بعد التعذيب، وشرعت الدعوةُ إلى عديدٍ من التظاهرات الغاضبة. ومع ذلك، لم تحضرْ لحظةُ الاندلاع.

كان يوم ٢٥ يناير يومًا للتظاهر على جاري العادة. غير أنّ الاستعداد للمواجهة كان مبتوتًا في الداعين للتظاهر، خصوصًا أنّ هذا اليوم مكرّسٌ لعيد الشرطة. لم يكن هذا الموعد موعدًا للاندلاع، غير أنّ حجم المتظاهرين والهجمة التي ارتكبها رجالُ الأمن حوّلا الكتلةَ البشريّةَ الكبرى إلى جبهةٍ متراصّة، تتراجع قليلاً وتتقدّم أكثر. كانت لحظةُ الاندلاع عندما لم يهرب المتظاهرون. انكسر حاجزُ الخوف، وبات الشارعُ مغلقًا على الفرار، ومفتوحًا على المواجهة. ولمّا بلغ «الشبابُ» نقطةَ اللاعودة، كانت الدماءُ التي سالت هي البدايةَ الجديدةَ لانطلاق حركة التغيير التي تفوّقتْ في ٢٧ يناير وأَسقطتْ بلطجيّةَ السلطة في ميدان التحرير. حدث الاندلاع، فارتفع الشعار: «الشعب يريد إسقاطَ النظام.»

لحظةُ المواجهة لم تبدأْ بعدُ في الحراك الشبابيّ اللبنانيّ المُطالِب بإسقاط النظام الطائفيّ. لا تزال في مرحلة التأسيس الأولى لمجموعاتٍ قد تشكّل، في حال اتفاقها، خريطةَ طريقٍ لبلوغ مرتبةٍ من القوة التحشيديّة تحتضنها قوًى اجتماعيّةٌ وسياسيّةٌ وثقافيّةٌ وإعلاميّةٌ تكون قادرة على المواجهة... والاندلاع.

ليبيا نموذجٌ آخر. طالب السجناءُ الليبيون، في سجن أبو سليم في طرابلس العاصمة، بتوفير العلاج لـ ١٢٠ مريضًا بالسلّ، إضافةً إلى تأمين الطعام اللائق والسماح بزيارات الأهالي. لكنْ في ١٩٩٦/٦/٢٩ ردّ النظامُ على هذه المطالب بارتكاب مجزرة بشعة، إذ أحضر السجناءَ إلى الساحات، فيما انتشرتْ قواتُ القمع على أسطح المعابر في السجن مزوّدةً بشتّى أنواع الأسلحة. وبأمرٍ من صهر القذافي، عبد الله السنوسي، أطلقت النيران على السجناء، فقُتل أكثرُ من ١٢٠٠ سجين. ساد صمتٌ ثقيل. تراكمتْ أحزان. كثرت الأسئلةُ ولا جواب. إلى أن حلّ العام ٢٠٠٨، فتحرّكتْ عائلاتُ الضحايا للمطالبة بالعدالة لأبنائهم وأقاربهم الذين قُتلوا أو فُقدوا. وللمرّة الأولى تجرّأ الناسُ على خوفهم، فكسروه، وخضع النظامُ وأبلغَ العائلاتِ بأسماء القتلى الذين كُتمتْ طريقةُ موتهم عن الجميع. وكانت لكلّ عائلةٍ فقدتْ ابنًا مناسبةٌ لنصب الخيم لتقبّل التعازي ونشر إعلانات عن الموعد المحدّد. ثم جاء اعتقالُ السلطات الليبيّة لمحامي العائلات فتحي طربيل في شهر شباط ٢٠١١، والمطالباتُ بالإفراج عنه، لتسهم في تحويل ١٧ فبراير إلى لحظة الاندلاع. فانطلقت الثورةُ الليبيّة، ولا تزال مستمرّة.

أما سوريا، فقد عرفتْ لحظةً شبيهة، عندما أقدم جهازُ أمنٍ سوريّ على اعتقال عدد من التلاميذ الصغار الذين رفعوا شعاراتٍ معاديةً للنظام. كان الاعتقالُ وما حصل أثناءه من ضرب وتخويف مناسبةً لطرح مطالب الإصلاح، انطلاقًا من شعار الحريّة.

لم يَعرف لبنانُ، بعدُ، التراكمَ المؤلم. فالجماهير اللبنانيّة تُراكم طائفيّاً حساسيّاتِها، ولا تزال خاضعةً لشرطتَي «المحكمة الدوليّة» لمحاسبة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومعاقبتهم، و«سلاح المقاومة» وما لحقه من فضائح كشفتْها وثائقُ ويكيليكس.

لا تراكم، ولا لحظة اندلاع، في لبنان. لكنّ مسيرة التغيير بدأتْ خطواتها الأولى. لن يكون المسارُ قصيرًا، غير أنّه سيكون مجديًا إذا حضرتْ لحظةُ الاندلاع. وهي لحظة مجهولة تمامًا حتى الآن.

IX ـ التغيير بالتقسيط

إلى جانب المطالبة بإسقاط النظام الطائفيّ، من خلال الحراك الشبابيّ الديموقراطيّ، يمكن الحديثُ عن نضالاتٍ تستهدف أساسَ البنيان الطائفيّ السياسيّ في لبنان، وذلك عبر العلمنة الاختياريّة، للزواج وقوانين الأحوال الشخصيّة، وعبر الاستقالة الفرديّة من الانتماء الطائفيّ، من خلال شطب الإشارة إلى الطائفة في سجلات النفوس.

أولاً: الزواج المدنيّ الاختياريّ. حاول المشترع، بشخص المفوّض السامي الفرنسيّ، أن يمنح العلمانيين حصّةً في التشريع اللبنانيّ. فأجاز، في المادة العاشرة من القرار رقم ٦٠ ل. ر.الشهير، إنشاءَ قانون خاصّ بالعلمانيين، يتبعون القانونَ العاديّ المدنيّ. كما كان في استهداف المشترع استحداثُ تشريع مدنيّ للأحوال الشخصيّة.[1] غير أنّ الحكومات انصرفتْ، منذ عهد الاستقلال، إلى تحصين الطوائف بتشريعاتٍ مستقلّة، وأغفلت التشريعَ الخاصّ بأصحاب الحقّ المدنيّ الذين لا ينتمون إلى أيّ طائفةٍ من الطوائف التي أقرّ بوجودها القرارُ المذكور.

تخلّى المسؤولون السياسيون عن واجبهم الوطنيّ، والتزموا مستلزماتِ التأسيس الطائفيّ والتكريس السياسيّ والاجتماعيّ والحقوقيّ للطوائف المعترف بها. فلقد كرّر قانونُ ٢ نيسان ١٩٥١ الاعترافَ بالطوائف اللبنانيّة (المارونيّة، الأرثوذوكسيّة، الأرمنيّة الغريغوريّة الأرثوذوكسيّة، الأرمنيّة الكاثوليكيّة، السريانيّة الأرثوذوكسيّة، السريانيّة الكاثوليكيّة، الآشوريّة الكلدانيّة، النسطوريّة، الكلدانيّة، اللاتينيّة، الإنجيليّة، الإسرائيليّة). وفي العام ١٩٥٥ صدر مرسومٌ اشتراعيّ ينشئ الطائفة السنّيّة، محدِّدًا تنظيماتِها واستقلالَها.

١ ـ تنصّ المادّة العاشرة من القرار ٦٠ ل.ر على ما يأتي: «اللبنانيون الذين لا ينتمون لطائفةٍ ما يخضعون للقانون المدنيّ في الأمور المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة.»

واستفاد الشيعةُ من هذا التنظيم، فاستقلّوا عن الطوائف الإسلاميّة في الشؤون الدينيّة عام ١٩٦٧. ومع أنّ الطائفة الدرزيّة معترَف بها منذ نشوء نظام القائممقاميّتين، فإنّ قانون إنشاء الطائفة رسمياً في لبنان صدر عام ١٩٦٢.

إذن، أُخضع اللبنانيون جميعًا لنُظم طوائفهم الشرعيّة في الأمور المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة، أما العلمانيون فأُلزموا بالخضوع على الرغم ممّا نص عليه القرار ٦٠ ل. ر. وعلى الرغم من إرادتهم. وبهذه السياسة، تخلّت السلطة في لبنان عن سيادتها وألحقتْ «أسيادَ أنفسهم» (العلمانيين) بالقوانين المستبدّة والمستلِبة لحريّتهم في الاعتقاد والممارسة.

إنّ المطالبة باستعادة حقٍّ مزمنٍ، مرّ عليه الزمنُ الطائفيّ، هو من مسؤولية القوى العلمانيّة. والمطالبة بالاستقلال الحقوقيّ، في قضايا الأحوال الشخصيّة، تُحرِّر العلمانيَّ من القيود الإلزاميّة الكريهة، وتُخْرج شريحةً واسعةً من اللبنانيين من بيت الطاعة الطائفيّ الذي يتحكّم - بواسطة رجال الدين والمحاكم الروحيّة - بالإنسان اللبنانيّ، من لحظة ولادته إلى لحظة وفاته. وتَحرّرُ شريحةٍ كبيرةٍ من الخضوع لنظام ولاية الطائفة على مصير اللبنانيين يجعل الإمرةَ الاجتماعيّة للفرد، ويُضْعف الإمرةَ الجماعيّة للطائفة.

تَضْعف الطائفيّةُ عندما يَخرج منها وعليها أبناؤها. وتَضعف أكثر عندما يصير لهؤلاء قانونٌ مدنيٌّ يرعى شؤونَهم من الحياة إلى الممات.

على أنّ هذا المبدأ الأساسيّ للحريّة الشخصيّة قد جرت محاولاتٌ عديدةٌ لإقراره، ولم ير النور. وكان آخر محاولة هي التي قام بها رئيسُ الجمهوريّة إلياس الهراوي، عندما دَفع إلى مجلس الوزراء بقانون مدنيّ اختياريّ للأحوال الشخصيّة من أجل دراسته وإقراره، ونال بعد المناقشة أكثريّة ٢٣ وزيرًا؛ غير أنّ الرئيس رفيق الحريري استودع مشروعَ القانون أدراجَ مجلس الوزراء، ولا يزال. وقام بتحريض رجال الدين، الذين هدّدوا بالويل والثبور وعظائم الأمور، فالتزمت القوى السياسيّةُ بيتَ الطاعة الطائفيّ، وساد صمتُ القبور على مشروعٍ حيويّ ضدّ الطائفيّة.

إبّان تلك المعركة لوحظ أنّ الذين وقّعوا على عرائض تطالب بإقرار مشروع زواج مدنيّ اختياريّ، وبلغ تعدادُهم أكثرَ من ٥٥ ألفًا، لم ينزلوا إلى الساحات ليدافعوا عن حقهم... بل نزل رجال الدين، وأُسقط من خلالهم. لقد أرهبوا السياسيين، في غياب تامّ للشباب الموقّع على العرائض المدنيّة!

إنّ المطالبة بإقرار قانون مدنيّ اختياريّ للأحوال الشخصيّة جديرٌ بأن يتصدّر مطالبَ إسقاط النظام الطائفي... فهذا إسقاط بالتقسيط. لمَ لا؟

ثانيًا: شطب الإشارة إلى الطائفة في سجلّ النفوس. إنّ المدماكَ الأوّلَ للنظام الطائفيّ المرصوص في لبنان هو سجلّ النفوس. لا وجود لأيّ لبنانيّ غير طائفيّ قانونًا. اللبنانيون، كلّ اللبنانيين، طائفيون، لأنّ اللبنانيّ المعترَفَ به، والموجودَ بالفعل، هو اللبنانيّ الطائفيّ. الإنسان العلمانيّ غير موجود. الإنسان الطائفيّ ممتلئ الوجود. وسبب ذلك أنّ كلّ لبنانيّ يسجَّل، منذ ولادته، على خانة والده الطائفيّة، بالرغم منه.

كيف يمكن أن يتحرّر الفردُ العلمانيُّ من الطائفيّة؟ عليه أن ينسحب منها بكلّ بساطة، عبر تقديم طلب إلى مأمور النفوس لشطب الإشارة إلى الطائفة، التي فُرضتْ على اللبنانيّ، ولم يُسألْ عن حقّه في التصريح عن معتقده. فلقد نصّ الدستورُ، في مادته التاسعة، على حريّة المعتقد، ووصفها بأنّها حريّةٌ مطلقة. والحريّة هذه تشمل حريّةَ التصريح أو عدمَه بالاعتقاد والانتساب الدينيّ. وعليه، فإنّ من واجب الدولة تنفيذَ مقتضيات هذه المادّة، وما نصّ عليه الدستورُ من التزاماتٍ محدّدةٍ بالإعلان العالميّ لحقوق الإنسان وحريّة التفكير والضمير، وشطب الإشارة إلى الطائفة التي وُضعتْ على السجلّ من دون إذن أو تصريح.

هذا المطلب، الذي تقدّمتْ به مجموعاتٌ لبنانيّة، حاز موافقةَ وزارة الداخليّة، وبات من حق اللبنانيين التحرّرُ من طائفتهم فعليّاً. وبإمكان اللبنانيّ العلمانيّ اليوم أن يقول: أنا موجود لأني أعلنتُ استقلالي التامّ عن طائفتي في الأمور السياسيّة والإداريّة.

هذا التحرّر يحرّض اللبنانيين المستقلّين عن طوائفهم على المطالبة بحقوقهم المحتجَزة في المؤسّسات الطائفيّة، إذ لا يجوز إنشاءُ حالة علمانيّة من دون تشديدها على نظام حقوق وواجبات وتشريعاتٍ ناظمةٍ لها.

يستحقّ اللبنانيون هذه الحريّة. وليس أمامهم سوى تقديم طلب شطب الإشارة إلى الطائفة، والانتظام في حراك اجتماعيّ لانتزاع حقوقهم.

الطرقُ إلى إسقاط النظام الطائفي كثيرة. فليسلكْها المناضلون... لعلّهم يصلون، ولو بعد زمن غير يسير. لكنهم حتمًا سيصلون. التغييرُ لا مفرّ منه. ولبنان ليس شذوذًا عن القاعدة.

بيروت

نصري الصايغ

كاتب من لبنان.

بعيداً عن الشاعريّة الثوريّة: التغيير في لبنان ممكن!

□ دياب أبو جهجه

شكّلت الثوراتُ العربيّة المتتابعة في غير بلد عربيّ، وتحديدًا في تونس ومصر، الخلفيّة الظرفيّة والسياقَ التاريخيَّ للحراك الداعي إلى إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان. فعلى الرغم من كون المطالبة بتغيير الصيغة الطائفيّة للنظام اللبنانيّ مطلبَ قوًى متعدّدةٍ في حقباتٍ متعدّدة، فإنّها فعليّاً لم تكن في نظر الكثيرين مطلبًا ثوريّاً حقيقيّاً بقدر ما كانت، في تصوّري، ورقةَ مقايضةٍ ـ أيْ إنّ «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة،» بمعظم مكوّناتها، كانت دائمًا مستعدّةً لمساومة الإقطاع السياسيّ من أجل اقتسام النفوذ والمناصب، ومن ثمّ التخلّي عن مطلب إلغاء البنية الطائفيّة للنظام وعن بناء الدولة المدنيّة الديموقراطيّة اللاطائفيّة.

من هنا جاء الحراكُ الشبابيُّ الداعي إلى إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان نتاجًا مباشرًا للثورة العربيّة الكبرى عام ٢٠١١ من حيث شكلُه ومضمونُه وآليّاتُه. وتمّ رفعُ شعار «الشعب يريد إسقاطَ النظام،» وهو شعارُ الثورة العربيّة بامتياز، وأضيفت إليه كلمةُ «الطائفي» بعد «النظام» للتدليل على أنّ المشكلة في النظام اللبنانيّ هي الطائفيّة. وسنَسُوق في ما يأتي جملةَ ملاحظاتٍ حول طروحات الحراك.

❖ ❖ ❖

الفكرة الأساس التي ننطلق منها هنا هي أنّ النظام اللبنانيّ، من الناحية الدستوريّة البحت، نظامٌ «علمانيّ،» بمعنى أنْ السلطة الدينيّة ليست فوق سلطة التشريع الشعبيّ. إلاّ أنّ هذا النظام، مع ذلك، نظامٌ طائفيّ، أيْ مبنيٌّ على تمثيل المكوّنات الهويّاتية في المجتمع، وليس مبنيّاً على فكرة المواطنة الشاملة والمتساوية.

ثم إنّ الطائفيّة في القانون الدستوريّ وفي الدستور اللبنانيّ لا تعني الدينيّة ولا المذهبيّة، ولا تتناقض حكمًا مع «علمانيّة» النظام. فعلى الرغم من كون معظم الطوائف اللبنانيّة طوائفَ دينيّةً، فإنّ بعضها طوائفُ إثنيّة كالطائفة الأرمنيّة، وهي طائفة واحدة مع أنّها تضم أورثوذوكسًا وكاثوليكًا.

إذًا، النظام اللبنانيّ «علمانيّ» ولكنه طائفيّ أيضًا (communitarian). ومن ثمّ فإنّ طرح «علمنة الدولة اللبنانيّة» طرحٌ قاصرٌ ومتناقض، والأجدى هو طرحُ إزالة الطائفيّة من مفاصلها. كما أنّ كلمة «عَلمانيّة» ذاتُ حساسيّةٍ معيّنة وشحنةٍ سلبيّة عند الكثير من مكوّنات الشعب اللبنانيّ، نظرًا لتضارب التطبيقات والمقاربات العَلمانيّة (بين فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتيّ مثلاً) واقترانِها في ذهنيّة الكثيرين أو البعض بالإلحاد ـ وهو موقفٌ، وإنْ كان ظالمًا، فإنّه موجودٌ وتجب مراعاتُه. الهدف ليس طرحَ كلمة والتمسّكَ بها دوغماتيّاً وعاطفيّاً، بل الولوجُ إلى نظامٍ جديدٍ مضمونُه المواطنيّةُ والمساواةُ واللاطائفيّةُ مهما كانت تسميتُه.

هذا من ناحية. ومن ناحيةٍ ثانية فإنّ على الحراك أن يبيِّن، وباستمرار، الترابطَ العضويّ بين الطائفيّة والفساد والمحسوبيّات والتوتّر والتشاحن وضعف الهويّة الوطنيّة، وأن يبيّنَ من ثمّ فشلَ الدولة في أن تكون دولةَ قانونٍ ومؤسّسات. إنّ الآفات المذكورة نابعةٌ كلّها من التركيبة الطائفيّة للمجتمع والسياسة والإدارة في لبنان؛ وبالتالي فإنّ سحب العلّة الطائفيّة من النظام اللبنانيّ، بشقّيْه السياسيّ والوظيفيّ، سيوصل حتمًا إلى حلّ جزءٍ كبيرٍ من تلك الآفات. وعندها فقط يرتبط المطلبُ المعلن بواقع الشعب المرير، ويتحوّل إلى حلّ، فلا يبقى مجرّدَ شعار.

على أنّ النظامَ الطائفيّ في لبنان لا يقتصر، بالطبع، على المستويين الوظيفيّ والسياسيّ، وإنّما يتشعّب إلى قانون الأحوال الشخصيّة الذي تديره المحاكمُ الدينيّةُ التي تُعتبر امتدادًا لنظام المِلل العثمانيّ. هنا لا بدّ من الإقرار بأنّ التعدّديّة الدينيّة والثقافيّة أمرٌ يجب احترامُه وإدارتُه إيجابيّاً. فالدولة المدنيّة الديموقراطيّة اللاطائفيّة لا تلغي مكتسباتِ المكوّنات اللبنانيّة الحقوقيّة، ومنها قوانينُ الأحوال الشخصيّة المتّبعة، بل توسّع هذه التعدّديّة من خلال طرح بديلٍ مدنيٍّ اختياريٍّ موحّدٍ إلى جانبها، لا بدلاً منها

❖ ❖ ❖

منذ بداية المقالة ونحن نتحدّث عن حراك، لا عن ثورة. فالحقّ أنْ لا وجود لثورةٍ في لبنان، لا على النظام الطائفيّ ولا على غيره. فلبنان مجتمعٌ متشظٍّ ومأزومٌ هويّاتيّاً، ومن ثمّ فهو عاجزٌ في الوقت الراهن عن إنتاج بدائل مجتمعيّةٍ شاملة. بكلام آخر، النظام الطائفيّ في لبنان انعكاسٌ للبنية المجتمعيّة الطائفيّة، لا إسقاطٌ فوقيٌّ عليه. البلد رُكِّب طائفيّاً، وخُلق بمسوّغات طائفيّة؛ لذا فإنّ أيّ تجاوز لهذا الواقع لا يمكن إلا أن ينطلق من مشروع إعادة تشكيل الهويّة

إدراج قضيّة «إسقاط رموز النظام الطائفيّ» التي طرحها بعضُ الناشطين في الحراك تنسحب على مشكلةٍ أخطر، وهي قضيّة تحديد الرموز

الوطنيّة، وإعادةِ كتابة التاريخ اللبنانيّ، وحسمِ الثوابت الوطنيّة. وهذا مشروعٌ لثورةٍ طويلةِ الأمد، ولا يمكن تحقيقُه بحراكٍ فقط.

ولذلك فإنّ الأخطاء المميتة التي ارتكبها بعضُ الأطراف في الحراك الحاليّ كانت في تصوّره إيّاه وكأنّه ثورة، وفي بدء التعاطي معه بالمنطق الثوريّ. هذا الطرح نبع من سوء فهمٍ لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف مع مصر وتونس، ومن خلفيّةٍ رومانسيّةٍ ثورية فكان أن أضيف حرفُ عطفٍ واسمٌ معطوف («...ورموزه») إلى الشعار الأساس الجامع («الشعب يريد إسقاط النظام الطائفيّ»). وهذا شكّل خيارًا حاسمًا، وخاطئًا في تقديري المتواضع، لدى بعض الأوساط داخل الحراك، فاصطدمتْ ليس فقط بالنظام كبنية وإنّما أيضًا بزعماء الطوائف وبعض الأحزاب، وبالتالي بأغلبيّة الشعب اللبنانيّ.

في لبنان، وعلى عكس تونس ومصر، يحظى النظامُ السياسيُّ بشرعيّةٍ ديموقراطيّة شعبيّة حقيقيّة. فبالرغم من انتقادنا لقانون الانتخابات وللطائفيّة وللخطاب السياسيّ، بل ولبعض الممارسات الشاذّة في الحملات الانتخابيّة أيضًا، إلاّ أنّ علينا الاعترافَ بأنّ الانتخابات اللبنانيّة ليست مزوّرة، وهي تعكس بشكلٍ كبيرٍ صورةَ الشارع اللبنانيّ بمكوّناته الأساسيّة. ومن هنا فإنّ ادّعاء عدم شرعيّة التمثيل النيابيّ مثلاً هو كلامٌ لا يستند إلا إلى غضبٍ قد نتفهّمه ونشعر به، ولكنْ لا أساس شعبيّاً له. إنّه طرحٌ شعبويّ، لكنّه ـ على عكس الطروحات الشعبويّة عادةً ـ طرح أقلّويّ، وبالتالي غريبٌ كليّاً عن أيّ فهمٍ لميزان القوى في البلد.

❖ ❖ ❖

كما أنّ إدراج قضيّة «إسقاط رموز النظام الطائفيّ» التي طرحها بعضُ الناشطين في الحراك تنسحب على مشكلةٍ أخطر، وهي قضيّة تحديد الرموز. فهل نتكلّم على كلّ الزعماء في البلد، أمْ نستثني منهم البعض؟ بالنسبة إلى كاتب هذه المقالة، كان من المستفزِّ جدّاً سماعُ البعض يتحدّث عن ضرورة إسقاط السيّد حسن نصر الله لأنه، بحسب هذا البعض، رمزٌ من رموز النظام. لكنّ السيّد نصر الله لا يملك منصبًا في الحكومة أو الدولة ليتنحّى، أفلن يكون إسقاطُه إذنْ إسقاطًا للمقاومة؟ ومن يريد أن يقف في الخندق عينه مع من يريد إسقاط السيّد نصر الله في المنطقة والعالم؟ بكلّ بساطة، السيّد حسن نصر الله هو رمز من رموز المقاومة لا رمزٌ من رموز الطائفيّة، ومن يُردْ إسقاطه يُردْ إسقاط ما يرمز إليه!

❖ ❖ ❖

بعد إدراج كلمة «الرموز،» وبعد ظهور قِصر نظر بعض المنظّمين من خلال استعداء الجميع ورفع صور تهاجم كلّ الزعماء؛ وبعد انجلاء الصورة عن أنّ الحراك تهيمن عليه أوساطٌ علمانيّة راديكاليّة تستفزّ بشعاراتها المجتمعَ

اللبنانيّ، بدأ الحراكُ يفقد زخمَه ويتقلّص. وهنا كان لا بدّ من فرزٍ للقوى:

ـ بين كتلةٍ أكثريّةٍ بين الناشطين تتّسم بالطرح العَلمانيّ الراديكاليّ، وبالإصرار على إسقاط الرموز ورفع سقفِ المطالب من جهة، ولكنْ تتّسم تحرّكاتُها في الوقت نفسه بالارتخاء والنفَس النخبويّ (لكونها أكثريّةً في الحراك غير أنّها تمثّل أقلّيّةً في المجتمع)؛

ـ وأقلّيّةٍ في الحراك، خطابُها معتدل، ترفض الدخولَ في معركة «الرموز،» ولا تطرح كلمة «العلمانيّة» الحسّاسة بل تستبدلها بمطلب «الدولة المدنيّة الديموقراطيّة اللاطائفيّة،» وتنفتح في الوقت نفسه على كلّ مكوّنات المجتمع، وتلتزم بالثوابت الوطنيّة وعلى رأسها دعمُ مقاومة الشعب اللبنانيّ ضدّ المحتلّ الصهيونيّ بكلّ أشكالها ورفضُ التطبيع مع الكيان الصهيونيّ.

المجموعة الثانية أقلّيّة بين ناشطي الحراك، ولكنّها أكثرُ شبهًا بالشعبَ اللبنانيّ من المجموعة الأولى، وبالتالي تمثّل أكثريّةً في المجتمع وقد تمّ تأطيرُ الكتلة الثانية تحت اسم «تكتّل شباب ثورة ٢٠١١.» وثورة ٢٠١١ هي الثورة العربيّة. وشبابُها في لبنان، وإنْ كانوا لا يخوضون غمارَ ثورةٍ بالمعنى الكلاسيكيّ للكلمة، إلا أنّهم يخوضون معركةً إصلاحيّةً يستعملون فيها أساليبَ ثوريّة. وقد طرح التكتّل جملةَ ثوابت، وجملةَ مطالب، هي الآتية:

الثوابت: أ ـ العمل من أجل إسقاط النظام الطائفيّ واستبداله بدولةٍ مدنيّةٍ ديموقراطيّة لاطائفيّة مبنيّةٍ على المواطنة والمساواة. ب ـ العمل من أجل إقامة دولة العدل والقانون والمؤسّسات في نظام اجتماعيّ عادل يكفل نهضةَ الوطن وتقدّمَه والرفاهيّةَ لأبنائه. ت ـ تحرير كامل تراب الوطن من الاحتلال، ورفض كافّة أنواع التدخّل الخارجيّ، ورفض التطبيع مع الكيان الصهيونيّ، ودعم مقاومة الشعب اللبنانيّ بكافّة أشكالها. ث ـ الانفتاح على المحيط العربيّ والسعي إلى تحقيق التكامل والتضامن بين الدول العربيّة المتحرّرة من الديكتاتوريّات والاحتلال.

المطالب: ١ ـ وضع قانون انتخابيّ جديد مبنيّ على النسبيّة وخارج القيد الطائفيّ؛ قانون يرعى حقّ الانتخاب للمغتربين وللشباب من عمر ١٨ سنة. ٢ ـ الدعوة إلى تشكيل الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة، على أن تكون هيئةً ذاتَ صلاحيّات واسعة ومستقلّة (خلافًا لما أشارت إليه المادة ٩٥ من الدستور اللبنانيّ) ٣ ـ تعزيز استقلاليّة المؤسّسات الرقابيّة وفصلها عن السلطات التنفيذيّة والتشريعيّة (المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء الوزراء والنوّاب، ديوان المحاسبة، المجلس الدستوريّ، مجلس شورى الدولة، والتفتيش المركزيّ والقضائيّ والماليّ). ٤ ـ إنشاء مجلس شيوخ تتمثّل فيه كلُّ الطوائف وتنحصر صلاحيّتُه بالقضايا المصيريّة، كما أشارت إلى ذلك المادّة ٢٢ من الدستور اللبنانيّ. ٥ ـ وضع قانون جديد مدنيّ اختياريّ للأحوال الشخصيّة، وتعديل قانون الجنسيّة لكي يؤمّن حقّ المرأة اللبنانيّة في إعطاء الجنسيّة لذويها، وتسوية أوضاع مكتومي القيد. ٦ ـ مراجعة قانون الضريبة المباشرة وغير المباشرة، ووضع الضرائب المناسبة على الكماليّات وأرباح البنوك والعقارات والمستوردين، وخفضها على المؤسّسات السياحيّة والصناعيين والمزارعين والحِرَفيين والمصدِّرين وذلك لتفعيل الاقتصاد المنتج وإضعاف الاقتصاد الريعيّ. ٧ ـ كفّ يد السلطة التنفيذيّة عن القضاء من خلال انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قِبل الجسم القضائيّ لا عبر التعيين من قبل الحكومة، وزيادة أجور القضاة لتحصينهم ماديّاً لضمان استقلاليّة قراراتهم والعدالة للجميع. ٨ ـ اتّخاذ الإجراءات والتدابير من قِبل الحكومة لتحقيق المطالب **المعيشيّة الملحّة** التالية: (أ) رفع الحدّ الأدنى للأجور، (ب) تخفيض أسعار المواد الأساسيّة (المحروقات والكهرباء والاتصالات والدواء)، (ج) تخفيض كلفة التسجيل في المؤسّسات التربويّة الحكوميّة والخاصة، (د) تخفيض الرسوم البلديّة والماليّة على السكن الشخصيّ للمواطن اللبنانيّ، (هـ) تأمين الضمان الاجتماعيّ وإقرار قانون ضمان الشيخوخة لجميع اللبنانيين، (و) دعم المزارعين والصناعيين والمؤسّسات السياحيّة عن طريق خفض تعرفة الكهرباء والمياه وتخفيض الضرائب والمساعدة في التصدير، وذلك كلّه لخلق فرص عمل للشباب اللبنانيّ. ٩ ـ فتح تحقيق وطنيّ حول الفساد المستشري، واستعادة المال العامّ المنهوب (سندات الخزينة، سوليدير، الأملاك البحريّة، مغارة جعيتا، الكسّارات، مؤسّسات القطاع العامّ، احتكار النفط والدواء وبعض السلع الأساسيّة). ١٠ ـ تفعيل مراقبة ومحاسبة وزارة الماليّة والبنك المركزيّ حول سندات الخزينة التي تُراكم الديونَ على الشعب اللبنانيّ وتهدّد مستقبلَ الأجيال كلّها، والعمل على تخفيض الفائدة على سندات الخزينة فورًا، واتخاذ تدابير وقرارات لمعالجة الدَيْن العامّ وإطفائه. ١١ ـ رفع السرّيّة المصرفيّة عن الرؤساء والوزراء والنوّاب وكبار موظّفي الدولة.

وبهذا يكون «تكتّل شباب ثورة ٢٠١١» قد حدّد أهدافَ تحرّكه وركّزها في مطالب مدروسةٍ قابلةٍ للتحقيق بدل الشعارات، وحسم خياراته الإستراتيجيّة وهويّته الفكريّة من خلال الثوابت. ويصبح من الصعب، بوجود تكتّل من هذا النوع، تجييرُ الحراك لمصلحة أجنداتٍ أخرى، داخليّةٍ وخارجيّة. وهذا طبعًا يُغضب الكثيرين، وتحديدًا بعضَ الأطراف الحزبيّة التي ترى في الحراك موجةً يجب ركوبُها وإنْ تحت غطاء «استقلاليّة الأفراد» من أجل استنهاض ذاتها والمقايضةِ مع الإقطاع السياسيّ لاحقًا على منصبٍ من هنا ومكسبٍ من هناك.

❖ ❖ ❖

ما العمل؟ وكيف نحقّق المطالب؟

الإجابة تقوم على مسارين يُكمل أحدُهما الآخر. من ناحية، علينا أن نعمل كلوبي فكريّ وتوعويّ: ينظّم لقاءاتٍ وندوات، ويَفتح خطوطًا على القوى والأحزاب (بما في ذلك استمالة أعضاء فاعلين فيها أو إرسال أعضاء إلى داخلها)، ويتواصل مع المفكّرين، ويستميل الجميعَ إلى مطالبنا، منطلقين من ثوابتنا والتمسّك بها. كذلك يتمّ وضعُ إستراتيجيّة إعلاميّة من خلال إعلامنا البديل أو الإعلام التقليديّ.

ومن ناحيةٍ أخرى علينا أن نكون تنظيمًا نضاليّاً صلبًا من خاماتٍ شبابيّةٍ مستقلّة في معظمها. ومن خلاله نقوم بتحركاتٍ نوعيّةٍ عصيانيّةٍ مدنيّة، مثل الاعتصامات والخيم وعمليّات سلميّة تصعيديّة على طريقة **green peace** تستهدف مؤسّسات الدولة التي تظهرعليها شبهةُ الفساد والمحسوبيّة.

إنّه خطابُ اعتدالٍ وانفتاحٍ وحوار، وفي الوقت نفسه خطابُ نضال صلبٍ قد يصل إلى العصيان المدنيّ المفتوح والجريء. وفي النهاية نعوّل على أن تتراكم العمليّاتُ التوعويّة، مع تأثير العلاقات العامّة الإيجابيّ، والمثابرة الإعلاميّة البديلة والتقليديّة، والضغط على مفاصل معيّنة من خلال آليّات العصيان المدنيّ المختلفة، وصولاً إلى بناء قدرة على إطلاق إضراباتٍ محدودةٍ أو حتى مفتوحة وتعويض قصور الحركة النقابيّة، وأن يتمّ دفعُ الحراك بأسره في هذا الاتجاه من خلال إثبات وجود كتلتنا المستقلّة كمكوِّن صلب في داخله. ولا بدّ من أن تتراكم كلّ هذه الأمور وصولاً إلى دفع قوًى سياسيّة كبرى إلى الرضوخ لمطالبنا، فنكون قد نجحنا في فرضها سلميّاً من خلال توازنات قوًى جديدةٍ في البلد.

إنّ أيّ طرح آخر في لبنان، وفي ظلّ الانقسامات المتعدّدة والسياق الإقليميّ المتفجّر، يعني الوصولَ من جديد إلى انفجار دمويّ لا تُحمد عقباه. التغيير في لبنان ممكن إذا تمّ التعاملُ مع الأمور بشكل عقلانيٍّ وناضجٍ وبعيدٍ عن ضيق الأفق الدوغماتيّ والشطحات الثورجيّة. ثورة ٢٠١١ العربيّة الكبرى فرصة تاريخيّة للتغيير تترافق مع تبدّلٍ جيليّ، عليه أن يفرز نخبًا جديدة وتوازنات قوًى جديدة. فمن غير المسموح أن يكون لبنان استثناءً للقاعدة، ولكنّ لبنان هو ما هو عليه ويجب ألاّ نرمي الطفل مع ماء الاغتسال الوسخ!

صيدا

دياب أبو جهجه

كاتب وناشط ومدوّن من لبنان

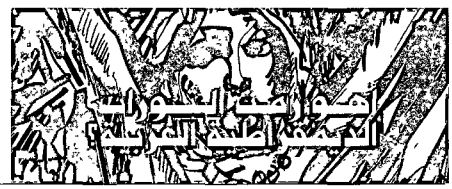

«الشعب يريد إسقاط النظام الطائفيّ... ورموزه»: تمرينٌ في النقد والنقد الذاتيّ

□ سماح إدريس

يَشهد لبنان منذ ثلاثة شهور حراكًا شعبيّاً متفاوتَ الحجم والتأثير من أجل «إسقاط النظام الطائفيّ...ورموزه». هنا أطرح، في القسم الأوّل، إشكاليّاتٍ نظريّةً تَسود حراكَنا حتى اللحظة، ويجسّدها شعارُه المركزيّ، ثم أنتقل في القسم الثاني إلى بعض العوائق الذاتيّة... مع التنبيه إلى أنّني أعبّر ههنا عن رأيي الشخصيّ لا غير.

❖ ❖ ❖

كلُّ كلمة من الشعار الذي اتّخذناه لحراكنا تحتاج إلى شيءٍ من التفكيك. وأهميّةُ فحص الشعارات، ولاسيّما المركزيّة، كبيرةٌ لا لإدراك مدى جاذبيّتها الشعبيّة فحسب، بل لامتحان درجة استيعابنا للمشكلة اللبنانيّة أيضًا.

فلنقرّ، بدايةً، بأنّنا تسلّمنا، على طبقٍ ظننّاه من ذهب، شعارًا تونسيّاً ـ مصريّاً أثبتَ نجاعته في القطريْن المنتفضيْن، ألا وهو: «الشعب يريد إسقاط النظام.» إنه شعارٌ فرض نفسَه على كلّ تحرّكٍ شعبيّ عربيّ منذ انتصار انتفاضة تونس؛ لاحظوا مثلاً أنّ التظاهرات العربيّة التي لا تريد إسقاطَ الأنظمة كيّفتْ نفسَها، هي الأخرى، مع هذا الشعار، فبتنا أمام تنويعاتٍ من قبيل: «الشعب يريد إصلاحَ النظام» أو «الشعب يريد بقاءَ الملك» (كما في بعض تظاهرات الأردن والمغرب). من هذا المنطلق كان الشعار التونسيّ ـ المصريّ أمرًا يصْعبُ تجاهلُه لدى منظّمي الحراك اللبنانيين الأوائل، فعمدوا إلى لبنتِه بإضافة نعت «الطائفيّ» إلى النظام. ثم أضاف المنظّمون، بعد جدالٍ لم تخفّ حدّتُه إلى اللحظة، حرفَ عطفٍ واسمًا معطوفًا: « ..ورموزه».

شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» (بالإضافتين أو بدونهما) شعارٌ جذّاب، إذنْ، وهو بالتأكيد أكثرُ تحريضًا ونضاليّةً من شعاراتٍ أدقّ وأشدّ عمليّةً (من قبيل «الشعب يريد تطبيقَ الدستور» على ما طرح سليمان تقيّ الدين وفوّاز طرابلسي ونصري الصايغ في جريدة **السفير**). لكنْ، أليس شعارُنا ذاك إسقاطًا تونسيّاً/مصريّاً على بيئةٍ مختلفةٍ نوعًا ما؟ هذا ما سنحاول امتحانَه في ما يأتي.

أ ـ **«الشعب يريد»**. هل ثمة شعبٌ في لبنان؟ في لبنان قُرْطة عالم (بتعبير زياد الرحباني)، أو شعوبٌ لبنانيّة (بتعبير نصري الصايغ)، لا تُجْمع على هويّةٍ مشتركة، ولا على عدوٍّ مشترك، ولا على صديقٍ مشترك. ولا أدلَّ على ذلك من تسريبات ويكيليكس أثناء عدوان تمّوز ٢٠٠٦، حيث كان يُفترض أن يتوحّد زعماءُ البلد ضدّ المحتلّ الخارجيّ (فكيف إذا كان إسرائيل؟)، فإذا بنا نجد غيرَ زعيم أو «نائبٍ للأمّة» يحرِّض الأميركيّين على أنْ «ينصحوا» الإسرائيليّين بتجنّب قصف مناطق لا تَخْضع لسيطرة المقاومة «الشيعيّة» لكي لا يؤلّبوا المسيحيَّ والسنّيَّ والدرزيَّ عليهم! بمعنى آخر، في عزّ العدوان الخارجيّ، تغلّب ولاءُ زعماء ونوّاب لمذهبهم و/أو طائفتهم على الولاء المفترض لبلدهم و«شعبهم على اختلاف طوائفه ومذاهبه...» (إلى آخر الأسطوانة الكاذبة)، وكأنّ هذا العدوان استهدف الشيعةَ وحدهم، أو كأنّ إسرائيل لم يسبقْ أن اعتدتْ على لبنان قبل أن يتسلّح هؤلاء. وما يزيد الأمرَ فضائحيّةً أن يبزّ نوّابٌ تيّارٍ وَقّع ورقة تفاهُمٍ مع حزب الله (أمثال أحد تلاميذِ البروفسور الليكوديّ اللبنانيّ فؤاد عجمي) خصومَهم الداخليين من أعداء المقاومة في تحريض الإدارة الأميركيّة على «نصح» العدوّ الإسرائيليّ.

هذا عن الزعماء وممثّليهم داخل الطبقة السياسيّة الحاكمة فماذا عن رعايا الطوائف؟ هؤلاء، والحقُّ يقال، ليسوا كلّهم ضحايا مساكين «معتّرين،» بل كثيرون منهم فاعلون أصيلون، ومقاتلون أشاوس، وشهداءُ أبرارٌ لمجد طوائفهم. ثم إنّ بعضَهم يستفيد من فتات النظام الطائفيّ، أو من الدعم الخارجيّ الذي يصل جناحًا من هذا النظام دون جناح، أو يستفيد بما هو أكبرُ من الفتات: فالطائفة تحميهم أحيانًا من زعران الطائفة الأخرى، أو تؤمّن لهم هيبةً و«ظهرًا»، ومعاشاتِ تفرُّغٍ لمقاتليها، ومنحًا دراسيّةً لأولادهم، ووظائفَ مجزيةً أو مقبولةً في ظلّ البطالة المتفاقمة. وهكذا تَضْمن الطائفيّةُ السياسيّة، عبر الأداة الزبائنيّة، توسيعَ أُطُرها وتجديدَ دمها. وقد لا يكون من المبالغة القولُ إنّنا جميعنا أو معظمنا، بمن في ذلك اللاطائفيّون، استفدنا في وقتٍ ما، وربّما مازال بعضُنا يستفيد، من «منّات» الطائفيّة الزبائنيّة وخدماتها.

ومع ذلك فإنّ هناك مَن يطمعُ في أن نصير شعبًا، بمعنى أن نَخرج من الولاء المطلق للطائفة والمذهب والعشيرة والحيّ والزعيم، بحيث يغدو هذا البلدُ، ولو بالحدود التي رسمها الانتدابُ البغيض، هو هدفَ الحاصلين على الجنسيّة اللبنانيّة (أو «اللبنانيين» تجاوزًا) ومحطَّ اهتمامهم وقِبلةَ توجّههم. وعليه، فإنّ الأصحّ بالتأكيد هو أن نقول، بدلاً من «الشعب يريد...»، «نحن نريد...».

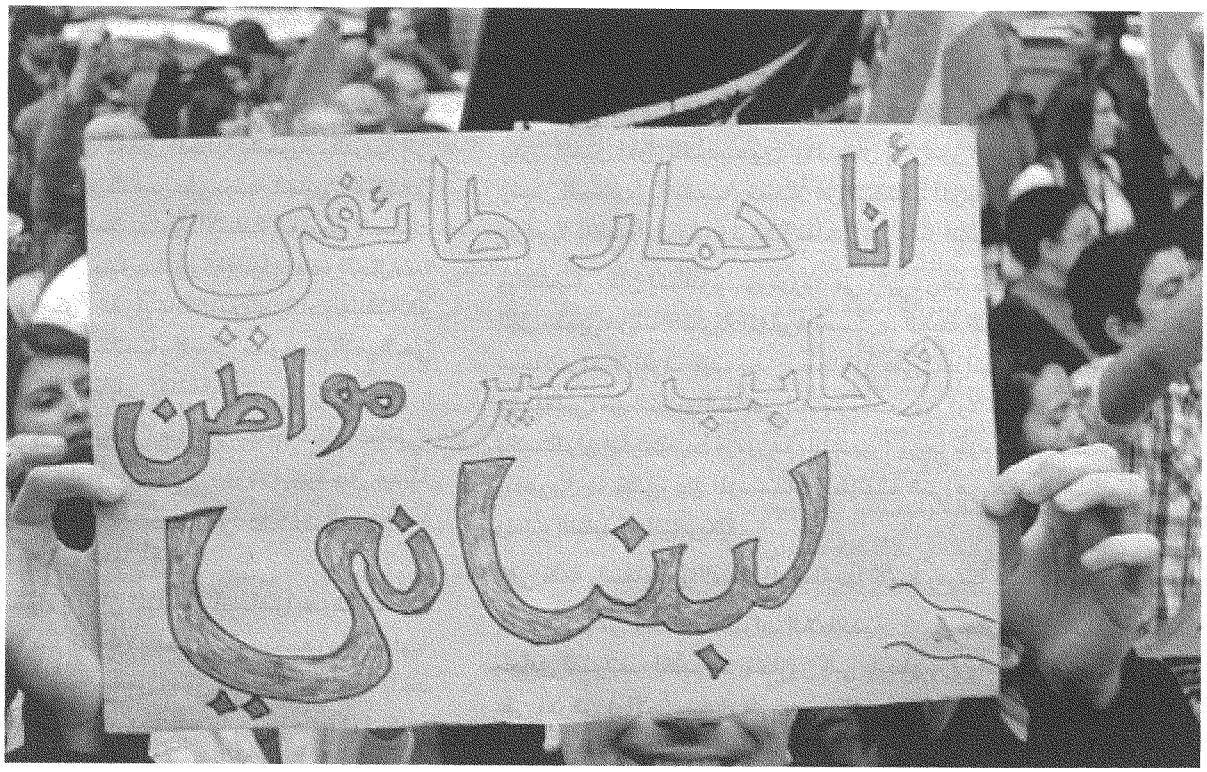

أنا حمار طائفي، وحابِبْ .

ولكنْ مَن «نحن»؟

هنا نقع أيضًا في إشكال. فقد ذيّلنا بياننا الأوّل بتوقيع «مواطنون ومواطنات.» بيْد أنّنا لسنا في الواقع كذلك؛ وإلاّ فكيف نطالب بأن تكون دولتُنا المنشودةُ «دولةَ مواطَنة»؟! الحقّ أنْ لا مواطنين في لبنان، ناهيكم بمواطنات، بل كلُّنا، بدرجاتٍ متفاوتة، رعايا عند طوائفنا كما بيّنّا. وإذا كان لنا أن نعرِّف هويّةً منظّمي الحراك وكثيرٍ من المشاركين فيه، فلربّما قلنا إنّنا من حَمَلة الجنسيّة اللبنانيّة **التائقين** إلى أن نكون مواطنين ومواطنات. في صفوفنا حزبيّون ومستقلّون (الأفضلُ وصفُ الأخيرين بـ «غير الحزبيّين»)، اختاروا أن يشقّوا عصا الطاعة وأن يشْهروا سيفَ العصيان. هؤلاء «الصعاليك» اللبنانيّون، المتأبّطون شرّاً ضدّ الطائفيّة، وخيرًا لمستقبل بلدهم كما يزعمون، لا يمثّلون الشعوبَ اللبنانيّة. ومَنْ يدّعي عكسَ ذلك مِن بينهم إنّما هو منتحلُ صفة! وهذا يعود إلى سببين:

ـ الأول هو قلّةُ عددنا نسبيّاً فمهما تخطّينا عتبةَ العشرين ألفًا التي بلغناها في التظاهرة الثانية من الأشرفيّة إلى الصنائع، فلن نصل إلى «مليونيّة» تظاهرات ٨ أو ١٤ آذار. والأفضل ، في كلّ الأحوال، ألاّ نتنطّعَ في المبارزات الرقميّة مع الطوائف وحلفائها.

ـ الثاني، وهو الأهمّ، لأنْ ليس ثمة شعبٌ لبنانيٌّ لنمثّله، على ما أظهرنا، وإنّما نحن نمثّل ما نؤْمن أنه **قد** يجعل منّا شعبًا. وفي المقابل، فإنّ الشعب التونسيّ، بغالبيّةٍ عظمى كما دلّت التظاهرات، كان يريد فعلاً إسقاطَ النظام ورموزه (زيْن العابدين، حكومة محمد الغنوشي، الحزب الدستوريّ،...). كما أنّ الشعب المصريّ، بملايينَ عمّت الساحاتِ في عشرات المدن، كان يريد فعلاً إسقاطَ النظام المصريّ ورموزه (حسني مبارك، عمر سليمان، أحمد شفيق، جمال وعلاء مبارك، الحزب الوطنيّ،...).

أكثر من ذلك: نحن، وأقصد هذا الجزءَ الصغيرَ من «الشعب» اللبنانيّ، الطامحَ إلى أن يصير كبيرًا وفاعلاً، لا يريد **كلَّه**، وبمختلف مكوّناته، إسقاطَ النظام. وهنا نأتي إلى الجزء الثاني من الشعار المركزيّ.

ب ـ «إسقاط النظام الطائفيّ... ورموزه». بعضُنا، داخل الحراك نفسه، لا يريد إسقاطَ النظام الطائفيّ، بل **جانبٍ** منه فحسب، هو الطائفيّة السياسيّة، لا طائفيّة الأحوال الشخصيّة مثلاً. لذا فهو لا يتردّد في رفض الزواج المدنيّ، ولو كان اختياريّاً. غير أنّ الأمانة تقتضي القولَ إنّ بين رافضي إدراج بند الزواج المدنيّ الاختياريّ ضمن بنود الإصلاح المنشود مَن يفعلون ذلك حرصًا على عدم تنفير الملتزمين (إسلاميّاً بشكل خاصّ)، لا عن قناعةٍ راسخةٍ برفضه مطلقًا. ومع ذلك، تبقى الأسئلةُ الآتيةُ مشروعةً:

هل يمْكن إسقاطُ النظام الطائفيّ (ورموزه) من دون إسقاط تحكُّم المؤسّسة الدينيّة بعواطفِنا وأجسادِنا وإرثِنا وأولادِنا ورغبتِنا في المزيد من الحريّة؟ وهل

يمْكن حصرُ إسقاط النظام الطائفيّ، ولو تكتيكًا، بسنّ قانون انتخابٍ نسبيّ جديد، على أهمّيّة المطلب الأخير الفائقة؟ وهل يمْكن، أخلاقيّاً في الحدّ الأقلّ، تأجيلُ المطالبة بالحريّات الفرديّة إلى حين تحقيق النصر على جبهة القانون الانتخابيّ المرغوب عملاً بمنطق الأنظمة العربيّة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»؟ وفي هذه الحال، ما تراه يكون الفرقُ بيننا وبين حركاتٍ طائفيّة، أو مشوبةٍ بالطائفيّة، أقصى طموحِها الإصلاحيّ سنُّ ذلك القانون الانتخابيّ؟!

هذا في ما يخصّ عبارةَ «إسقاط النظام الطائفيّ» في شعارنا. أمّا «...ورموزه» فتستحقّ حديثًا آخر، هاكم تفصيله، وهو متعلّقٌ إلى حدٍّ ما بالسؤال الأخير أعلاه.

يخيّل إليّ أنّ المنظِّمين أضافوا حرفَ العطف والاسمَ المعطوف بعد أن استشعروا محاولةً حثيثةً من بعض رموز السلطة الطائفيّة (أحد جناحَي الشيعيّة السياسيّة تحديدًا) لركوب حراكنا. الإضافة مفهومة ومبرَّرة إذا كان منطلقَها الحرصُ على النأي بالحراك عن المعسكريْن الطائفيّيْن (١٤ و ٨ آذار). لكنّ مجرّدَ ذكْر سعينا إلى قانونٍ جديدٍ للأحوال الشخصيّة، بما في ذلك الزواجُ المدنيّ (الاختياريّ)، قد يُبْعد الرموزَ الطائفيّة تلقائيّاً! هذا من ناحية. ومن ناحيةٍ ثانية، يجب طرحُ سؤالٍ جوهريّ آخر: هل رموزُ حزب الله، مثلاً، رموزٌ طائفيّة فقط، أمْ أنّهم أيضًا رموزٌ لمقاومة العدوّ الإسرائيليّ؟

هنا حصل بعضُ الارتباك لدى بعض طارحي «...ورموزه» أنفسهم؛ وإلاّ فلماذا وَضَعَ الرفاقُ الأعزّاء في حملة «حلّوا عنّا!» (وهم جزءٌ من الحراك) صورة النائب الحاجّ محمّد رعد إلى جانب زعماء النظام الطائفيّ اللبنانيّ، بدلاً من صورة السيّد حسن نصر الله بالذات؟ هل مجرّدُ كون رعد رئيسَ الكتلة النيابيّة في البرلمان الطائفيّ يمنحه «شرفَ» تبوّؤ منصب تمثيل أحد جناحَي الشيعيّة السياسيّة في النظام بدلاً من القائد الفعليّ لحزبه؟

وقد ينطبق الأمرُ، ولو إلى حدّ أقلّ، على العماد ميشال عون. فوقوفُه الصلب والمشرّف، في العلن والسرّ (باستثناء بعض نوّابه على ما فضحتْ ويكيليكس ذلك)، إلى جانب المقاومة «الشيعيّة» أثناء عدوان تمّوز وما بعد بعد تمّوز، لا يمكن أن يَحْشره في خانة الرموز الطائفيّة دون غيرها من الخانات، على الرغم من تراجعه أشواطًا كبيرةً عن أطروحاته العَلمانيّة التي كان قد أعلنها بعيْد رجوعِه من منفاه القسريّ عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من طموحِه المتصاعد من ثمّ إلى أن يكون الممثّلَ الأوّل للمسيحيين. وقد يقال إنّ رموزَ النظام الطائفيّ قد تشمل رئيسَ الجمهوريّة نفسَه، فضلاً عن مختلف المرجعيّات الدينية؛ وإنّ عدمَ إدراجها بالاسم والصورة تراجعٌ مفاجئٌ مِن قِبلنا أمام «الحساسيّات» المتعدّدة.

وباختصار، فإنّ إضافة «...ورموزه»، في رأيي، ربّما كانت مبرَّرةً أوّل الأمر من أجل تظهير هويّتنا الفكريّة المغايرة لمعسكرَي الطبقة الحاكمة؛ لكنّها تورِّطُنا في سجالاتٍ قد لا نعْرف كيف نَخْرج منها. زدْ على ذلك أنها تنفّر كثيرين مِن الذين يتململون من النظام الطائفيّ لكنهم يَشْعرون (ولا تسألوني عن السبب) بالاستفزاز إذا تعرّضتْ «رموزُهم» للتشهير! وربّما يَلْزم اليومَ التفكيرُ في إبدال «.. ورموزه» بشيءٍ عن المؤسّسات الطائفيّة التي هي عصبُ النظام الطائفيّ وأداتُه التنفيذيّة والتشريعيّة.

تبقى كلمة «إسقاط.» والأسئلة المرتبطة بها كثيرةٌ ومربكةٌ هي الأخرى، من قبيل:

هل نُسْقط من حسابنا النوّاب اللاطائفيّين الذين جاؤوا إلى السلطة بفضل محادل الطوائف، لكنّهم قد ينحازون إلى «أصلهم» إنْ آنسوا تصاعدًا في قوّتنا على الأرض (والأمرُ ينطبق على بعض الوزراء أيضًا)؟ ألا يعطي لفظُ «الإسقاط» انطباعًا خاطئًا بأنّنا إزاء ضربةٍ قاضية، أو ضرباتٍ متواليةٍ عاتية، تؤدّي عمّا قريب إلى ترنّح النظام وانهياره، في حين أنّ غالبيّتنا الساحقة تعي الآن (بعد أن توهّم بعضُنا أنّ النصرَ صبرُ ساعة!) أنّ معركتنا طويلة لوجود أكثر من بن عليّ ومبارك في لبنان، ولتغلغل الطائفيّة إلى داخل صفوف المسحوقين الذين يُفترض أن نقاتلَ معهم النظامَ الطائفيّ؟! أفلا يُحبط لفظُ «الإسقاطُ» كلَّ عملٍ خارج إطار التظاهرات والمواجهات المباشرة، من نوع الضغط بالقانون وتثقيفِ أنفسنا والآخرين بموضوعات العَلمانيّة والطائفيّة... بما يصلّب عودَنا في وجه التربية الطائفيّة والمذهبيّة التي تزداد رسوخًا في المجتمع؟ وإذا كان شعارُنا في هذه المرحلة الأولى من حراكنا هو «إسقاط النظام» (لا تغييره مثلاً، أو تطبيق الدستور)، فماذا تركنا لمرحلة المواجهة الجسديّة ـ وهي قادمةٌ على الأرجح، على ما تنذر الاعتقالاتُ الأمنيّةُ الأخيرةُ لمناضلي الحراك في وسط بيروت والنبطيّة وعالية (وقبلها اختطاف بلاطجة أحد أجنحة النظام الطائفيّ مناضليْن يوزّعان مناشيرَ ضدّ الطائفيّة ومعاقبتهما بالضرب)؟ إنّ أجنحة النظام الطائفيّة مسلّحة حتى أسنانها، وتتلطّى أحيانًا بالأجهزة الأمنيّة الشرعيّة، وهي لن تتخلّى عن امتيازاتها طوعًا وكرمى لعيوننا. وأخيرًا، لماذا يقتصر فعلُ الإسقاط على النظام الطائفيّ (ورموزه) ويُغْفل مصائبَ لا تقلّ ظلمًا وخطرًا، كالفساد مثلاً، وهو لا يرتبط، بالضرورة، بالطائفيّة؟

❖ ❖ ❖

اقتصرت السطورُ السابقة على تفكيك شعار حراكنا. والهدف ليس تعديلَ الشعار (الذي بات يَمتلك شبه «حقٍّ مكتسبٍ» بمرور الوقت)، وإنّما تنبيهَ أنفسنا إلى ما ينتظرنا من تحدّياتٍ نظريّةٍ قد تنعكس سلبًا على انتشارنا عمليّاً؛ تحدّياتٍ كان من الطبيعيّ ألا نعيَها تمامًا حين انطلقنا على إيقاع انتفاضتيْ تونس ومصر المظفّرتيْن.

في الختام أرى أنّ حراكنا يبشّر بحصول انقلابٍ جميلٍ، ولو بعد سنوات، على مستوى الدولة والمجتمع، وفقًا للشروط الآتية:

أولاً، أن نصوغ برنامجًا مرنًا للخطوات اللاحقة، وذلك عبر هيئةٍ للتخطيط، على ما اقترح الرفيق باسل عبد الله من «تيّار المجتمع المدنيّ.» هذه اللجنة ليست «لجنة حكماء» متعالية كالتي نشأتْ غداة ثورة ٢٥ يناير، وإنّما تضمّ ممثّلين عن اللجان داخل الحراك، غير أنّه يضاف إليهم اقتصاديّون وقانونيّون وصحافيّون ومؤرّخون من خارج «الجهاز» التنظيميّ للحراك لكنّهم مؤمنون بأهدافه العامّة (أمثال أوغاريت يونان وجورج قرم وسليمان تقيّ الدين وفوّاز طرابلسي وكمال حمدان ونصري الصايغ بالترتيب الألفبائيّ). وبهذا يتزاوج النشاطُ والحماسُ والمثابرةُ والصبرُ بالمعرفة العميقة والدقيقة بالتربية والتاريخ والاقتصاد والقانون وثقافة عصر النهضة، لتُنتج، بمجموعها، خطّةَ تحرّكاتٍ للشهور الستة القادمة مثلاً.

ثانيًا، أن نتخفّف من شعورنا بالارتياب من الآخرين الجالسين إلى جانبنا ضمن الحراك. ليس الأمرُ سهلاً بالتأكيد؛ فهذه هي المرّة الأولى التي يلتقي فيها على امتداد شهور أناسٌ بهذا العدد (١٢٠ ـ ١٥٠): حزبيّون، وغير حزبيين (هم الغالبيّة)، و«لاناشطون» (أيْ لم يسبقْ أن شاركوا في أنشطةٍ عامّةٍ)، ومن أجيالٍ مختلفة (١٨ ـ ٣٥ سنة مع حضورٍ لا يتجاوز الـ ١٥٪ لمن هم خارج هذين الحدّين)، وبطبقاتٍ اجتماعيّةٍ متغايرة (مع غلبةٍ للشرائح الوسطى المتعلّمة)، ومن مناطقَ متباعدة، وبتوجّهاتٍ جنسيّةٍ مختلفة، وأمزجةٍ متباينة وهذا كلُّه، إنْ دلّ على شيء، فعلى أنّ الحماس في مقارعة الطائفيّة عابرٌ لفئات المجتمع، ومرشّحٌ لأن يكوّن تيّارًا معتبَرًا في لبنان. وبالمناسبة، فإنّ هذا نمطٌ جديدٌ من «الفسيْفساء اللبنانيّة،» غير فسيفساء الطوائف التي لم تُنتجْ إلا حروبًا في أسوإ الأحوال ونهشًا لقالب الجبنة (الدولة) في أحسنها. غير أنّ الفسيْفساء «الجديدة» تحمل أيضًا الكثيرَ من سمات المجتمع الذي أنتجها: من رواسبَ طائفيّةٍ لا تَخْفى، ومن انحيازٍ نسبيٍّ إلى أحد معسكريْ ٨ أو ١٤ آذار (ولاسيّما في مسائل المقاومة والعلاقة مع سوريا والمحكمة الدوليّة)، ومن ذكوريّةٍ فاقعةٍ تفْضحها النبراتُ العالية و«لغةُ الجسد» أثناء الكلام.

ثالثًا، أن نتخفّف قدرَ الإمكان من إيغوياتنا (ذاتيّاتنا) المفرطة. ومن هنا تكرارُ الرفيق عربي عنداري لفظَ «التواضع» عشرَ مرّات في مقاله هنا في مجلة الآداب عند كلامه على عوائق حراكنا. هذه الذاتيّات تتضخّم كلّما ابتعد حضورُ «القضيّة» عن أفئدتنا؛ ولذلك لم يكن غريبًا أنْ عدنا إلى خلافاتنا الداخليّة بعد تراجع انتصارات الانتفاضات العربيّة.

رابعًا، أن ندْرس بجديّةٍ فكرةَ «الائتلاف،» أيْ وجود مجموعات متنوّعة المشارب ضمن الخطّ العامّ وتحت سقف الشعار المركزيّ المُجمَع عليه. وهذه الفكرة كان أوّل مَن طَرَحها، إنْ لم تخنّي الذاكرة، الرفيق دياب أبو جهجه، قبل أن يستقلّ هو وبعضُ الرفاق الآخرين في تكتّلٍ أسموْه «تكتّل ثورة ٢٠١١.»

❖ ❖ ❖

في جميع الأحوال، هذا الحراك ملْكٌ لجميع المتضرّرين من الطائفيّة. والمطلوب من كلّ حريص ألاّ ينقضّ عليه بعد كلّ كبوة؛ وألاّ يصفّقَ له تصفيقًا لانقديّاً بعد كلّ نجاح، بل أن ينخرط في هذه المسيرة الطويلة بحسب وقته وإمكاناته؛ فذلك يبقى أقصرَ الطرق إلى وطنٍ عادلٍ يطوي صفحةَ الحروب الأهليّة إلى الأبد.

بيروت

سماح إدريس

رئيس تحرير مجلة الآداب

رسالة مفتوحة «إلى مَنْ يهمّه الأمر» في لبنان

□ عربي عنداري

كنتُ أودّ أن تكون هذه مقالةً موجّهةً إلى الحلقة الأوسع من القرّاء، التي تنتظر وتتلقّى أو تهتمّ وتدعمُ الحراكَ الجاري من أجل إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان. ولكنْ، لحظةَ الكتابة، وجدتُني أكثرَ حاجةً إلى مخاطبةِ مَنْ يرى نفسَه منظِّمًا أو محرِّكًا أو ناشطًا في الحراك نفسه... على أمل أن تقدّمَ هذه الرسالةُ إسهامًا إلى أكثر من حلقة، ليتمكّن الجميعُ من القيام بدوره.

❖ ❖ ❖

كنتُ أتوقّع أن نكون قد تخطّينا مرحلةَ تحديد الهدف، بعد ترسيخ القناعة بالعمل المشترك وأهميّة التنوّع وتحويلِه إلى غنًى وقوةٍ حقيقيّة للحراك. وكنتُ أتوقّع، بالتالي، أن ينحصر النقاش الآن بكيفيّة الوصول إلى الهدف. ولكنّ الضرورة برزتْ لإعادة تصويب المنطلقات قبل الدخول إلى المرحلة التالية.

بدأ هذا الحراكُ مع مجموعات وأفراد التقوْا، في جوّ من الحماس انعكس أملاً في التغيير بعد انتصار الثورتين التونسيّة والمصريّة. ولقد كان هذا الأملُ وليدَ مسألتين: سقوطُ أنظمةٍ اعتُبرتْ منيعةً يستحيل تغييرُها، وتحرّكُ الجماهير بدافع قيم إنسانيّة.

كثيرون من هؤلاء كانوا يعملون، بشكل فرديّ أو جماعيّ، على الهدف عينه. ولكنّ آخرين (كثرًا أيضًا) كانوا ينطلقون من حماس جديد (أو متجدّدٍ لدى بعضهم) وُلد في هذه الظروف وتفاعل عبر الفايسبوك وغيره.

التمايزات في بداية اللقاء كانت كثيرة: منهم مَنْ كان منظّمًا في حزب أو مجموعة، ومنهم مَن كان مستقلاً؛ منهم مَن كان يساريّاً، ومنهم مَن لم يكن كذلك؛ منهم مَن آمن بضرورة التنظيم ووضع البرنامج قبل النزول الى الشارع، ومنهم مَن اعتبر أنّ الشارع ينظّم نفسَه بنفسه ويسلك طريقه؛ منهم مَن رأى نفسَه أمام ثورة شعبيّة قادرة على تحقيق انتصار فوريّ، ومنهم مَن رآه عملاً طويلَ الأمد. . ولهذا كلّه أتت الأسقفُ مرتفعة حينًا، ومتواضعة أحيانًا.

ولكنّ الكثير كان يجمعنا أيضًا، وأهمّه الهدفُ النهائيّ، على الرغم من تعرّجات الوصول إليه واختلافِنا على تسميته (دولة مدنيّة أو علمانيّة أو غير ذلك)، ألا وهو: دولة قائمة على أساس المواطنة، تَضْمن الحريّةَ والمساواةَ والكرامةَ الإنسانيّة، وتؤمّن الديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة. والجميع كان يعي أنّ الخصم الأساس هو هذا النظامُ الطائفيّ، وقوى السلطة (على اختلافها) التي تستفيد منه وتسعى إلى تكريسه.

❖ ❖ ❖

حين انطلق النقاش برزت الاختلافاتُ الكبيرة. ولكنّنا توافقنا على أن نلاقي الشارع، وأن ندعو الناسَ إلى العنوان العريض «إسقاط النظام الطائفيّ،» ومن ثمّ نرسم تدريجيّاً، وبتفاعلنا بعضنا مع بعض ومع الشارع، طريقَنا إلى الأمام (ولولا ذلك، لكنّا اليوم ما نزال بضع عشرات نتناقش في قاعات مغلقة!). يومَها قلنا إنّ تنوّعنا غنًى، علينا الاستفادةُ منه، وطرحنا المعادلةَ التالية.

على كلّ حزبيّ أن يكون حريصًا على دور كلّ مستقلّ داخل حراكنا، والعكسُ بالعكس. وعلى كلّ صاحب تجربةٍ في العمل العامّ أن يكون حريصًا على دور مَن لا يملك مثلَ هذه التجربة لكنّه يملك الحماسَ للعمل أو نظرةً جديدةً إلى سبل التغيير، والعكسُ بالعكس. وعلى كلّ «حالم» أن يكون حريصًا على دور كلّ «واقعيّ،» والعكس بالعكس... ففي النهاية لن يستطيع أحدٌ من هؤلاء، منفردًا، تحقيقَ أيّ مكسب. وهنا وجب التأكيدُ حينها أنْ لا التجارب الماضية أفضت إلى الهدف المنشود ولا نحن اليوم ننطلق من فراغٍ من دون الاستفادة من تراكمات التجارب السابقة.

انطلقنا في العمل، فتيقّنّا أنّ شيئًا من التنظيم المرن مطلوب؛ كما تبيّن مدى صعوبة التفاعل والعمل المشترك والمفتوح على التوسّع. كنتُ أعرف يومها أنّ هناك عوائقَ (طبيعيّةً) أخرى ليست ظاهرةً تنتظرنا: من غياب الثقة بالآخر، إلى الثقة المفرطة بالنفس، فإلى إختلاف الطباع، والفرديّة، بل حبّ البروز أحيانًا ولكنْ، من خلال معرفتي السابقة أيضًا بالمجموعات وبالكثير من الأفراد، ومعرفتي بحرصهم وصدقِ إيمانهم بقضيتهم؛ وبسبب رهاني على أنّ العمل الحقيقيّ إنّما يكون على الأرض وفي مواجهة الخصم نفسه؛ فقد كنتُ أمل في سهولة تخطّي تلك العوائق ولكنّ هذا الأمر، ويا للأسف، لم يكن كذلك ــ وهو ما اقتضانا جميعًا الكثيرَ من الوقت والأعصاب والجهد. فبدلاً من التركيز على ما يَجْمعنا، والتسليم بأنّ كلاً من موقعه يُغْني الحراك، ترانا أحيانًا نركّز على ما يفرّقنا، وعلى اعتبار «الآخر» مصدرَ ضعفٍ لنا. ومع الوقت وتصاعدِ الحراك وتزايدِ المشاركين، ازدادت الأمورُ تعقيدًا

❖ ❖ ❖

طابع الحراك المفتوح يتيح لكلّ راغب أن يأخذ دوره (دبكة «لاطائفيّة» تحت المطر)

لم يكن الحراكُ منذ بدايته حَكَرًا على أحد ـ لا على المجموعة الكبيرة التي دعت إلى التظاهرات الأولى، ولا على مَن بادروا إلى الاعتصامات المفتوحة، ولا على المجموعات المستقلّة التي تكوّنتْ بدايةً على الفايسبوك، ولا على مختلف القوى السياسيّة أو الأفراد الذين انضمّوا فيما بعد واعتبروا أنفسَهم معنيّين بأهداف الحراك. فطابعُ الحراك المفتوح، الذي يطلق المبادرةَ أمام الجميع بالشكل الذي يرونْه مناسبًا، يتيح لكلّ راغبٍ أن يأخذ دورَه. ولكنّ المطلوب هو التواضع:

ـ تواضعُ مَن تداعى في البداية وانطلق إلى الشارع (ونحن لم نفترضْ يومًا أننا سنكون قيادته) وعدم اعتبار أيٍّ منا أنه يمتلك جميعَ الأجوبة أو أنه الوحيد المؤهّل للبحث عنها أو أنّ ما توصّلنا إليه غيرُ قابلٍ للتطوير أو التعديل.

ـ تواضعُ مَن انضمّ لاحقًا فاعتبر أنّ لديه، هو الآخر، جميعَ الأجوبة في مسائل التنظيم والآليّات والسياسة، ومن دون أيّ احترامٍ للنقاشات السابقة وما أنتجتْه من توافقات.

ـ تواضعُ مَن شكّل مجموعةً مغلقةً يَفترض أنّها توحّدتْ على مبادئ معيّنة، فأراد أن ينسّق، من موقع المستقلّ والموازي، مع الآخرين مجتمعين، بكلّ ما يشتملون عليه من تنوّعٍ وتعدّدٍ وتمثيلٍ وانفتاحٍ جعلتْهم يتوسّعون ويزدادون باستمرار، من غير أن تفتح تلك المجموعةُ المجالَ لنفسها لكي تنخرطَ معهم في إطار حراكٍ موحّد. والسبب في ذلك افتراضُ تلك المجموعة أو ادّعاؤها أنّ الآخرين هم عبارةٌ عن أحزاب أو فريقٍ يتمسّك جميعُ أفراده بشعار «العلمنة.»

ـ تواضعُ مَن أقاموا اعتصاماتٍ مفتوحةً، فاعتبر بعضُهم نفسَه أكثر تضحيةً من أولئك الذين يجتمعون في «اللجان» و«يضيّعون» الوقت في النقاشات في القاعات أو «الغرف السوداء.»

ـ تواضعُ مَنْ سنحتْ له فرصةُ الظهور في وسائل الإعلام ليتحدّثَ عن الحراك، فلم يعترفْ إلى الآن بأنّ ظهوره ذاك كان من أكثر نقاط ضعفنا بسبب عدم جهوزيّته الكاملة للتطرّق إلى تشعّبات المسائل كافّةً ويا ليتنا نفكّر مرّتين بعد اليوم قبل أن ننبري للظهور على وسائل الإعلام.

ـ تواضعُ مَنْ لم يظهرْ على وسائل الإعلام ولكنّه افترض أنّ أداءه كان سيكون أفضل ممّن ظهروا فعلاً؛ فالمشكلة الأساسيّة في موضوع الإعلام هي أنه ليس في خدمتنا، ناهيكم بأنّنا لسنا تنظيمًا ذا خطابٍ موحّد، ولسنا قادرين على رسم سياسة إعلاميّة والإشرافِ عليها وضبطِها.

ـ تواضعُ بعض «المنظّرين» على صفحات الإنترنت أو الجرائد، أو الذين يتنقّلون من اعتصامٍ إلى آخر، ولا يفعلون سوى الانتقاد الهدّام (المستند إلى افتراءاتٍ في أحيانٍ كثيرة)، محرِّضين، أو شامتين من أيّ ثغرة، وكأنّهم وحدهم امتلكوا الـ تجربة الـ ناجحة التي يجب على الجميع التعلّمُ منها... علمًا أنّ هناك مفكّرين (أو منظّرين بالمعنى الإيجابيّ) أفادوا الحراكَ بوجهات نظرٍ أغنت النقاشاتِ وما تزال.

❖ ❖ ❖

على أنّ التواضع وحده لا يكفي، بل المطلوب أيضًا أمران: تفهّمُ منطلقات بعضنا البعض؛ ومرونتُنا في العمل. غير أنّ «المرونة» التي أتحدّث عنها يجب ألاّ تنعكس

على الموقف السياسيّ، أو على جوهر الهدف، بل ينبغي أن نكون حاسمين هنا. وهذا ما أعتقد أنّ الحراك نجح فيه.

عندما فَرض الشعارُ والتحركُ نفسيْهما على الساحة السياسيّة رأيناهما يتعرّضان للتشويه. وهذا يعود إلى أسبابٍ عديدة، منها ما يأتي:

ـ مواقفُ قوًى اعتَبرتْ نفسَها معنيّةً بالهدف ذاته لكنّها لم تتجاوز العقليّةَ غيرَ المنتِجة التي اعتادت العملَ بها.

ـ طائفيّةُ معظم وسائل الإعلام، وعملُها بحسب أجندات زعماء الطوائف أنفسهم.

ـ تعقيداتُ الواقع السياسيّ في لبنان، وهو واقعٌ يسمح لمعظم القوى في السلطة بأن تتبنّى شعاراتِنا وتشوّه أهدافَنا. وقد اتّفقنا على أن نردّ على ذلك بوسيلتين: أولاً، بإضافة «...ورموزه» إلى شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» بعد أول تظاهرة؛ وثانيًا، بإعلان عدم ثقتنا بأحدٍ من المسؤولين في موقع السلطة، وبأنّهم إذا أرادوا أن يَدعموا حراكَنا حقّاً فعليهم أن يُثْبتوا ذلك بالأفعال، وإلاّ فليستقيلوا هكذا اختصر البعضُ هدفَ إسقاط النظام الطائفيّ بمطلب «إلغاء الطائفيّة السياسيّة.» وهذا الاختصار سَمح لقوًى أو شخصيّات طائفيّة، أو لا تؤْمن بدولة المواطن والمساواة (في كلّ المجالات) بين المواطنين، أن تَعتبر نفسَها في الخندق معنا (ما زلتُ لا أفهم كيف يريد البعضُ إسقاطَ النظام الطائفيّ ولا يَقْبل بالأحوال الشخصيّة المدنيّة الاختيارية!؟). كما حاول البعض احتسابَنا على أحد أفرقاء قوى السلطة المتصارعة (٨ و١٤ آذار) ـ وهذا أيضًا ما أعتقد أنّنا تخطيناه (ولو ببعض الخسائر).

❖ ❖ ❖

هنا لا بدّ من فتح قوسين للإشارة إلى مسألتين تتعلّقان بموضوع بعض اليافطات التي رُفعتْ خلال التظاهرات.

الأولى هي أنّنا كنّا دائمًا نتّفق خلال التحضير للمظاهرة على أنّ الأولويّة هي لسلميّتها، وعلى أنّنا سنتعامل مع أيّة إشكاليّاتٍ بشكل حضاريّ وحريصٍ على احترام الرأي الآخر، ولكنْ من دون غضّ النظر عن أيّ شعارٍ أو موقفٍ يشوّه مضمونَ التظاهرة ويُلزم المشاركين به، وذلك حمايةً لأهدافنا واحترامًا لمن يأتي ليشارك معنا في التظاهرات تحت شعاراتٍ واضحة. غير أننا، كمنظّمين، لم نفلحْ دائمًا في ذلك.

المسألة الثانية هي أنّ علينا أن نفهم أنّ التظاهرة ليست «هايد بارك» ليأتي كلُّ مَن يرغب فيُدلي بدلوه ويرفع ما يريد من شعاراتٍ لا تمتّ بصلةٍ إلى الموقف الذي خرج المتظاهرون من أجله (وأخصّ بالذكر شعاراتٍ ذات علاقة بالمحكمة الدوليّة وسلاح المقاومة). إنّ حريّة الرأي أمرٌ نؤْمن به إيمانًا راسخًا، ولذلك مِن حقّ أيٍّ كان أن يتظاهر تحت الشعارات التي يراها مناسبةً؛ ولكنّ ما لا يجوز فعلُه هو أن يفرض شعاراتِه على الآخرين ـ وهذا ما يفعلُه بعضُهم عندما يرفع ما قد يتناقض مع آراء آخرين في التظاهرة نفسها. إنّ التظاهرة، في نهاية المطاف، هي تعبيرٌ عن موقف جمعيّ من مسألةٍ ما؛ ومن يُرِدْ أن يعبّر عن أمرٍ لا يتضمّنه هذا الموقفُ الجمعيّ، فليحترمْ رأيَ الآخرين ولينظّمْ تظاهرةً أخرى.

❖❖❖

بعد حسم الهدف من الحراك، وهو إسقاطُ النظام الطائفيّ بكلّ تجلّياته السياسيّة والاجتماعيّة في القانون وفي الممارسة وبناء دولة المواطن (التي يسمّيها البعضُ «الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة» ويسمّيها آخرون «الدولة المدنيّة» أو غير ذلك)، نعود إلى المرونة المطلوبة للتفاهم حول كيفيّة إسقاطه، إذ أعتقد أنّ هذا هو الآن أبرزُ التحدّيات أمامنا.

هناك وجهاتُ نظر مختلفة حول كيفية إسقاط النظام الطائفيّ: بين مَن يرى أنّ تحقيقه يتمّ عبر ضغط شعبيّ متزايد يؤدّي إلى شلّ قدرة مؤسّسات السلطة على الحكم، وبالتالي حلّ مجلس النوّاب وتشْكيل هيئة تأسيسيّة لوضع دستور جديد؛ وبين مَن يعتبر أنْ لا مفرّ من الاعتراف بمجلس النوّاب القائم ومن ثمّ تقديم مشاريع قوانين عبره، والضغط من أجل إقرارها، بما يَسمح ببداية تغييره

أنا أعتقد أنّ المطلوب هو تحقيق اختراقين أساسيين في الحدّ الأدنى: الأول هو إقرار قانون انتخابيّ يعتمد النسبيّةَ والدائرةَ الكبرى؛ والثاني إقرارُ قانون مدنيّ للأحوال الشخصيّة... علمًا أنّ هذا لا يختصر قضايا أساسيّةً مثلَ التربية والإعلام وقانون الأحزاب وغير ذلك، وعلمًا أيضًا أنّ هذا لن يكون بديلاً عن رفع المطالب الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تزداد إلحاحًا في مجال الجواب على سؤال «لماذا نريد إسقاط هذا النظام؟» وبها نتوجّه إلى الفئات الأكثر تضرّرًا منه.

هذا التباين في وجهات النظر عطّل قدرتَنا حتى الآن على الإجابة على أسئلة الناس الملحّة؛ وهو ما لا يجب أن يستمرّ.

قد يكون الحلّ، إنْ لم نتفقْ على وجهة نظرٍ واحدة، هو أن تجيبَ كلُّ مجموعةٍ بحسب وجهة نظرها، فنشكّل نوعًا من ائتلاف بين مجموعاتٍ لها الهدفُ الإستراتيجيُّ نفسُه لكنها تختلف على كيفيّة الطريق الأقصر للوصول إليه. علينا التسليمُ إذًا مجدّدًا بأننا لا نمتلك الحقيقةَ الوافية، وبأنّ وجهات نظرنا تحتمل المزيدَ من التفكير. وعلينا أن نمنحَ بعضَنا بعضًا مجالاً أرحبَ لنبرهن ما نعتقده الأفضل. وحين تُثبت أيٌّ من وجهات النظر صوابيتَها، فعلى الآخرين المضيُّ بها.

ليس التعاونُ في هذا المجال مهمّةً سهلة، ولكنها ليست مستحيلة. وهي بالطبع أسهلُ من إسقاط النظام ذاته!

في النهاية نحن جميعًا نصنع تجربتَنا بأيدينا، ولن يتبلور الطريقُ الصحيحُ إلا على أرض العمل والنضال. فهيّا إلى العمل، هيّا إلى النضال!

بيروت

عربي عنداري

ناشط من لبنان

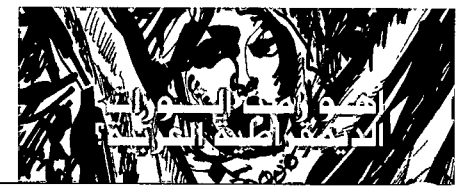

أزمة الشرعيّة في الأنظمة العسكريّة الوطنيّة: حالة الثورة المصريّة

□ شريف يونس

تقديم: الشرعية والشرعيّة السلبيّة

تَكْشف الثوراتُ ما أخفتْه النظمُ السياسيّةُ عمومًا، والسلطويّةُ بشكل أدقّ. ينزاح الغطاءُ لتتدفّق مكوِّناتُ الإناء أمام الجميع. الدولة البوليسيّة، الدولة الأمنيّة، الدولة السلطويّة، الدولة المملوكيّة المحدثة: هذه التعبيرات جرى تداولُها على نطاق واسع في الكتب والصحف قبل الثورة المصريّة بكثير. الكلام على خلافات داخل السلطة بشأن مشروع توريث السلطة إلى جمال مبارك، أو عمليّات الفساد، أو تزوير الانتخابات، كانت شائعةً في الصحف المستقلّة؛ لكنّ ما كشفتْ عنه الانتفاضةُ المصريّةُ تجاوز الخيالَ والتحليلات، وفتح أفقًا لفهم آليّات هذا النوع من النظُم ومشكلاته. إنّ الثورات لهي لحظةُ الحقيقة في كلّ بلد، وفي كلّ تاريخ.

هذا المقال يحاول أن يلقي نظرةً عامّةً أوليّةً على مشكلة الشرعيّة في هذا النظام، الذي أسّسه انقلابُ ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وعلى تطوّرها إلى لحظة الانفجار الأخير.

الشرعيّة مقولة استهلكتْها النظمُ السلطويّةُ في المنطقة حتى كادت تصبح سيّئةَ السمعة؛ وقد كتب البعضُ بالفعل أنّ هذه النظم لا تتمتّع بالشرعيّة بل تَحْكم بالقوة. لكنّي أقترح بدلاً من ذلك، ومع الاعتراف بأهميّة هذه الفكرة، أنّ التقبّل السلبيّ، بل بقاءَ النظُم لمجرّد انعدام القدرة على المقاومة الفعّالة لدى قطاعٍ معتبرٍ من الجمهور، يُعتبر في حدّ ذاته نوعًا من الشرعيّة: ذلك أنّ معناه هو أنّ النظام نجح في فرض فكرةٍ مؤدّاها أنه الخيارُ الوحيدُ المتاح أمام السكّان، ومن ثمّ أفضلُ الممكن، على الرغم من سوئه التامّ.

فضلاً عن ذلك، فإنه لا يوجد في واقع الأمر نظامٌ يستغني عن «الشرعيّة السلبيّة» هذه (هناك مقولةٌ مشهورةٌ لتشرشل: الديمقراطيّة نظام سيّئ لكنّه أفضلُ النظم السيّئة). وبصفةٍ عامّة، لا يوجد شرط إنسانيّ مثاليّ حقّاً، بل إنّ كلّ دولة وكلّ نظام يقومان على الاقتطاع من الحريّة ولو لتوفير حريّاتٍ أخرى في إطارهما. ولا يعني ذلك أنّ النظُم تستوي، ولا بطبيعة الحال أنّ الثورة مستحيلة (فها هي تحيط بنا صراحةً أو تطلّ برأسها في بلدانٍ عربيّةٍ كثيرة). القضيّة هي: ما هو نمط الشرعيّة الذي أقامه الضبّاطُ الأحرار، وكيف تطوّر إلى نقطة انفلاقه؟

شرعيّة يوليو

وُلد نظامُ يوليو بعاهةٍ مزمنةٍ في الشرعيّة منذ البداية. فقد جرى الانقلابُ في ظلّ حالة الطوارئ (أو الأحكام العرفيّة) التي أُعلنتْ بعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢، واستمرّت بعد ذلك مع انقطاعاتٍ قليلةٍ حتى الآن. وصدرتْ كلُّ الدساتير والإعلانات الدستوريّة، أتمّ الاستفتاءُ عليها أمْ لم يتمّ، في ظلّ هذه الحالة. وكان ملخّصُ ما فعله نظامُ يوليو هو تحويل «حالة الطوارئ» إلى نظام حُكم: فباسم «الشعب» صودر أيُّ نشاطٍ في المجال العامّ، وأُخضع لقبضةٍ بوليسيّة، وأُفهم الجميعُ أنْ ليس لأحدٍ حقوقٌ أو كرامةٌ تعلو فوق القبضة الأمنيّة.. باستثناء مَن يَملك قسمًا من السلطة، وبقدْر نجاحه في الاحتفاظ بها في الصراعات العديدة بين المؤسّسات (وأشهرُها صراعُ ناصر وعامر).

وقد اعتُبر هذا الوضعُ الاستثنائيّ (بالمعايير الدستوريّة) انتقاليّاً، وأسماه الضبّاطُ الأحرار أنفسُهم فراغًا سياسيّاً. ولكنّ طريقة ملئهم إيّاه تلخّصتْ في تكوين مجالس منتخبةٍ كثيرةٍ، محلّيّةٍ ونيابيّة، وتنظيماتٍ سُمّيتْ شعبيّة مثل الاتحاد الاشتراكيّ، ومجالس نقابات، كانت جميعًا تحت القبضة الأمنيّة. وتلخّصتْ صلاحيّاتُ هذه المؤسّسات في تنظيم عمليّة جمع العرائض والشكاوى ليقوم النظامُ بتلبية ما يستطيع تلبيتَه منها ــ وهو ما أسمّيه سياسة مبادلة المكاسب «الشعبيّة» بالتأييد. بعبارةٍ أخرى، استُكمل نظامُ الطوارئ بنشاطٍ شبهِ نقابيّ سُمّي «العمل السياسيّ» بدلاً من السياسة. وللإنفاق على هذا البديل استعمل النظامُ الحاكمُ التأميمات، بالإضافة إلى اللعب على تناقض المعسكريْن العالميْن، الشرقيّ والغربيّ، في فترة الحرب الباردة، للحصول على مبالغ طائلةٍ منهما معًا. وبالفعل، كانت مصر تنفق في ظلّ هذا الوضع أكثر بكثير من إمكانيّاتها، سواءٌ في الاستثمارات أو في الاستهلاك.

أما من الناحية الإيديولوجيّة، فكان المنطقُ الكامنُ وراء هذا الوضع بمجمله هو أنّ الشعب فاسد (وهذا ما قيل صراحةً في البداية أثناء فترة الصراع مع الأحزاب)، وأنّه في حاجة إلى وصايةٍ وتوجيهٍ حتى يصبح راشدًا قادرًا على حكم نفسه بنفسه من غير أن يخدعَه أحد. ومن العبارات الشهيرة في هذا الصدد ما قاله عبد الناصر في ميدان المنشيّة، بعد إطلاق الرصاص عليه عامَ ١٩٥٤، من أنّه علّم المصريين العزّة والكرامة. وفي سنة ١٩٥٧ أوضح لمجلس

الأمّة، في أول اجتماعٍ له بعد الانقلاب، أنّ مهمّته ومهمّة المجلس هي أنْ يصنعا شعبًا مدركًا حيّاً في هذا البلد، وأنّ «أفراد البشر هم المادةُ الخام» على حدّ تعبيره.

وعلى الرغم من أنّ هذه النغمة تراجعتْ كثيرًا، خصوصًا بعد حرب السويس، لتتحوّل إلى قصيدةٍ لا نهايةَ لها تتغنّى «بالشعب المُعلِّم،» فقد كان المطلوبُ من الشعب أن يعلّم الحكامَ سرّاً، عن طريق العرائض والشكاوى، ليتولّى الضبّاطُ الحكمَ نيابةً عنه. وليس من قبيل المصادفة أنّه في العام ٢٠٠٦، أفلتتْ من أحمد نظيف، آخر رؤساء الوزارات في عهد مبارك، الفكرةُ نفسُها مرةً أخرى: الشعب ليس مؤهّلاً للديمقراطيّة؛ وهو ما كرّره عمر سليمان قبيْل خلع مبارك في حديثٍ شهيرٍ إلى محطّةٍ أمريكيّة

نعم، إنّ الثورات هي دائمًا لحظةُ الحقيقة.

صدع الشرعيّة واقتصاد السوق

لم تقتصرْ مشكلاتُ نظام يوليو وانكساراتُه على هزيمة ١٩٦٧ الشهيرة فقد دخل في أزمة اقتصاديّة متفاقمة منذ اكتماله عام ١٩٦٤، وأخذ يسعى إلى تعديل نفسه، تارةً بفتح بابٍ ضيّقٍ لمشاركة شعبيّة ما، وتارةً بإجراء تحوّلاتٍ نحو اليمين مثل مشروع إنشاء منطقةٍ حرّةٍ في بورسعيد (أوقفتْه الهزيمة). وفي مايو ١٩٧١ حُسمت الصراعاتُ داخل أجنحة النظام بانتصار يمين الناصريّة على يسارها بقيادة السادات، وانتهى ذلك بالاتجاه إلى مواجهة مشكلة الانهيار الاقتصاديّ بسياسة «الانفتاح الاقتصاديّ» الشهيرة. وكان هذا التحوّل هو الذي فاقم أزمةَ شرعيّة نظام يوليو، بما أدّى إلى تشكيل مجموعاتٍ داخله تضع الخططَ للنيل من استقرار البلاد وإشاعة الفوضى والرعب والتخريب للحفاظ على السلطة، على نحو ما رأينا، وكأننا أمام سلطةٍ استعماريّةٍ غاشمةٍ وعنصريّة.

فما معنى هذا «التطعيم» لشرعيّة يوليو باقتصاد السوق؟ ولماذا أدّى الهجينُ الناتجُ إلى هذا الوضع في نهاية حكم مبارك؟

كان نظام يوليو من الناحية البنيويّة عبارةً عن «إقطاعيّات» مختلفة، بتعبير عبد الناصر نفسه: الجيش، الأمن، البيروقراطيّة، القطاع العامّ، الاتحاد الاشتراكيّ، مجلس الأمّة، ويتولّى الرئيسُ تنظيمَ الصراع وحفظَ التوازنات بينها. وكان ما احتفظ لها بالتماسك حول قلبٍ أمنيّ هو تماسك المجموعة المؤسِّسة من الضبّاط الأحرار من الصفّيْن الأول والثاني، وبعض معاونيهم المدنيين. ولكنْ شهد عهدُ السادات من العام ١٩٧٤ (وحتى الآن) إعادةَ ترتيبٍ للتحالفات، وإضافةَ مكوّناتٍ، بما يتناسب مع سياسات التحول البطيء إلى اقتصاد السوق وتحوّل التحالفات الدوليّة للحصول على قبول البلدان الرأسماليّة الكبرى واجتذاب المعونات والاستثمارات. وترافق مع ذلك استكمالُ حرب التحريك سنة ١٩٧٣ لبناء سلام مع إسرائيل.

كان المسمّى الذى أُطلق على هذا التحول هو «الشرعيّة القانونية» بدلاً من «الشرعية الثوريّة،» بالإضافة إلى فكرة «السلام.» لكنّ هذه «الشرعيّة الجديدة» استبقتْ حكمَ الطوارئ واقتصرتْ على تدعيم موقع مجلس الشعب داخل النظام وتطهير الاتحاد الاشتراكيّ من الاتجاهات المعادية لـ «الانفتاح» بإعلان تعدّد الأحزاب وتشكيل الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ، ثم، بالتدريج البطيء تحرير الإعلام والثقافة جزئيّاً مع استبقاء اليد العليا للنظام فيهما.

هذا التحول نحو اقتصاد السوق يُعتبر أبطأ تحوّل من نوعه بالنسبة إلى النظم السلطويّة في العالم. ومع ذلك فقد كان يجري وسط مقاومة قويّة، بسبب إجرائه من داخل النظام السلطويّ بتطهيراتٍ محدودة، كان أكبرها في مايو ١٩٧١. وحين انفجر الشارع، المدجَّن أصلاً، والمستبعَد من حسابات التحوّلات في يناير ١٩٧٧، اضطرّ النظامُ إلى مزيد من الإبطاء، وإلى الاعتماد بشكل متزايد على المساعدة الخارجيّة فترتّب على ذلك أنْ قام اقتصادُ سوق احتكاريّ في إطار السلطويّة الموروثة، بانتقاء رجال أعمال (أو طامحين إلى أن يكونوا كذلك)، وتشجيعِهم، ومنحِهم امتيازاتٍ وأراضيَ ليصبحوا طبقةً محظوظةً ومالكةً، اسمًا، لكنّ معظم أفرادها تحت رحمة النظام وبالفعل، هرب بعضُهم خارج البلاد خوفًا من تقلّب الأحوال، إلى أن استقرّت المجموعةُ المحظوظةُ التي تشكّلتْ منذ أواخر التسعينيّات قرب مواقع السلطة حتى نهاية عهد مبارك. وتمّ الإبقاءُ على درجاتٍ من الدعم والعمالة الزائدة في الحكومة والقطاع العامّ للحدّ من إمكانيّات التمرّد الواسع، خصوصًا بعد درس انتفاضة يناير ١٩٧٧. كما استُبقي نظامُ ٥٠٪ من المقاعد للعمّال والفلاحين، أيْ عمليّاً لأفرادٍ يعتمدون اعتمادًا تامّاً على النظام السلطويّ، ومهمّتُهم تمثيلُ المؤسّسات الفاسدة التي تتحدّث باسمهم، مثل اتحاد العمّال البوليسيّ.

حال استمرارُ النظام وإعادةُ تكييفه، إذنْ، دون حلّ أزماته بشكلٍ جذريّ. وكان البطء في التحوّل هو الحكمةَ بعينها؛ ذلك لأنّ التحوّل كان يتناقض من نواحٍ كثيرةٍ مع أسس النظام الأبويّ الزبونيّ لكونه يضرب مبدأ «المكاسب مقابلَ التأييد» من جهة، ويعرّي الاحتقارَ الكامنَ للشعب في قلب إيديولوجيا النظام من جهةٍ ثانية.

لكنْ مع تفاقم الأزمة الاقتصاديّة فى الثمانينيّات أصبح من الضروريّ الإسراعُ بهذا التحوّل إلى اقتصاد السوق في إطار السلطويّة، وبالتالي بناء أوليغارشيّة محظوظة. وقامت الخطّة على توسيع مجال حريّة التعبير والتظاهر المحكوم والاحتجاج، بهدف تقليل الاحتقان المترتّب على التحوّل وتعويض القطاعات الأكثر نشاطًا بالاستجابة لبعض مطالبها. لكنّ هذا التصرّف أدّى إلى خسارة النظام هيمنتَه الإيديولوجيّةَ أو إلى تآكلها بشكلٍ خطير، باستثناء فكرة «انحطاط الشعب» المؤسِّسَة له. فقد أصبح النظامُ هو أيضًا، في نظر السكّان، منحطّاً

مصر مبارك شرطة وعصابات عامة وعصابات خاصة من المجرمين والبلطجية

وفاسدًا بما يتجاوز «انحطاطَ الشعب وفسادَه.» أضفْ إلى ذلك أنّ التحوّلات كانت تعني إعادةَ ترتيب علاقات القوى داخل النظام، بما أدّى إلى تزايد الصراع بين أطرافه المختلفة. وكانت العلامةُ الأبرز على ذلك هي التفكّكَ المتزايدَ داخل الحزب الذي سُمّي حاكمًا، وعجزَ القيادة عن التحكّم في تصرّفات أعضائه. وفي المقابل رفض النظامُ الحلَّ الممكنَ، ألا وهو تفكيكُ تحالفاته في أحزابٍ مختلفةٍ تتنافس على السلطة (وهو مشروع طرحه عبد الناصر ولم ينفّذه منذ سنة ١٩٦٥)، لأنّ ذلك يستدعي إجراءَ جراحاتٍ دستوريّةٍ وبنيويّةٍ فيه، بإفلات جانبٍ من تقسيم الكعكة من يديه وتزايدِ سطوة قواه المتناحرة المختلفة.

كانت المحصّلة ضرورة تشديد القبضة الأمنيّة مع تزايد مخاطر التحوّل. فقامت صيغةٌ فحواها حكمُ الأقليّة الموالية لأجندة إصلاحات رجال الأعمال الكبار المحظوظين، مدعومةً بالشرطة وبعصاباتٍ عامّةٍ (تجنّدها الشرطةُ) وعصاباتٍ خاصّةٍ من المجرمين والبلطجيّة والشرائح الرثّة التي تدخل الميدانَ اللاسياسيّ، إنْ جاز التعبير، لإرهاب قطاعاتٍ معيّنةٍ من الجمهور، فضلاً عن تشديد القبضة الإرهابيّة العامّة على المجتمع بتفاقم إرهاب الشرطة. وبلغ هذا التوجّهُ ذروته بإعداد خططِ تخريبٍ عامّةٍ في حال تفاقم الاحتجاجات أو تململ أيّة قطاعاتٍ تحتمي بالنظام (مثل الكنيسة في حادث العمرانيّة على الأقل). كما تكشّف هذا التوجّهُ بشكلٍ فاجرٍ في ميدان التحرير، وفي إطلاق سراح المجرمين، وفي خطّة وزارة الداخليّة المعدّة سلفًا لبثّ الرعب في المجتمع ــ وهي خطّة تدلّ على وعي النظام بمخاطر تحوّله المتناقض نحو اقتصاد السوق الاحتكاريّ وهشاشةِ شرعيّته التي دخلتْ في تناقضاتٍ متزايدة.

كان أملُ النظام في خطة التفريغ الأمنيّ أن تفلح الشرطةُ، بأقسامها السريّة وعصاباتها الداخليّة، في وضع المجتمع بأكمله في حالة حصار، بالأمن من القلب واللاأمن من الأطراف، وإعداد جهاز سريّ داخل الأجهزة السريّة يتولّى ذلك. وهو أمر فظيع لم يرتكبه الاحتلالُ البريطانيُّ لمصر، وكان بمثابة الدليل النهائيّ على أنّ مقولة «الدولة المتحضّرة التي تجلب الحداثةَ إلى شعبٍ غير متحضّر» أصبحتْ فارغة من أيّ محتوًى

هذا التحوّل إلى نظام مافيويّ لا يكشف عن انحطاط النظام فحسب، بل عن قضيّة جوهريّة أيضًا: فشل النظام في توليد شرعيّة جديدة، أو تطوير شرعيّته العوراء القديمة. إنّ التحول الليبراليّ في الاقتصاد بهذا الشكل السلطويّ قطع الطريقَ على أيّة إمكانيّة لحشد قطاعات اجتماعيّة مؤيّدة له. وبدلاً من ذلك أُنشئتْ شبكةٌ واسعةٌ من المنتفعين أخذتْ هي نفسُها تختلف في ما بينها بسبب تفاوت حظوظها. باختصار، كان المسار قبل الانتفاضة هو إعمال التمزيق في المجتمع بالبوليسيّة، والفساد، وشراءِ الولاءات بطرق غير مشروعة، وصولاً إلى ارتكاب أعمال إرهابيّة على يد النظام نفسه.

طاول ذلك عقيدةَ الأمن القوميّ المصريّ نفسَها، بتناحر أطراف النظام، وتشكيلِ مجموعاتٍ فرعيّة سريّة داخل أجهزته، وهيمنةِ المنطق البوليسيّ بشكل فاجر على كافة شؤون البلاد. وظلّ أنصارُ «الأمن القوميّ» على عقيدة أنّ أمن النظام السلطويّ هو أمن البلاد، بينما كان النظام يعتمد فى الواقع على إرهاب يوميّ منظّم ضدّ الشعب: فاستعمال البلطجة وأعمال الاغتيال وغير ذلك لم يكن أمرًا جديدًا يحدث لأول مرة فى عهد الانتفاضة.

الثورة

كانت الثورة، إذن، لحظةَ الحقيقة. فقد كشفتْ عن المخطّطات السوداء، وقطعتْ عليها الطريقَ، لتنقذ البلادَ من القطاع الأكثر انحطاطًا من الطغمة الحاكمة، ولتمنعَ وصولَ عمليّة تمزيق المجتمع إلى نهايتها. لقد أوقفت الانتفاضةُ عمليّةَ حصار المجتمع بين عنف النظام وعنف حثالته المأجورة، وذلك: بالتضامن العالي، والأخلاقيّاتِ الراقية التي كشف عنها سلوكُ المشاركين فيها، والتضامناتِ على مستوى كلّ شارعٍ للحفاظ على الأمن. الثقة المتبادلة حلّت، وإنْ إلى حدّ ما، ولو عند المنتفضين أكثرَ من غيرهم، محلَّ التوجّس المتبادل. وتراجع خيارُ التفكيك الإجراميّ للبلاد، وأزيح أبرزُ رجاله، وأصبح الخيارُ المطروحُ هو استيعاب الانتفاضة؛ الأمرُ الذي يعني أن يقرّر النظامُ أو القطاعاتُ الصاعدةُ فيه إجراءَ تعديلاتٍ أساسيّةٍ على بنية الدولة، وبالتحديد إعادةَ فتح المجال السياسيّ.

إزاء الضعف التنظيميّ للثورة، الذي أمل أن يكون موقّتًا في ظلّ الحراك السياسيّ الواسع المدفوع بالقلق، ما زال الرهانُ قائمًا حول المستقبل. إلى أيّ حدّ سيقوم مجالٌ سياسيّ يعلو فوق أجهزة الدولة ويقودها؟ وإلى أيّ حدّ، في المقابل، سيتمّ استبقاءُ جوانب من شرعيّة الطوارئ القائمة على الخوف المتبادل؟

يبدو لي أنّ التوازنات العامّة، والأزمةَ الجوهريّة التي كشف عنها اقتصادُ السوق السلطويّ، ستعوّق بشدةٍ أيّة مساع للعودة إلى نمط الشرعيّة الأصليّ للنظام، وفقًا لنظريّة «القلب الصلب.» فالتحوّل إلى اقتصاد السوق أصبح إجباريًا، بشكلٍ أو بآخر، لمجرّد الحفاظ على النمو الاقتصاديّ المحدود. وقد ثبت أنّ السوق وحالة الطوارئ معًا تفضيان إلى دولةٍ مافيويّةٍ فاشلة، فقدتْ فوق ذلك، بفعل الانتفاضة، الكثيرَ من أرصدتها ومصادر قواها. ولعلّ هذا الوضع في حدّ ذاته يفسّر جانبًا كبيرًا من التزام الجيش بفتح مجالٍ عامٍّ سياسيّ، باعتباره المخرجَ الذي يسمح له بالانسحاب منتصرًا (بفعل تأييد الشعب له)، وبالإفلات من التوتّر المنهِك الناجم عن الوقوف على حافّة شرعيتين متناقضتين.

لقد طال المقالُ أكثر ممّا ينبغي، وهناك الكثير من الجوانب المتعلّقة بالشرعيّة في الوضع الحاليّ، وبالصراعات من أجل تكييف المجال العامّ بين الديمقراطيّة والطوارئ. ودخلتْ قوًى لم يكن لها أيُّ وجود مباشر فى المجال السياسيّ. وتنفّستْ خلايا المجتمع بعد طول كبت، بكلّ اتجاهاتها، وأصبح مستقبلُ البلاد مرهونًا بالصراع السياسيّ بما يفجّره من قوًى وطاقات تعيد إلى البلاد حيويّتها وتقضي على شلَل السلطويّة وكآبتها.

عاشت الثورة.

القاهرة

شريف يونس

كاتب مصريّ.

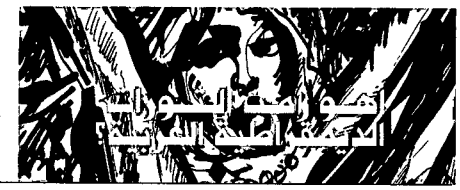

قولٌ في الثورات العربيّة والإسلام السياسيّ

□ إيّاد العبد الله

جملةٌ من المفاجآت حَمَلَتْها لنا الثوراتُ العربيّة. ومنها، وليس أهمّها بالضرورة، ما يتعلّق بالحضور الثانويّ، في أحسن الأحوال، للإسلام السياسيّ على أرض الواقع.

فقد سبق أن ارتبط في ذهن الجميع تقريبًا أنّ الإسلام السياسيّ هو وحده مَن يستطيع أن يملأ الساحات، وأن يكون بديلاً لأنظمة الحكم العربيّة، التي لعبتْ على هذه الحيثيّة كي تؤمّن تأبيدَها واستقرارَها في الحكم.

مدخل

كان لدخول «البلاد الإسلاميّة» عصرَ الحداثة أن كرّس الإسلامَ واقعةً عالميّةً لا يمْكن التغاضي عنها. يصحّ هذا على «الإسلام» ذاته، الذي تحرّر، نسبيّاً، من الانشغال بأصول الفقه والتشريع والآداب السلطانيّة (وهو ما غدا في الأزمان المتأخّرة نقلاً عن نقل)، ليَدخل في فضاءٍ جديدٍ، قوامُه السجالُ والصراعُ والتشاكلُ مع «آخرَ» داهمَه و«أيقظه» على قيمٍ ومبادئَ وأنماطِ حياةٍ كان بعيدًا عنها.

كما يصحّ ذلك أيضًا على «الغرب» الذي تجنّد عددٌ من مؤسّساته ونُخبه بغيةَ الخوض في «الإسلام» ومجتمعاته، بحثًا ونقدًا وتوظيفًا ـ وهذا هو مضمونُ الاستشراق غالبًا.

المسألة الإسلاميّة في المدرَك الغربيّ المعاصر

على حساب الفكرة الإسلاميّة، أخذت العروبةُ بالظهور والتوسّع ابتداءً من نهايات القرن التاسع عشر. وإذ كانت «العروبة الأولى» الوارثة للعثمانيّة ذاتَ مضمون استقلاليّ دستوريّ، ليبراليّ إلى حدّ ما، فإنّ الكفاحيّة ضدّ الغرب المستعمِر غدت هي النزعةَ الغالبةَ على «العروبة الثانية» مع بداية ثلاثينيّات القرن المنصرم، لتبلغَ ذروتَها بعد الحرب العالميّة الثانية على يد حزب البعث وجمال عبد الناصر.

مشكلةُ الغرب مع هذه العروبة الأخيرة هي في عدائيّتها له وقابليّتها للانحراف صوب الحضن السوفييتيّ، العدوّ الأساس آنذاك. فعلى رغم إعلان العروبة عدمَ انحيازها، فإنها كانت ميّالةً، على صعيد الشعارات والعلاقات والأهواء، إلى أهل الاشتراكيّة الشرقيين. وكان التسلّل الشيوعيّ إلى الشرق الأوسط أحدَ كوابيس الغرب، وكان لا بدّ من وضع حدّ لهذه الكوابيس.

هكذا سيَظهر «الإسلامُ» الإيديولوجيا المعتمدةَ في محاصرة الشيوعيّة والقوميّة العربيّة العلمانيّة المعادية للغرب، وهو ما سيجد تعبيرَه الأفصحَ في مبدإ ترومان: «محاصرة الشيوعيّة بالإسلام.» فوفق هذه الرؤية، سيقف «الإسلامُ» سدّاً عقائديّاً وأخلاقيّاً وسياسيّاً يذود عن مصالح الغرب في وجه أعدائها. وهنا ستكون بداية «الإسلام النفطيّ،» الذي سرعان ما سيتهيكل في مؤسّساتٍ ومثقفين وعقائديين لا همّ لهم سوى النيل من الأفكار «التقدميّة» وأنظمتها. وجديرٌ بالذكر هنا الدورُ الذي سيلعبه الغربُ في مباركة قيام جامعة الدول الإسلاميّة من أجل تحجيم دور جامعة الدول العربيّة (الواقعة تحت هيمنة مصر الناصريّة آنذاك)، وفي دعم «الإسلام الجهاديّ» في أفغانستان لتكبيد السوفييت وأنصارهم خسائرَ فادحةً وإشغالِهم عن التفكير في المضيّ نحو مناطق نفوذٍ جديدةٍ في الشرق الأوسط.

آنذاك لم تكن ثمّة مشكلةٌ بين السياسات الغربيّة وبين هذا «الإسلام» بالتحديد. المشكلة ستأتي فيما بعد، على أثر قيام الثورة الإيرانيّة ذات الحساسيّة الشديدة العداء للغرب عمومًا، وللولايات المتحدة وإسرائيل خصوصًا. ولقد كان الشاه شرطيَّ الولايات المتحدة في الخليج العربيّ، والراعي لمصالحها، وكانت خسارتُه كارثةً إستراتيجيّةً لسياساتها، ولاسيّما أنّ حكام إيران الجدد يهدّدون بتصدير ثورتهم خارج حدود بلادهم، وهذا هو التهديدُ الأخطرُ الذي كان على الولايات المتحدة أن تواجهه.

هذه الحالة الجديدة ستعبّر عن نفسها، في ذهن بعض النخب الغربيّة والأمريكيّة بوجه خاصّ، على شكل تنميطاتٍ وصور ذهنيّة عن الإسلام، جاعلةً منه عدوّاً سيحتلّ الواجهةَ بعد زوال الخطر الأحمر خصوصًا. وهو ما لن يتزحزح إلى حدّ كبير إلاّ مع قيام الثورات العربيّة مؤخّرًا.

وكمثالٍ على بعض هذه التنميطات ان يعتبر برنارد لويس أنّ الإسلام ذاته، لا الأصوليّة الإسلاميّة فقط، في تعارضٍ مع الديمقراطيّة الليبراليّة. وترتفع النبرةُ عند هنتنغتون الذي يقرّر أنّ لبنان المسيحيّ هو وحده الذي عاش الديمقراطيّةَ في محيطه العربيّ، وأنّ هذه الديمقراطيّة اللبنانيّة انهارت بعد أن أصبح المسلمون أغلبيّة! وهو ما سينعكس في دعوةٍ صريحةٍ إلى دعم أنظمة الحكم في الشرق الأوسط، وفي عدم إجبارها على تقديم أيّة تنازلات في مجالَي الديمقراطيّة وحقوق الإنسان.

الأنظمة العربيّة والعفريت الإسلاميّ والغرب

تهلّلتْ أساريرُ الحكّام العرب بسبب الرُّهاب الغربيّ من الإسلاميين؛ ذلك لأنّ هؤلاء غدوْا البديلَ المرجَّحَ والوحيدَ للأنظمة العربيّة التي أمعنتْ في سحق أيّ حياة سياسيّة واجتماعيّة في بلدانها

ففي مصر، المدلَّلة من قِبل الغرب، بسبب موقعها ودورها الاستراتيجييْن، ولدعمها لعمليّة السلام مع إسرائيل في المنطقة، ارتفعتْ وتيرةُ المجابهة المسلّحة بين الإسلاميّة المجاهدة ونظام مبارك منذ بداية التسعينيّات في القرن المنصرم، وهذا ما سارعت الولاياتُ المتحدة إلى احتوائه عبر دعم مبارك في وجه الإسلاميين وفي المقابل، لن يوفّر الحكّامُ العرب فرصةً لتذكير الغرب، تصريحًا أو تلميحًا، بأنّهم حلفاؤه في الحرب على «الإرهاب الإسلاميّ.» فبعد حادثة تفجير مركز التجارة العالميّ عام ١٩٩٣، سارع مبارك إلى تذكير الأمريكيين بتحذيراته من شبكة «أصوليّة إسلاميّة» في الولايات المتحدة، ليدعوها إلى التصدّي لهذه الجماعات وداعميها، كإيران والسودان وإسلاميي أفغانستان.

ولا زالت اللعبة مستمرّةً حتى الآن، ولن يكون آخرَ فصولها صراخُ القذّافي وهو يهدّد العالم بأن البديل الأكيد منه لن يكون سوى تنظيم القاعدة، وهو ما سينعكس على أمن إسرائيل نفسها!

«وداعًا» ابن لادن

إلى أيّ حدّ كان وهمُنا حول تنظيم القاعدة كبيرًا؟ مشروعيّة هذا السؤال تجد نفسها في وقائع كثيرة، لعلّ أوّلها وأهمّها: أنّ هذا التنظيم، المدجَّج بالتنظيم والإعلام والمال والإيديولوجيا والأنصار، عجز عبر تاريخه المناهض للغرب وللأنظمة العربيّة عن تحقيق أيّ هدف من أهدافه، بل عجز أيضًا عن خلق «إجماع» عند العرب على أهدافه ووسائله كذلك. وفي المقابل، استطاعت حالةٌ فرديّة، هي حادثة «انتحار» الشاب التونسيّ محمد البوعزيزي، أن تكون الشرارةَ التي أشعلت الثورة في غير بلد عربيّ.

ترى، كيف كانت ردّةُ فعل الشعوب العربيّة ستكون إزاء خبرٍ عن انتحاريّ من تنظيم القاعدة فجّر نفسَه في أيّ مكان، ولو كان مركزًا للأمن؟ أليس ذا دلالةٍ إصرارُ اليمنيين على ثورتهم السلميّة رغم توافر الأسلحة بين أيديهم؟

لقد استطاعت هذه الثورةُ السلميّة أن تهزّ أركانَ نظام علي عبد الله صالح، فما الذي فعلته «القاعدة» على هذا الصعيد؟ تقوية ذلك النظام! إذ جرّته إلى الميدان الذي يَبْرع فيه، مع أشقائه الحكّام العرب، وهو استخدامُ العسكر في المعارك الداخليّة؛ كما ضمِنتْ له تعاطفَ الغرب وكلِّ مَن يحرص من العرب على أن لا تُجاورَه «القاعدة» كنظام حكم!

الدرس الأول الذي لقّنتْه الثوراتُ العربيّةُ للغرب ولبعض النّخب المتعلمنة أنّ الأنظمة المستبدّة هي الجاذبُ الأكبرُ للقاعدة ولأشباهها. أليست هي صاحبة الثنائيّة الشهيرة: «إمّا نحن وإمّا الإرهاب المتأسلم»؟!

لقد كان العنفُ نقطةَ ارتكاز أساسيّةً لكلّ المعايير الإيديولوجيّة والحركيّة التي تنطلق منها القاعدة في تعاملها مع الواقع. واستندتْ في تدعيم هذه النقطة إلى معطياتٍ حسيّةٍ تحيل على الاستبداد العنيف الذي تمارسه الأنظمةُ ضدّ شعوبها، وعلى واقع معيشةٍ بائسٍ ترزح تحته هذه الشعوبُ، وعلى فشل الأنظمة بعد عقودٍ من تسلّطها في تحقيق أيّ مكسب على صعيد فلسطين أو غيرها من القضايا القوميّة والوطنيّة العالقة التي كانت إحدى أهمّ الشمّاعات التي برّرت هذه السلطاتُ من خلالها وجودَها.

وإضافةً إلى ما سبق، فإنه ممّا لا شكّ فيه أنّ القاعدة استندت إلى خلوّ تاريخ العرب المعاصر من كلّ ما يشير إلى إمكانيّة تغيير الواقع أو أنظمة الحكم بالطرق السلميّة؛ فلقد كان العنفُ هو سبيل ذلك «التغيير» غالبًا، والحاكم لا يغادر كرسيّه إلا بانقلاب (أو عندما يأخذ اللهُ أمانتَه). وبكلمة أخرى، فقد استمدّ تنظيمُ القاعدة أحدَ أهمّ مبرّرات وجوده من حالة الإحباط وانسداد الأفق التي وصل إليها الإنسانُ المحكومُ بأنظمة العسف.

ما فعلته الثوراتُ العربيّةُ السلميّةُ هو أنّها استطاعت أن تنجز في أيّام ما عجز عنه فعلُ «القاعدة» العنيف في عقود. بل إنّ القوى الإسلاميّة نفسها التحقتْ بشباب تلك الثورات وبمطالبهم التي لا تتعلّق بإقامة دولة الخلافة أو تطبيق الشريعة الإسلاميّة، بل بالكرامة والديمقراطيّة والدولة المدنيّة ومحاربة الفساد، مع أنّ بعض هذه المطالب (كالثاني والثالث) من الرذائل المستوجبة للتكفير في تنظيم القاعدة (راجعوا الرسالة التي أطلقها أيمن الظواهري، وفيها تأسّف على قبول «بعض الإسلاميين» بهذه المفاهيم الكافرة، في إشارة إلى الإخوان المسلمين في مصر غالبًا). ومن هنا ليس غريبًا أن نرى في مستقبل ليس ببعيدٍ تحوّلَ الحمولة التنظيريّة التكفيريّة في تنظيم القاعدة باتجاه تكفير الدولة الوليدة عن الثورات، وسجالاً عنيفًا مع إسلاميّي هذه الدولة الناشئة

مناخُ الإحباط، كأن تكون النتائجُ على الأرض في مصر الثورة مثلاً مخيِّبةً للآمال، قد يجعل للقاعدة مَن يصغي لخطابها من جديد. وحالاتُ الفوضى، كما قد يحصل في ليبيا واليمن في ظلّ تعنّت القذّافي وصالح وعدم رضوخهما لمطالب شعبيْهما بل دفعهما الأمورَ إلى حدّ الانفجار الأهليّ (حصل في ليبيا)، قد تمهّد أمام القاعدة موطئَ قدم في صناعة الأحداث ورسم مصير تلك البلدان. ولربّما كان أكثرَ ما يتمنّاه صالح الآن هو دخولُ القاعدة إلى خطّ المواجهة، وضربُها أهدافًا أمريكيّة أو غربيّة، بما قد يعني إعادةَ خلط الأوراق وضمانَ الدعم الغربيّ أو صمتِه إزاء قمع التظاهرات بالقوة العارية.

أكثر ما يتمنّاه صالح الآن هو دخولُ القاعدة إلى خطّ المواجهة، وضربُها أهدافًا أمريكيّة أو غربيّة، بما قد يعني إعادةَ خلط الأوراق وضمانَ الدعم الغربيّ أو صمتِه إزاء قمع التظاهرات بالقوة العارية

هل الإسلام السياسيّ برمّته هو القاعدة؟

من الظلم الإجابة بنعم: فمروحة القوى والتجارب الإسلامانيّة تتراوح ما بين التجربة التركيّة لحزب العدالة والتنمية، وصولاً إلى تنظيم القاعدة، مرورًا بالإخوان المسلمين وحركة النهضة التونسيّة وغيرهما.

إنّ هذه الـ «نعم،» القاسية والخائفة والمجافية لواقع الحال، هي ما تحرَّرَ منها بعضُ «الغرب» وبعضُ علمانيينا بفضل الثورات العربيّة. لكنْ بقي آخرون من أهل العلمانيّة يعيشون رُهاب قيام أفغانستان جديدة، ولو كانت الإسلاميّة التي تواجههم هي من عيار حركة النهضة التونسيّة مثلاً! وقد لا يكون بعضُ هذا الهوى الأخير بريئًا، بل محاولة لبناء شرعيّةٍ علمانيّةٍ تحتكر فهمَ المجتمع ومناحي الدولة، وبشكل يتقاطع مع فهم مَنْ خلعتْهم هذه الثوراتُ.

ليس واضحًا حتى الآن إلى مَن ستؤول أمورُ الحكم في كلّ من تونس ومصر. إلا أنّه من الواضح غالبًا أنّ طموحًا يسعى إلى شكلٍ مؤبّدٍ للحكم، وإلى إعادة القبض على المجتمعات وتهيئتها وفق منظور إيديولوجيّ أحاديّ الوجهة، قد سقط وولّى إلى غير رجعة... بغض النظر إنْ كان الإسلاميون في السلطة أو سواهم.

من الواضحّ أنّ الإسلاميين هم الأكثر تنظيمًا وشعبيّةً من قوى يساريّة وليبراليّة موجودة في الحالتين المصريّة والتونسيّة وغيرهما ـ وهذا يعني أنّ احتمالَ وصول الإسلاميين إلى السلطة أكثرُ ترجيحًا. ولكنّه سيكون وصولاً مقيّدًا بمدى قدرتهم على تلبية مطالب الناس والتصدّي بنجاعةٍ لمقتضيات المرحلة الجديدة.

كما أنّ واقع ما بعد الثورات سيكون امتحانًا لأهل اليسار والليبراليّة وفرصةً لتطوير فرصهم وحضورهم في مجتمعاتهم؛ فزمنُ الاستبداد قد ولّى، ولا عذر لأحد بعد الآن.

خاتمة

في عام ٢٠٠٣ تمّت إطاحةُ نظام صدّام حسين في العراق. ساد بعدها مزاجٌ لدى بعض السياسيين والناشطين يَحْصر إمكانيّةَ التغيير في تدخّل خارجيّ على شكل غزو أو غيره. الأساس الذي يكمن وراء هذا المزاج هو حالةُ اليأس المطلق لدى هؤلاء من قدرة هذه الشعوب وقواها السياسيّة على إحداث أيّ تغيير يمسّ شكلَ أو مضمون هذه الأنظمة التي أمعنتْ في قهر شعوبها.

الآن الوضع تغيّر. والحريّة، والكرامة، والتحرّر من عقدة الخوف والعجز، أمست سمةً تتكرّس في وعي العرب وأحلامهم، شبابًا وشيبًا. وإذا كان التغييرُ الذي حصل في العراق قد جرّ وراءه من الكوارث ما لا يختلف كثيرون عليه، فإنّ التغيير الذي أتت به الثوراتُ العربيّةُ سيفتح تاريخَ العرب على مستقبلٍ أكثر كرامةً وشجاعة

دمشق

إيّاد العبدالله

كاتب سوريّ

بدايات التغيير فلسطينياً

□ يوسف فخر الدين

هل دار في خلد محمد البوعزيزي، حين قرّر إحراقَ نفسه، أن يصنع من جسده عودَ ثقابٍ عظيمًا يُشعل الثورةَ العربيّة؟

لا يمكن تخيّلُ ذلك، لكنّه حصل فعلاً. فالجسد النحيل الأسمر وضع نقطةً في آخر سطر الاستبداد، وأطلق ثورةً جوّالةً ما زال الناسُ يكتبون فصولَها التالية في شوارع المدن العربيّة، واحدةً تلو أخرى.

سيدرك كلُّ مَنْ كتب عن الثورة ومجرياتها لاحقًا أيّةَ مغامرة أقدم عليها، فالجديد كلّ الجدّة في الوضع الراهن يُفقدنا القدرةَ على التفكير في استخدام القياس لفهمه. وهذا ما يستدعي المتابعةَ الدقيقة، والبحثَ الجادّ من قبل عقل جمعيّ نجد أنّ غيابه هو الذي يبرّر لنا جرأة التنطّع في الكلام على حدثٍ أصواتُ المشاركين فيه في الشوارع أعلى وأنقى من أصوات المتحدثين عنه. فإذ أحرق بوعزيزي نفسَه في ثورة غضبٍ على كرامته المهدورة، اشتعلتْ تونسُ ثورةً سلميّة، وتحوّل التضامنُ في مصر إلى ثورة سرعان ما حقّقتْ مطالبَها الأولى. في البلدين، انتقل الشعبُ من الهامش إلى متن التاريخ، عبر إزاحة السلطة التي تحوّلتْ إلى ضربٍ من ضروب السلطانيّة الجديدة، تُحْيي وتميت وتورِّث. وفي البلدين، حصل التغييرُ نتيجةً لإرادة الشعب في التدخّل المباشر من أجل صناعة مستقبله. وتحقّقت الخطوةُ الكبيرةُ الأولى في إجبار النظامين على التخلّي عن رأسيهما وبطانتهما، مع تعهّدهما بالإصلاح وإطلاق الحريّات العامّة. وفي المقابل، تخلّى الشعبان عن سلطة التسيير الذاتيّ التي كانا بدءا في بنائها من خلال اللجان الشعبيّة التي ملأت الفراغَ الناجمَ عن انسحاب الدولة، وإنْ بقيا يحرسان ثورتيهما بالخروج إلى الساحات كلّما لاح تباطؤٌ في استكمال تحقيق مطالبهما، وكلّما تعاظمت المخاوفُ من أن يكون ذلك مقدِّمةً للتنصّل منها. وهو ما يؤشر على مدى الحيويّة التي أُطلقتْ في كلا المجتمعين.

وسيلة التغيير كانت، في البلدين، هي التظاهر السلميّ. في اللحظة الأولى انتقل الفعلُ الشبابيّ من العالم الافتراضيّ، حيث اجتمع وتثقّف وتنظّم، إلى الساحات العامّة في المدن، بانيًا بؤرًا شبهَ آمنةٍ شجّعت القطاعاتِ الشعبيّة المتردّدة على النزول والتعبير عن رأيها. وانضمّت موجاتٌ جديدةٌ إلى ساحات التحرير والتغيير، مطمئنّةً إلى المنجَز الأول، الذي ساهم الإعلامُ في تكريسه حين نقله إلى العالم. فتوحّد الشعبُ خلف مطالبَ سرعان ما انتقلتْ من الخبز والكرامة إلى إسقاط النظام. وبمقدار إدراك الناس قوّتَهم وقدرتَهم على تنظيم أنفسهم وإدارة الكثير من شؤون حياتهم، كانت تتبلور سلطةُ الشعب في مقابل السلطة الاستبداديّة الفاسدة. وهكذا انفتح المشهدُ على احتمالين

١) أن يبطشَ النظامُ بالشعب، محوّلاً جزءًا من قوّته إلى ميليشياتٍ فاشيّةٍ أو شبه فاشيّة، ودافعًا بهذا الشعب إلى الانتقال إلى المواجهة المفتوحة دفاعًا عن النفس.

٢) أن يرضخ النظامُ للمطالب الشعبيّة محاولاً إيجادَ توسّطاتٍ بينها وبين الحفاظ على نفسه.

واختار النظامان، نتيجةً لوجودٍ فعليّ لدولةٍ ومؤسّساتٍ ذات استقلاليّةٍ نسبيّةٍ عن مركز السلطة، الخيارَ الثاني، كما رأينا ـ وهو خيارٌ جنّب البلدين حربًا أهليّة مدمّرة، خلافًا لنظم عربيّة أخرى اختارت الاحتمالَ الأول بعد انتقال الثورات والانتفاضات الشعبيّة إليها.

❖ ❖ ❖

ألهمت الثورتان التونسيّة والمصريّة الشعوبَ من شمال إفريقيا حتى الصين، وتبنّى مزيدٌ من الشباب الأفكارَ التأسيسيّة التي اعتمدتاها، وشاعت المطالبةُ بحريّة الشعب وسيادته والمشاركة السياسيّة. وكان من الطبيعيّ أن يجد الشبابُ الفلسطينيّ في هذا كلّه مصدرَ إلهامٍ جديدًا، خصوصًا أنه يحاكي مصالحَه الأساسيّة، ويجيب عن تساؤلاتٍ قلقةٍ يطرحها شعبٌ تعمل «نخبتُه» السياسيّة على اختصاره بعد أن تخلّت عن أكثر من ٨٠٪ من ترابه الوطنيّ.

تمثّلتْ لحظةُ البداية في اعتصام عشراتِ الطلاب الفلسطينيين داخل السفارة الفلسطينيّة في لندن، وتلاوتِهم بيانًا أكّد مطلبَ انتخاب مجلس وطنيّ فلسطينيّ جديد. في الوقت عينه، أطلق ناشطون من فلسطين والشتات «حملةَ التمثيل الوطنيّ الفلسطينيّ،» التي عبّرتْ عنها عريضةٌ استهلّتْ فيها أعمالَها بإقرارها بـ «أنْ لا تمثيلَ وطنيّاً فلسطينيّاً إلاّ لمجلسٍ وطنيٍّ منتخبٍ من قِبل الشعب الفلسطينيّ في الشتات والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ و١٩٦٧.» ودعت في

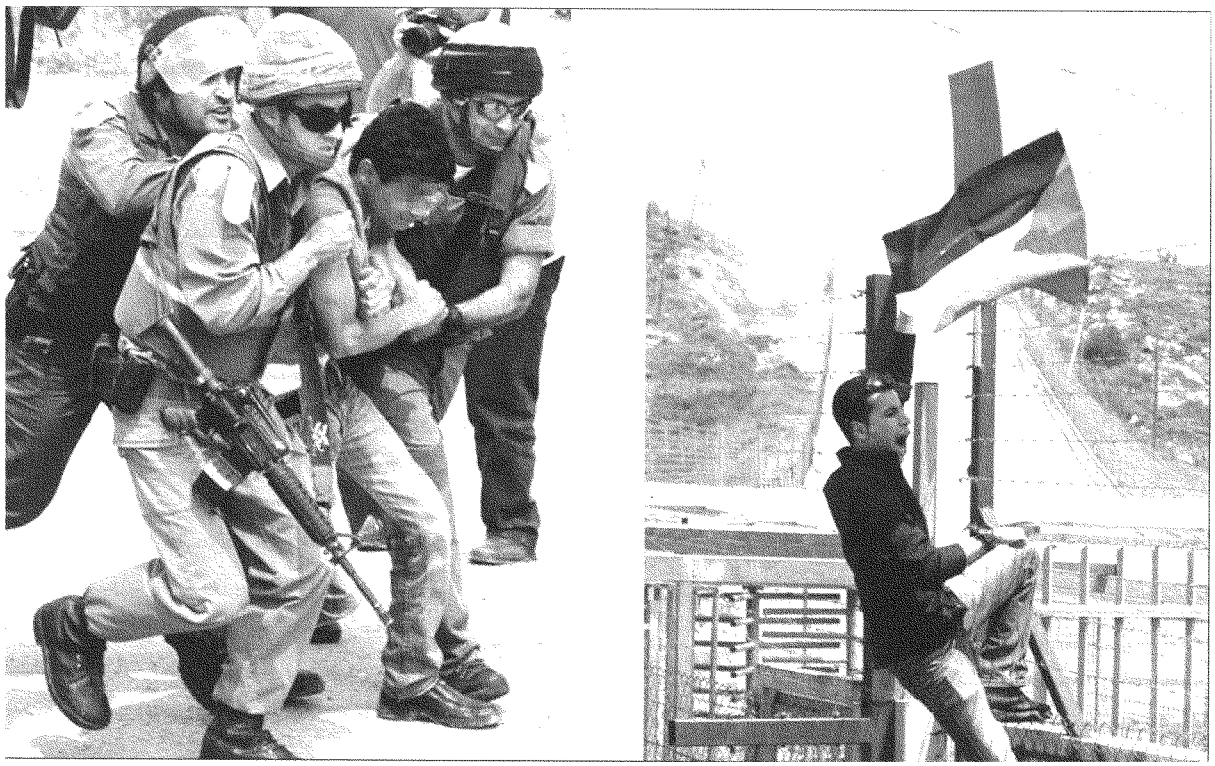

اليمين. شاب أُسر في اعتصام في فلسطين اليسار اعتصام شباب الحراك الوطني المستقلّ أمام سجن عوفر.

خطوتها الثانية إلى الاعتصام «أمام السفارات والممثّليّات أو حيث يمكن» من أجل نقل هذا المطلب إلى الشارع والضغط من أجل تحقيقه ـ وهذا ما حصل فعلاً في حيفا ونيويورك وواشنطن وفي مخيّمي اليرموك وخان الشيح قرب دمشق.

ما ميّز الخطواتِ الشبابيّةَ الفلسطينيّة الأولى أنها وعت دورَ المؤسّسات الوطنيّة في توحيد الشعب الممزّق منذ نكبة ١٩٤٨، ووعت من ثمّ خطرَ مؤسّسات «الوطنيّة الجديدة» (سلطة الحكم الذاتيّ المحدودة) التي سعت إلى تقليص الشعب الفلسطينيّ ليتطابقَ مع المشروع السياسيّ الذي قامت على أساسه في جزءٍ من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. ففي حين حاولت السلطةُ استخدامَ مفرداتِ المطالب الديمقراطيّة في حدود الضفّة والقطاع لتنفيس الاحتقان العامّ في اتجاهها ولتوجيهه ضدّ سلطة «حماس» في غزّة، تبنّى الشبابُ وطنيّةً ديمقراطيّةً تصرّ على أنّ الشعب الفلسطينيّ هو صاحبُ الأرض المحتلّة من النهر إلى البحر. وبينما عملت السلطةُ ومؤسّساتُها وحزبُها القائد، حركة فتح، في البداية على دعم الدعوة إلى «إنهاء الانقسام» معتبرةً أنّه يصبّ في نهرها، رفض الشبابُ زجَّ حركتهم في حلبة الصراع بين فتح وحماس، وأصرّوا على مطلب المؤسّسة الوطنيّة الجامعة المنتخبة.

كاد الصراع أن يأخذ شكلَ الانقسام بين فلسطينيي الشتات وأراضي ٤٨ من جهة، وفلسطينيي أراضي ٦٧ من جهة أخرى، لو لم يبادرْ مركزٌ فعّالٌ في الضفّة إلى حمل لواء الوحدة الوطنيّة والمطالبةِ بمجلسٍ وطنيٍّ ينتخبه الشعبُ الفلسطينيُّ في كلّ أماكن وجوده ـ وهو ما وجد بعضَ التجاوب في غزّة. وفي الشارع ضَرب الحراكُ الشبابيّ المستقلُّ مثالاً مؤثّرًا في طريقة اكتساب الوعي من خلال الفعل، وانتقل الناشطون من المطالبة بـ «إنهاء الانقسام» إلى المطالبة بـ «مجلس وطنيّ منتخَب،» على الرغم من الضغوط التي كانوا يتوقّعونها من سلطتيْ حماس وفتح المتصارعتيْن:

ـ فحركة حماس اعتبرتْ أنّ أيّ دعوةٍ إلى إنهاء الانقسام والتظاهر ضمن حدود سطوتها هي دعوةٌ مشبوهة. لذلك عملتْ على قمع المتظاهرين بعنف (كما حصل في ساحة الجنديّ المجهول وساحة الكتيبة) بعد أن فشلتْ في احتواء التظاهر. وتزايدتْ هواجسُها حين علت الأصواتُ مطالبةً بمجلسٍ وطنيٍّ منتخب: فحماس ترفض فكرة الشرعيّة الديمقراطيّة، والقيادة الموحّدة، وتعتمد شرعيّتَها الخاصّة المستمدّة من تفسيرها للإسلام ومن مجلس الشورى الخاصّ بها ومن انتخاباتٍ جرت لمرةٍ واحدةٍ بناءً على اتفاقيّة أوسلو. . علمًا أنّ تلك الانتخابات وهذه الاتفاقيّة اختصرت الفلسطينيين إلى جزءٍ منهم فقط.

ـ أمّا حركة فتح فناورتْ، بالشراكة مع سلطة رام الله، في محاولةٍ لتركيز الانتقادات على حماس، وحاولتْ حصرَ المطالب بإنهاء الانقسام. وعندما وجدتْ تصميمَ الشباب المستقلّ على توسيع حزمة المطالب ـ ما يعني عمليّاً مواجهةَ

اتفاقيّات أوسلو وما نتج منها ـ شاركتْ في الضغط عليهم لإجبارهم على التراجع. فأحرقتْ شبيبةُ فتح خيمةَ الاعتصام في ساحة المنارة، وقامت أجهزةُ أمن السلطة بهدم خيمةٍ أخرى في سلفيت، وطَعَنَ أحدُ أعضائها شاباً من المعتصمين، وتوالت عمليّاتُ الاعتقال والترهيب.

❖ ❖ ❖

بعد زمن طويل من احتكار الواقعيّة الزائفة لموضوع «الخصوصيّة الفلسطينيّة» من أجل تبرير نهج التنازل، استطاع شبابٌ فلسطينيٌّ واعٍ التعاملَ مع هذه الخصوصيّة لا من حيث كونها أمرًا ستاتيكيّاً غيرَ قابل للتعديل، وإنما في وصفها وضعًا متحرّكًا يَلزم تحديثُ قراءته وتطويرُ الأدوات الضروريّة للتفاعل معه بما يَضْمن مصالحَ الشعب. ومن المبشِّر بالخير امتلاكُ الشباب لإجابةٍ عن سؤالٍ كثيرًا ما تردّد بعد كارثة اتفاقيّات أوسلو، ألا وهو: «هل يمكن أن تتفق القطاعاتُ الفلسطينيّةُ الثلاثة على هدفٍ واحد؟»

صحيح أنها إجابةٌ ما زالت محدّدةً ضمن دائرة الحديث عن الهياكل السياسيّة، ولكنّ البنى ـ في الغالب ـ تحمل، في طيّاتها، مساراتِها شبهَ الإلزاميّة، وتتضمّن موقفًا من قضايا تأسيسيّةٍ عدّة. فنحن عندما نتحدّث عن مجلس وطنيّ منتخب من كلّ الشعب الفلسطينيّ نكون قد أجبنا عن أسئلةٍ من قبيل: مَن هو الشعب؟ وما هي حدودُ أرضه الوطنيّة؟ ومن هو مصدرُ الشرعيّة؟ وما هي الآليّاتُ التي من خلالها يفكّر الشعبُ، وينظّم علاقاتِه الداخليّة والخارجيّة، ويناضل بواسطتها من أجل استرداد حقوقه الوطنيّة؟ وكلّها أسئلة تحتاج إلى إجاباتٍ وطنيّةٍ حاسمةٍ للوصول إلى وحدة وطنيّة حقيقيّة تساهم في إضاءة الطريق للتخلّص من الاستعصاء السياسيّ الذي نتج من نهج القيادة المتنفّذة، ومن تخبّط معارضتها التي لا تمتلك برنامجًا عمليّاً واضحًا.

❖ ❖ ❖

من المبكّر الاحتفالُ بانتصار الحراك الشبابيّ الفلسطينيّ، وإنْ كان مؤشّرًا لا يَخيب على تعفّن النظام السياسيّ المهيمن وعلى جاهزيّته للسقوط. إلا أنّ التاريخ مليءٌ بالشواهد التي تدلّ على أنّ نُظمًا كثيرةً استطاعت الاستمرارَ طويلاً على الرغم من تعفّنها، وهي قد دَمّرت الشعوبَ التي رضختْ لسطوتها حين لم تمتلك الأخيرةُ وعيَ الثورة وإرادتها لإزالتها. لكنّ الحراك الشبابيّ، في حدّ ذاته، تعبيرٌ عن أنّ الشعب الفلسطينيّ قطع شوطًا كبيرًا على طريق امتلاك هذين الشرطين الحاسمين لإجراء التغيير، وهو ما يفترض الكثيرَ من الجرأة للالتفاف حوله ونصرته. ولعلّنا لا نجانب الحقيقةَ إنْ قلنا إنّ مثل هذا التغيير شرطٌ لازمٌ لتوحيد الشعب، ولاستعادته قدرتَه على مواجهة الكيان الصهيونيّ العنصريّ على طريق استئصاله.

دمشق

يوسف فخر الدين

كاتب وناشط فلسطينيّ

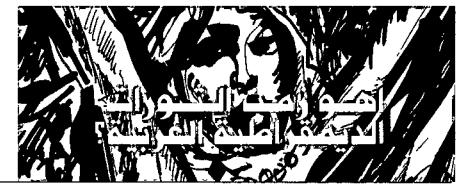

فلسطين والثورة المصريّة: ملاحظات من غزّة

□ حيدر عيد

«سيخرج من صفوف هذا الشعب أبطالٌ مجهولون يشعرون بالحريّة، ويقدّسون العزّة، ويؤمنون بالكرامة» (جمال عبد الناصر)

عندما سُئلتُ من قِبل بعض المتضامنين الدوليين عن تأثير سقوط نظام مبارك في قطاع غزّة، كان جوابي على الفور أنّ نهاية نظام مبارك ستؤدّي، بالتأكيد، إلى انتهاء الحصار المميت على قطاع غزّة المفروض منذ العام ٢٠٠٦.

ولكنّنا لا زلنا ننتظر!

❖ ❖ ❖

لقد كان النظامُ المصريّ المخلوع حريصًا أشدّ الحرص على إبقاء الفلسطينيين محاصَرين داخل قطاع غزّة بحراسةٍ إسرائيليّة. بل إنّ وزير خارجيّته، أحمد أبو الغيط، قال إنّ مصر ستَقطع أرجلَ مَن يدخلون إلى مصر من القطاع لأنّهم يُعرّضون «أمنَ مصر القوميّ للخطر»! وبالطبع كان أبو الغيط يتحدّث عن الأطفال والنساء والرجال الجياع ـ الأبطال الذين أقدموا، في حادثةٍ بطوليّةٍ غيرِ مسبوقة عام ٢٠٠٨، على هدم الجدار المصريّ على حدود القطاع، ودخلوا مدينةَ العريش المصريّة لشراء الحليب والطعام والدواء، ثم عادوا بسلام إلى القطاع، من دون تسجيل أيّة حادثةٍ مخلّة بالنظام. بل أَطلق النظامُ المخلوعُ العنانَ للمتحدّثين باسمه للتشهير بأهل القطاع من أجل تبرير إغلاق معبر رفح، فوصفو الغزّاويين بالإرهابيين والمخرّبين الذين يشكّلون خطرًا على أمن مصر القوميّ. كما أنّ وزير الداخليّة السابق حبيب العادلي، الذي يحاكَم الآن بتهم فسادٍ ورشاوى وقتل متظاهرين، اتّهَم «بعضَ العناصر الحمساويّة المتسلّلة» بالوقوف وراء المظاهرات التي انطلقتْ في مصر يوم ٢٥ يناير.

وفي وقت سابق كان الوزير نفسُه قد اتهم «جيشَ الإسلام الفلسطينيّ في غزّة» بالوقوف وراء تفجير كنيسة القدّيسين في الإسكندريّة؛ وقد تبيّن في ما بعد أنّ مَن خطّط ونفّذ هذا العملَ الإرهابيّ، الذي راح ضحيّتَه أكثرُ من ٢١ قتيلاً من المصريين الأقباط، هو حبيب العادلي نفسُه وجهازُ أمن الدولة من أجل خلق أجواء طائفيّة متوتّرة في مصر.

لقد أنهت الثورةُ المصريّةُ العظيمةُ هذه المهزلة!

❖ ❖ ❖

في العام ٢٠٠٦ توجّه الفلسطينيون في الضفّة وغزّة (وهم يشكّلون ثلثَ الشعب الفلسطينيّ) إلى صناديق الاقتراع وصوّتوا بغالبيّتهم ضدّ اتفاقيّات أوسلو، وضدّ حلّ الدولتين العنصريّ، وضدّ الاستنساخ المشوَّه للنظام العربيّ الذي خلقتْه تلك الاتفاقيّاتُ العقيمة، وذلك في انتخاباتٍ تميّزتْ بحسب المراقبين الدوليين والمحلّيين بالشفافيّة والنزاهة، غير أنّها جاءت إلى السلطة بطرف غير مرغوب فيه من قِبل إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائهما من العرب «المعتدلين.» فجاء الردُّ حصارًا شديدًا على قطاع غزّة خوفًا من انتقال التجربة الديمقراطيّة إلى باقي العالم العربيّ، ولكنْ بصبغةٍ أمريكيّة لاتينيّة سبق أن جاءت بديمقراطيّاتٍ معاديةٍ للإمبريالية ولمصالح الولايات المتحدة الأمريكيّة.

لقد كان النظامُ العربيّ «المعتدل،» بقيادة الحكومة المصريّة المخلوعة، من أشدّ الرافضين لهذه التجربة الديمقراطيّة. فبعد أن قامت إسرائيل بإغلاق معابر غزّة الستة، قام النظامُ المصريّ بإغلاق معبر رفح، البوّابةِ البرّيّةِ الوحيدةِ التي تربط غزّةَ بمحيطها العربيّ والإسلامي. هذا الحصار، الذي شارك فيه النظامُ البائد مشاركةً مباشرة، تسبّب حتى الآن باستشهاد أكثر من ٦٠٠ فلسطينيّ كان يمْكن إنقاذُ حياتهم لو سُمح لهم بالسفر لتلقّي العلاج خارج غزّة من خلال معبر رفح هذا ناهيكم بالخسائر الفادحة في جميع نواحي الحياة الأخرى.

لكنّ الحصار فشل في تركيع أهل غزّة، وهو ما استدعى القيامَ بحربٍ استمرّت ٢٢ يومًا، وأُعلن عنها رمزيًا من قِبل وزيرة الخارجيّة الإسرائيليّة تسيبي ليفني من قلب القاهرة! غير أنّ هذه الحرب فشلتْ بدورها في تحقيق أهدافها، فازداد غضبُ الأنظمة العربيّة «المعتدلة.» وبدأتْ مصر ببناء جدارٍ فولاذيٍّ على طول الحدود مع القطاع، بمساعدة الإدارة الأمريكيّة وإشرافها، وهو يمتدّ أكثر من ٣٠ مترًا في عمق الأرض، من أجل القضاء على الأنفاق التي استطاع الفلسطينيون في غزّة حفرَها لمواجهة الحصار، وتُعتبر شريانَ الحياة الوحيد لأهل القطاع.

❖ ❖ ❖

على أنّ مشاركتنا نحن الفلسطينيين، ويا للأسف، في تكريس مفهوم «ثبات» النظام السابق، بادّعائنا «براغماتيّة» ضروريّة و«فهمًا للواقع» السياسيّ في المنطقة، وبتوجّهنا فورًا إلى القاهرة بعد صمودنا ٢٢ يومًا في وجه العدوان الصهيونيّ، ساهمتْ بشكلٍ واضحٍ في تبييض وجه هذا النظام. إنّ إحدى الخطايا الهائلة للقيادات الفلسطينيّة، بألوانها المختلفة، هي عدمُ قدرتها على فهم معنى الثورة والتحرير، بل التعاملُ مع الولايات المتحدة والغرب (أو «العالم» كما تظنّ) من منطلق أنها حكومة، دولة، سلطة، لا حركة تحرّر. وأصبحت المعادلة كالآتي: أنت تَفْهم سياسيّاً إذا استطعت التعاملَ مع الحكومات الغربيّة والعربيّة «المعتدلة» بعيدًا عن المجتمع المدنيّ والحركات الشعبيّة والمعارضة. ومن هنا قُمعتْ أيّةُ محاولةٍ فلسطينيّةٍ للتضامن مع الشعب المصريّ في بداية الثورة، خلافًا لموقف القيادات الشعبيّة التي أبدت التضامن مع الثورات المصريّة والتونسيّة (والليبيّة الآن) من منطلق أنه من الأجدر أن نتضامن مع مَن يتضامن معنا لا مع من يتحالف مع مضطهِدينا.

❖ ❖ ❖

لم يقتصرْ دورُ نظام مبارك على إغلاق معبر رفح وبناء جدار العار، بل تمادى أيضًا في منع كلّ حركات التضامن الدوليّة التي قام بها نشطاءُ دوليون لكسر الحصار عن غزّة. ونذكر في هذا الصدد وحشيّةَ أجهزته الأمنيّة في قمع مسيرة «غزة نحو الحريّة» و«شريان الحياة.» وعندما يئس المتضامنون الدوليون من النظام المصريّ لجأوا إلى الطريق الوحيد المتبقّي للوصول إلى غزة، ألا وهو البحر. لكن استشهد تسعةُ نشطاء أتراك في ١ مايو عندما هاجمتْ قواتُ الاحتلال إحدى سفن «أسطول الحريّة» التي كانت مبْحرةً صوب غزّة لكسر الحصار، في خطوة جسّدتْ نقلةً نوعيّةً في طبيعة العلاقة المتنامية بين النضال الفلسطينيّ والتضامن الدوليّ، وكَشفتْ أيضًا زيفَ «الأخوّة العربيّة» التي تشدّق بها النظامُ الرسميّ العربيّ.

السؤال الذي طُرح في أعقاب تلك الجريمة كان عن مسؤوليّة نظام مبارك غير المباشرة عمّا حدث. فالحقيقة الواضحة وضوحَ الشمس أنه لو كان معبرُ رفح يعمل بانتظام لكان بالإمكان تفادي زهق هذه الأرواح التسع الغالية. ومع أنّ مجزرة أسطول الحريّة أرغمت النظامَ البائد على فتح معبر رفح بشكل جزئيّ، فقد بقي الحصارُ كما هو. وتلا تلك الخطوةَ قرارٌ إسرائيليّ «بتخفيف الحصار» على غزّة، وذلك من خلال السماح بدخول... الشوكولاتة السويسريّة!

❖ ❖ ❖

كان الشعب المصريّ، بقواعده وحركاته الشعبيّة ونقاباته واتحاداته، يشاهد بأسًى ومرارةٍ ما يحدث لأشقّائه الفلسطينيين في غزّة من أثر الحصار الذي وصفه المبعوثُ الخاصُّ للأمم المتحدة ريتشارد فولك بأنه «مقدّمة لإبادة جماعيّة» شارك فيها النظامُ المصريّ مباشرة. ولكن الشعب المصريّ كان أيضًا مبهورًا بصمود الشعب الفلسطينيّ ضدّ الهجوم والحصار. ولقد أسهم تواطؤ النظام المصريّ ومشاركته في هذه الجريمة في تغيير الوعي المصري تغييرًا نقديّاً. كما أنّ الشعور بكرامة الفرد والأمّة كان في تنامٍ، مستوحيًا شعارَ الثورة السابقة بقيادة جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٢ ضدّ الملك الفاسد فاروق والاستعمار البريطانيّ: «إرفعْ رأسك يا أخي فقد ولّى عهدُ الاستعباد!»

ولا ننس أنّ فلسطين تُعتبر عند الشعب المصريّ جزءًا من النفسية الوطنيّة المصريّة. ولو كانت القضيّة الفلسطينيّة مُسحتْ من الوعي المصريّ لكان ذلك قد حدث بعد أن وقّع أنور السادات سنة ١٩٧٩ اتفاقيّة السلام مع إسرائيل ومنذ ذلك الوقت بدأ المسؤولون المصريون بإلقاء اللوم على الفلسطينيين واتهامهم بأنهم وراء مشاكل مصر المستعصية.

❖ ❖ ❖

وتحرّكتْ مصر. وعندما تتحرّك مصر فانّ العالم العربيّ يحبس أنفاسَه ترقّبًا. مصر تحرّكتْ ضدّ القهر والظلم. ولكنّ فلسطين كانت هناك أيضًا في ميدان التحرير. إنّ كلّ قافلة كانت تُمنع من قبل زبانية النظام السابق كانت تساهم في دقّ مسمار في نعش هذا النظام. وحين مُنع ١٤٠٠متضامن في ديسمبر ٢٠٠٩ من الوصول إلى غزّة للمشاركة في مسيرة عالميّة ضدّ الاحتلال، نُقلتْ غزّة إلى قلب القاهرة، واعتصم المتضامنون الأبطال أمام سفاراتهم بالقاهرة. وقد أثار تعاملُ قوات الأمن المصريّة معهم الكثيرَ من الأسئلة لدى المواطن المصريّ العاديّ عن معنى التضامن من خلال العمل الشعبيّ. وفهم الكثيرون من المصريين أنّ التضامن مع غزّة يجب أن يترجَمَ إلى واقع ملموس بعيدًا عن قرارات جامعة الدول العربيّة الفارغة المضمون. وإذا كانت الثورة المصريّة هي التجسيدَ العمليّ للثورة الاجتماعيّة، فإنها تعي تمامًا كذلك أنها جزءٌ من محيط عربيّ يؤثّر فيها ويتأثّر بها: محيط مأسور بالهمّ الفلسطينيّ.

❖ ❖ ❖

السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو عن مستقبل العلاقات المصريّة ـ الفلسطينيّة. فمعبر رفح مفتوح بشكل جزئيّ لعبور بعض الأفراد، لا البضائع والأطعمة والأغذية. وفي كلّ يوم يُرجع العديدُ من المسافرين عبر معبر رفح. وما زال قرارُ عدم منح الفلسطينيين تأشيرة دخول إلى مصر ساري المفعول!

معبر رفح مفتوح بشكل جزئيّ لعبور بعض الأفراد، لا البضائع والأطعمة والأغذية، وما زال قرارُ عدم منح الفلسطينيين تأشيرة دخول إلى مصر ساري المفعول!

إنّ الرأي العامّ الفلسطينيّ داعمٌ للثورات في العالم العربيّ، على الرغم من حظر جميع المظاهرات المؤيّدة لها في الضفّة وغزّة. والمعادلة المفهومة شعبيّاً هي أنّ التغيير الجذريّ في مصر يعني بالضرورة تغييرًا جذريّاً في فلسطين أيضًا. إنّ التضامن المصريّ مع الشعب الفلسطينيّ يجب أن يؤدّي، فورًا، إلى نهاية الحصار القروسطيّ. وفتحُ معبر رفح سيؤدّي تلقائيّاً إلى تلك النتيجة.

لكنْ متى سنرى ذلك؟

أمْ أنّه ينبغي علينا أن «نتفهّم» المشكلات الكبيرةَ التي يواجهها حكّامُ مصر الجدد، في الوقت الذي نتضوّر فيه نحن جوعًا تحت وطأة الحصار؟ وإذا كان الوضعُ كذلك، فلماذا يجب على الفلسطينيين في غزّة دفعُ الثمن؟ وهل كلّ المنافذ المصريّة الأخرى مفتوحةٌ بشكل جزئيّ مثل معبر رفح؟ وهل حين نسأل أسئلةً كهذه نشكّل خطرًا على الأمن القوميّ المصريّ؟!

إنّ الفرحة العارمة التي انتشرتْ في فلسطين بزوال النظام المصريّ السابق اتسمت برسالة واضحة: إنّ مَنْ يَعِش في قصور رئاسيّة، وڤيلات خرافيّة، ويتنقّلْ بين فنادق ٧ نجوم من أجل التفاوض، ويحملْ بطاقات VIP وشعبُه ينام جائعًا، ويتخلَّ عن عودةِ شعبه إلى دياره التي شُرِّد منها، ويعشْ على الڤياغرا السياسية، ويُطْلق الجِمالَ والكلابَ والحميرَ على مواطنيه، يَفْقد مكانَه في العالم العربيّ بعد اليوم!

غزّة

حيدر عيد

كاتب وناشط فلسطينيّ (وقد كتب هذه المقالة قبل «المصالحة» بين حركتيْ فتح وحماس ـ الآداب).